



تحليل الأداء المالي للمصارف باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية

"دراسة محتوى التقارير المالية لعينة من المصارف التجارية للفترة المالية 2008 -
2010"

قدمت من قبل:

المبروك خالد محمد إدريس

تحت إشراف:

د.جمعة خليفة الحاسي

قدمت هذه الرسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الإجازة العلمية

"الماجستير"

بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي

جامعة بنغازي

كلية الاقتصاد

نوفمبر 2018

Copyright © 2018 All rights reserved, no part of this thesis may be reproduced in any form, electronic or mechanical, including photocopy, recording scanning, or any information, without the permission in writing from the author or the directorate of graduate studies and training university of Benghazi.

حقوق الطبع 2018 محفوظة. لا يسمح أخذ أي معلومة من أي جزء من هذه الرسالة على هيئة نسخة الكترونية أو ميكانيكية بطريقة التصوير أو التسجيل أو المسح من دون الحصول على إذن كتابي من المؤلف أو إدارة الدراسات العليا والتدريب جامعة بنغازي.



قسم المحاسبة

تحليل الأداء المالي للمصارف باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية

"دراسة محتوى التقارير المالية لعينة من المصارف التجارية للفترة المالية 2008 - 2010"

اعداد

المبروك خالد محمد إدريس

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 29.11.2018

تحت اشراف

د.جمعة خليفة الحاسي

.....:التوقيع

الدكتور:.....(ممتحنا داخليا)

.....:التوقيع

الدكتور:.....(ممتحنا خارجيا)

.....:التوقيع

مدير ادارة الدراسات العليا والتدريب بالجامعة

يعتمد عميد الكلية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا
يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾

(سورة الزمر: الآية 9)

الإهداء

إلي من لهم الفضل الأول في كل نجاح نلته.. وفي كل نجاح أسعي إليه... إلي من برضاهم

تكتمل سعادتني... أبي و أمي.

إلي من أنارت طريق دربي وتحملت معي هموم حياتي .. وأمدتني بالإصرار علي مواصلة

التعلم... زوجتي المخلصة.

إلي من زينتا حياتي بأجمل الألوان..... أبنتي عائشة و رؤى.

إلي من قاسموني أحلي الذكريات... .. إخوتي وأخواتي.

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا وأعانتني علي إتمام هذه الرسالة، والصلاة والسلام علي
اشرف خلق الله.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الدكتور جمعة خليفة الحاسي
الذي تفضل بالإشراف علي هذه الدراسة وكان نعم الموجه ونعم الدليل، فله مني
كل التقدير وبارك الله فيك وجزائك كل خير.

الباحث

قائمة المحتويات

الترقيم	الموضوع	الصفحة
	حقوق الطبع	ب
	قرار لجنة المناقشة	ج
	الآية	د
	الإهداء	هـ
	شكر وتقدير	و
	قائمة المحتويات	ز
	قائمة الجداول	ي
	ملخص الدراسة	ك
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة		
1.1	مقدمة	2
2.1	الدراسات السابقة	3
3.1	مشكلة الدراسة	10
4.1	أهداف الدراسة	11
5.1	أهمية الدراسة	11
6.1	منهجية الدراسة	12
7.1	حدود الدراسة	13
8.1	مجتمع الدراسة	13
9.1	هيكلية الدراسة	14
10.1	تقسيمات الدراسة	14
الفصل الثاني: الإطار النظري		
1.2	المبحث الأول: الائتمان المصرفي	17
1.1.2	تعريف الائتمان وأنواعه وأهميته	17
2.1.2	أسس منح الائتمان	20
3.1.2	معايير منح الائتمان	20
4.1.2	العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني	21
2.2	المبحث الثاني: تحليل الأداء المالي للمصارف	23
1.2.2	ماهية الأداء المالي وأهميته وأساسه وأركانه	23

الترقيم	الموضوع	الصفحة
2.2.2	التحليل المالي وأهميته في تحليل الأداء المالي للمصارف	24
3.2.2	الإطراف المستفيدة من التحليل المالي للقوائم المالية للمصرف	25
4.2.2	أدوات وأساليب تحليل الأداء المالي في المصارف	27
5.2.2	النسب المالية ومميزاتها وحدود استخدامها	28
3.2	المبحث الثالث: المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل الأداء المالي للمصارف	29
1.3.2	مؤشرات السيولة	29
2.3.2	مؤشرات الربحية	32
3.3.2	مؤشرات توظيف الأموال	35
4.3.2	مؤشرات متانة رأس المال	37
5.3.2	مؤشرات الإقراض	59
الفصل الثالث : الجانب التطبيقي للدراسة		
1.3	المقدمة	64
2.3	منهجية الدراسة	64
3.3	مجتمع الدراسة	65
4.3	تحليل مؤشرات الائتمان المصرفي لمصرف الوحدة للفترة المالية 2008-2010	65
1.4.3	نبذة عن مصرف الوحدة	65
2.4.3	تحليل مؤشرات السيولة لمصرف الوحدة وتطوراتها المئوية	67
3.4.3	تحليل مؤشرات الربحية لمصرف الوحدة وتطوراتها المئوية	71
4.4.3	تحليل مؤشرات توظيف الأموال لمصرف الوحدة وتطوراتها المئوية	76
5.4.3	تحليل مؤشرات متانة رأس المال لمصرف الوحدة وتطوراتها المئوية	83
6.4.3	تحليل مؤشرات الإقراض لمصرف الوحدة وتطوراتها المئوية	88
5.3	تحليل مؤشرات الائتمان المصرفي لمصرف التجارة والتنمية للفترة المالية 2008-2010	93
1.5.3	نبذة عن مصرف التجارة والتنمية	93
2.5.3	تحليل مؤشرات السيولة لمصرف التجارة والتنمية وتطوراتها المئوية	94
3.5.3	تحليل مؤشرات الربحية لمصرف التجارة والتنمية وتطوراتها المئوية	99
4.5.3	تحليل مؤشرات توظيف الأموال لمصرف التجارة والتنمية وتطوراتها المئوية	104

الصفحة	الموضوع	الترقيم
111	تحليل مؤشرات متانة رأس المال لمصرف التجارة والتنمية وتطوراتها المئوية	5.5.3
115	تحليل مؤشرات الإقراض لمصرف التجارة والتنمية وتطوراتها المئوية	6.5.3
121	النتائج والتوصيات	6.3
121	نتائج الدراسة	1.6.3
123	توصيات الدراسة	2.6.3
125	المراجع	
135	الملاحق	

قائمة الجداول

الترقيم	الموضوع	الصفحة
(1-2)	جدول أوزان ترجيح الأصول بالمخاطر وفقاً للأسلوب المعياري.	44
(2-2)	جدول معاملات التحويل للبنود خارج الميزانية حسب مقررات لجنة بازل.	48
(3-2)	جدول أوزان المخاطر لمصدر الأوراق المالية حسب مقررات لجنة بازل.	49
(4-2)	جدول أوزان المخاطر لمصدر الأدوات الدين حسب مقررات لجنة بازل.	52
(5-2)	قيم بيتا المرتبطة بكل خط أعمال.	57
(1-3)	جدول تحليل مؤشرات السيولة وتطوراتها المئوية لمصرف الوحدة.	67
(2-3)	جدول تحليل مؤشرات الربحية وتطوراتها المئوية لمصرف الوحدة.	71
(3-3)	جدول تحليل مؤشرات توظيف الأموال وتطوراتها المئوية لمصرف الوحدة.	77
(4-3)	جدول تحليل مؤشرات متانة رأس المال وتطوراتها المئوية لمصرف الوحدة.	83
(5-3)	جدول تحليل مؤشرات الإقراض وتطوراتها المئوية لمصرف الوحدة.	88
(6-3)	جدول تحليل مؤشرات السيولة وتطوراتها المئوية لمصرف التجارة والتنمية.	94
(7-3)	جدول تحليل مؤشرات الربحية وتطوراتها المئوية لمصرف التجارة والتنمية.	99
(8-3)	جدول تحليل مؤشرات توظيف الأموال وتطوراتها المئوية لمصرف التجارة والتنمية.	105
(9-3)	جدول تحليل مؤشرات متانة رأس المال وتطوراتها المئوية لمصرف التجارة والتنمية.	111
(10-3)	جدول تحليل مؤشرات الإقراض وتطوراتها المئوية لمصرف التجارة والتنمية.	116

ملخص الدراسة

استهدفت هذه الدراسة تحليل الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، والتعرف أيضاً على كيفية توظيف الأموال المتاحة للمصارف التجارية الليبية في أوجه الاستثمارات المختلفة، ولغرض تحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام منهج تحليل المحتوي- المضمون (AnalysisContent)، و تم اختيار عينة من التقارير المالية لمصرفي الوحدة والتجارة والتنمية للفترة المالية (2008-2010)، وتم تطبيق مجموعة من المؤشرات المالية المستخرجة من الأدب المحاسبي، و من المؤشرات التي تم تطبيقها في الدراسة ما يلي (السيولة، والربحية، وتوظيف الأموال، متانة رأس المال، الإقراض)، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: إن المصرفيين محتفظان بفائض سيولة عالية وهو ما انعكس في النهاية على ربحية المصرفين، وفيما يخص مؤشرات توظيف الأموال فأن المصرفين قد حققوا نسبة توظيف عالية، ولكن اغلب هذه التوظيفات كانت في شكل شهادات إيداع لدي المصرف المركزي ذات العائد المنخفض والمضمون، حيث شكلت بالمتوسط ما نسبته (71%) و (65) من مجموع المحفظة الاستثمارية لمصرفي الوحدة والتجارة والتنمية على التوالي، وبينت نتائج تحليل كفاية رأس المال إن المصرفين قد تجاوزا النسبة المحددة من لجنة بازل وهي (8%)، حيث قد بلغت هذه النسبة في المتوسط ما نسبته (11.2%) لمصرف الوحدة، و (12.8%) لمصرف التجارة والتنمية، وفيما يخص مؤشرات الإقراض فقد اتضح إن مصرف قد خفض من التوسع في الإقراض، بينما مصرف التجارة والتنمية قد توسع في منح الإقراض، ومن التوصيات التي اقترحاتها الدراسة ما يلي: على إدارتي المصرفين وضع إستراتيجية مناسبة لاستثمار فائض السيولة لدي المصرفين، حتى ينعكس ذلك على ربحية النهاية للمصرفين، والبحث عن مجالات توظيف أكثر فاعلية بدلاً من توظيف الأموال بشكل كبير في شهادات الإيداع لدي المصرف المركزي ذات العائد المنخفض والمضمون، وعلى إدارتي مصرفي الوحدة والتجارة والتنمية تحليل أدائهما المالي للوقوف على مناطق القوة وزيادتها لتطوير الأداء المالي لكل مصرف والكشف عن مناطق الضعف فيهما.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

يمثل القطاع المصرفي أحد أهم الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني ويلعب دوراً رئيساً في دعمه وتطويره، وذلك لكونه وسيطاً أكثر أماناً بين المدخرين والمستثمرين من حيث إيداع الأموال وإعادة توظيفها في استثمارات ومجالات عدة بالإضافة إلى أموالها الخاصة، مما يساعد في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تقديمه القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة. (القذافي، 2012). حيث تمتاز المصارف التجارية بالتنوع في الخدمات والمنتجات التي تقدمها وهذا ما يجعل الصناعة المصرفية تتأثر لأي تغييرات في البيئة الاقتصادية والسياسية، الأمر الذي أدى إلى تزايد المخاطر المرافقة للعمل المصرفي، لذلك تحتاج الأطراف المهمة بأداء المصارف التجارية إلى تحليل الأداء المالي لهذه المصارف والتعرف على كفاءة الإدارة في توظيف الأموال المتاحة لها بشكل جيد وتحقيق التوازن المرغوب بين إعتباري الربحية والسيولة. (السيسي:1998). والذي من خلاله تستطيع المصارف أن تتعرف على مدى قدرتها في تحقيق أهدافها الأساسية، وتحديد مدى كفاءتها في إدارة أصولها بالشكل الأمثل للمحافظة على استمرارها ونموها، وإظهار قدرتها على تحسين وتطوير نوعية عملها ونوعية الخدمات التي تقدمها، وتنويع مصادر الدخل، إضافة إلى وضع الخطط المستقبلية للنهوض بالعمل المصرفي إلى المستوى المطلوب الذي يتناسب مع التقدم الاقتصادي والتقني، وتحليل الأداء للمصارف التجارية بواسطة المؤشرات المالية يعطي صورة واضحة عن حقيقة المركز المالي للمصارف، ويبين قدرتها على سداد الالتزامات المترتبة عليها ويحدد ربحيتها وسيولتها المالية..

2.1 الدراسات السابقة:

يوجد العديد من أدبيات الدراسة التي ترتبط بموضوع تحليل الأداء المالي للمصارف التجارية باستخدام المؤشرات المالية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فعلى سبيل المثال وليس الحصر، هناك دراسات اهتمت باستخدام المؤشرات المالية في تقييم أداء المصارف التجارية، ودراسات أخرى اهتمت بتحليل سيولة وربحية المصارف التجارية باستخدام بعض المؤشرات المالية، وأخرى اهتمت باستخدام المؤشرات المالية في تقييم التدفقات النقدية، وأخرى اهتمت باستخدام التحليل المالي في تحليل العمليات الائتمانية للمصارف التجارية من خلال استخدام بعض المؤشرات المالية ومن هذه الدراسات:

دراسة (Philip Bourke، 1989) (نقلاً عن القذافي، 2012):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أداء المصارف التجارية في (12) دولة في أوروبا وشمال أمريكا وأستراليا، حيث درست ربحية تلك المصارف وبحثت في اثر مجموعة من العناصر على الربحية، وهذه العناصر اعتبرت داخلية وذات طبيعة مصرفية داخلية تم تحديدها كما يأتي: (نسب رأس المال، والسيولة، وسعر الفائدة، وتمركز الودائع)، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة ايجابية ما بين نسب رأس المال والربحية، كذلك وجود علاقة ايجابية ما بين نسب السيولة والربحية، وأيضاً وجود علاقة ايجابية بين سعر الفائدة والربحية، وأيضاً وجود علاقة ايجابية بين نسب تمركز الودائع والربحية.

دراسة (Colt and Karr، 1997) (نقلًا عن الفلاح، 2005):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس أداء المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تكونت عينة الدراسة من 250 مصرف أمريكيا، وبينت نتائج الدراسة اهتمام المصارف بتحديد مقياس الأداء، حيث بلغت التكاليف السنوية لقياس الأداء ما يقارب 150 ألف دولار لكل بليون دولار، كما بينت الدراسة اهتمام المصارف التجارية صغيرة الحجم بمقاييس أداء لا يقل عنها في المصارف كبيرة الحجم، ومن أهم المقاييس المستخدمة لقياس الأداء، مرتبة ترتيبياً تنازلياً: العائد على حقوق الملكية (ROE)، ثم مساهمة الأرباح (Profit Contribution)، ثم الإيرادات (Revenue)، ثم المصاريف المباشرة (Direct Expenses)، ثم العائد على الأصول (ROA).

دراسة (الشيخي، 2004)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر التي تتعرض له المصارف التجارية الليبية، ومعرفة الأهمية النسبية لكل نوع من المخاطر في كل مصرف، تكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية، تم جمع البيانات وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وتم تحليل البيانات المالية باستخدام النسب المالية المتعلقة بالمخاطر المصرفية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، إن مخاطر رأس المال والائتمان من حيث الأهمية النسبية أهم نوعين من أنواع مخاطر التي تتعرض المصرف ومن ثم تأتي من حيث الأهمية النسبية مخاطر السيولة.

دراسة (بوجوراي، 2005):

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء التدفقات النقدية بالمصارف التجارية الليبية باستخدام النسب المالية، وتحديد أوجه القصور ونقاط الضعف في إدارة التدفقات النقدية في المصارف التجارية الليبية، ووضع الاقتراحات الملائمة لتلافي أوجه هذا القصور لتعزيز أداء المصارف التجارية الليبية في خدمة الاقتصاد، حيث اعتمد الباحث على الأسلوب التحليلي لأداء التدفقات النقدية في المصارف التجارية، وتم استخدام عدد من النسب المالية للتعرف على أداء قائمة التدفقات النقدية، هذه النسب هي: (نسب التوظيف، نسب هيكل الودائع، نسب ملائمة رأس المال، نسب الربحية، نسب مخاطر الإقراض، نسب السيولة)، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة، أنها توجد جدوى من استخدام نسب (التوظيف، وهيكل الودائع، وملائمة رأس المال، والربحية، ومخاطر الإقراض)، في تقييم أداء إدارة التدفقات النقدية، بينما لا توجد جدوى من استخدام نسب السيولة في تقييم أداء قائمة التدفقات النقدية، وذلك لأن نسب السيولة تحكمها ضوابط قانونية.

دراسة (مادي، 2005):

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت وظائف المصرف التجاري الليبي تتأثر في ظل عدم استخدام التحليل المالي عند اتخاذ قرارات منح التسهيلات الائتمانية، وبيان الآثار المترتبة عن عدم استخدام أساليب التحليل المالي عند منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية، من حيث قدرة المصرف على سداد التزاماته وتوفير السيولة اللازمة وتحقيق الأرباح، والعمل على توسيع ونمو المصرف من خلال تحليل القوائم المالية للمصرف خلال فترة الدراسة، حيث تم تحليل القوائم المالية لعينة من الشركات

التي حصلت على التسهيلات الائتمانية من المصارف التجارية عينة الدراسة وذلك بتطبيق مجموعة من النسب المالية ومن بين تلك النسب (نسب السيولة، نسبة الأصول المتداولة إلى حقوق الملكية، ونسبة صافي رأس المال العامل إلى مجموع الأصول، ونسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية)، وذلك لبيان مدى صحة القرارات التي اتخذتها المصارف التجارية عينة الدراسة بشأن منح التسهيلات الائتمانية في ظل عدم استخدام التحليل المالي، وبالإضافة لاستخدام مؤشرات السيولة والربحية لتحليل القوائم المالية لمصارف عينة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، إن المصارف التجارية تعاني من مشكلة تنامي الديون المتعثرة الأمر الذي أدى إلى التأثير على سيولة المصارف نتيجة لفقدان قيمة تسهيلات ممنوحة وفوائدها، وكما إن المصارف عينة الدراسة حققت عوائد ربحية منخفضة نتيجة ارتفاع قيمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وقيمة الفوائد المجنبة، وكذلك تعاني مصارف عينة الدراسة من مخاطر الائتمان نتيجة لعد الدراسة السليمة لطلبات الائتمان باستخدام التحليل المالي.

دأرة (آمئل وسعلا، 2007):

هءءء هءه الأءارة للأءول إلى ءفاصل الأصل العلمل لءقلم الأءاء فل المصارف من ءلال الأءرف على النسب والمؤشرات المالية المسءءمة فل عمللة الءقلم واسءءءامها فل ءقلم أءاء المصارف، ءلء ءانء علنة هءه الأءارة مصارف الموصول للءنملة والاسءءءمار للءءرة (2002-2004)، وءم ءطبلق مؤشرات السلولة والربءلة على القوائم المالية للمصارف علنة الأءارة، ومن الءءاء الءل ءوصلء أللها هءه الأءارة، أن هناء انءفاضاً فل أءاء المصارف عام (2003) بالرغم من وءوء

إعفاء ضريبي وكذلك في حصة دائرة العمل والضمان الاجتماعي، ووجود زيادة واضحة في إيرادات الاستثمارات قصيرة الأجل في (2004) عن (2003)، وظهر هامش الربح من الفوائد ارتفاعاً كبيراً في عام (2004) مقارنة مع ارتفاعات باقي المؤشرات.

دراسة (الجزراوي والنعمي، 2010):

هدفت هذه الدراسة ألي أظهر اثار التحليل المالي علي الأنشطة الائتمانية للمصارف التجارية في العراق، وقد اعتمدت هذه الدراسة علي منهج دراسة الحالة من خلال القوائم المالية لمصرف الشرق الأوسط العراقي، حيث تم الاعتماد على نسب (السيولة، والربحية، والتوظيف، ومتانة رأس المال، ومخاطر الإقراض) وتطبيقها على القوائم المالية للمصرف عينة الدراسة، ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، أن سيولة المصرف كانت جيدة ومتوازنة، وكذلك كان المصرف حريص علي استغلال الأموال في فرص استثمارية جيدة، وان مؤشرات رأس المال والمقرضين كانت جيدة أيضاً.

دراسة (عبد الستار، 2012):

هدف هذه الدراسة إلي دراسة عملية للقياس المحاسبي لمخاطر السيولة المصرفية، وتقديم النتائج التي يتم التوصل إليها إلي مستخدمي هذه المعلومات، تم إجراء هذه الدراسة من خلال قياس مخاطر السيولة بتحليل الميزانية العمومية للفترة (2003-2007) لمصرف الرشيد العراقي، حيث تم تطبيق مؤشرات مخاطر السيولة على القوائم للمصرف عينة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها، إن المصرف قد تعرض لمخاطر السيولة وبالتالي ارتفاع العائد المصرفي، وإن مؤشر قياس مخاطر السيولة إلي

إجمالي الودائع يشير إلى ارتفاع أو انخفاض مخاطر السيولة بسبب وجود قروض تم تصنيفها وقسم آخر لم يسدد بعد.

دراسة (الفتلي، 2014)

هدفت هذه الدراسة لتعرف علي ماهية المصارف التجارية وبيان مفهوم التحليل المالي ومعرفة أهم العوامل المؤثرة علي ربحية المصارف الأهلية، تم تطبيق هذه الدراسة علي مصرفي الشرق الأوسط العراقي ومصرف الائتمان العراقي وهما من المصارف الأهلية، وتم الاعتماد علي المنهج الوصفي التحليلي لكونه يساعد علي التحليل الشامل، وكذلك تم الاعتماد على التحليل المالي من خلال تطبيق مؤشرات الربحية في تحليل القوائم المالية لمصارف عينة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، إن من أسباب الاهتمام بالتحليل المالي هو تحديد فرص النمو للمؤسسات المالية وكذلك المخاطر محتملة الوقوع، ويساعد أيضا في المقارنة بين الأهداف المحققة والأهداف التي وضعتها الإدارة، وإن استعمال النسب المالية التي تم استعمالها في الدراسة حددت العوامل المؤثرة علي ربحية المصارف الأهلية عينة الدراسة، ومن هذه العوامل قيمة الموجودات وحقوق الملكية وحجم المديونية وحجم التوظيف.

دراسة (سعد، 2015)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لمصرفي الصحاري والتجارة والتنمية، وكذلك التعرف على كيفية توجيه مواردهما المالية إلى استخداماتهما، والتعرف أيضاً جوانب القصور والضعف في المصارف مجتمع الدراسة، وتم تحليل البيانات المالية للقوائم المالية لمصرفي الصحاري والتجارة والتنمية باستخدام مؤشرات التحليل المالي،

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها وهي، إن المصرفيين محتفظان بفائض من السيولة، وهذا الفائض يعتبر تعطيل جزء من موارد المصرفيين في أصول لا يتولد عنها عائد أو عائدها منخفض، وإن المصرفيين قد نجحوا في تحقيق نسب كفاية رأس المال تجاوزت النسبة المقررة من لجنة بازل.

دراسة (شاكير، 2015)

هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي التعرف على أثر اندماج المصارف الأهلية في المؤسسة المصرفية الأهلية على أداء تلك المصارف، حيث تكون مجتمع الدراسة من (39) مصرف واقتصرت عينة الدراسة على (10) مصارف تم اختيارها عشوائياً، اعتمدت الدراسة علة تحليل محتوي القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة لمدة (4) سنوات قبل الاندماج و(4) سنوات بعد الاندماج، وتم استخدام برنامج الإحصائي (SPSS)، توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج وهي، إن المتوسط العام لنسب السيولة والربحية بعد الاندماج كان أقل من قبل الاندماج بمعنى إن الاندماج أثر سلباً على هذين المؤشرين، بينما انخفض مؤشر مخاطر رأس المال بعد الاندماج وهذا يعني إن الاندماج أثر إيجاباً على هذا المؤشر.

دراسة (الزواوي والسريتي، 2017)

هدفت هذه الدراسة اختبار أثر كفاءة التكلفة على الأداء المصرفي، وتكونت عينة الدراسة من المصارف التجارية الليبية، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج العلمي الحديث الذي يعتمد على الاستنباط والاستقراء، وكذلك اعتمدت هذه الدراسة على القوائم

المالية للمصارف عينة الدراسة والتقارير الصادرة عن المصرف المركزي، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود أثر لكفاءة التكلفة المصرفية على الأداء المصرفي.

3.1 مشكلة الدراسة:

تسعي المصارف التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي (الربحية، السيولة، الأمان)، حيث إن تعظيم الربحية في الأجل الطويل وهو ما يسعى إليها الملاك بالدرجة الأولى، وهو يتطلب التوسع في توظيف الأموال المتاحة للمصرف في الائتمان والاستثمارات المختلفة، وهذا ما يتعارض مع هدفي السيولة والأمان التي يسعى إليها المديرون والمودعون، واللذان يتحققان من التشريعات وتوجيهات المصرف المركزي (القذافي، 2012).

ولكن في واقع الأمر هناك الكثير من الدراسات التي أجريت في ليبيا أوضحت بأن المصارف التجارية تعاني من ضعف في أدائها، فعندما نتحدث على هدف السيولة فأن العديد من الدراسات الليبية أوضحت بأن المصارف التجارية الليبية تحتفظ بفائض من السيولة وهي بتالي تحقق هدف الأمان للمودعين، ومن الدراسات التي توصلت إلى هذه النتيجة ما يلي (الشيخي، 2004، مادي، 2005، الفلاح، 2005، سعد، 2015)، وبينت نتائج دراسة كل من (مادي، 2005، الفلاح، 2005، القذافي، 2012، سعد، 2015)، بأن المصارف التجارية تعاني من أرباح متدنية نظراً لوجود فائض كبير من السيولة لدى المصارف التجارية وهي بالتالي تتحمل تكاليف فوائدها وكذلك تكاليف الاحتفاظ به، و بينت نتائج دراسة كل من (الشيخي، 2004، مادي، 2005، القطعاني،

،(2007 شاكير، 2015)، على إن المصارف التجارية الليبية تعاني من مخاطر الائتمان ورأس المال.

من خلال ما تم استعراضه في مشكلة الدراسة، فأن هذه الدراسة تسعى إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو الواقع الحقيقي للأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة؟
- كيف يتم توظيف الأموال المتاحة للمصارف التجارية محل الدراسة؟
- هل تساعد المؤشرات المالية التي توفرها أدوات التحليل المالي في تحليل الأداء المالي للمصارف التجارية محل الدراسة؟
- هل توفيق المصارف التجارية محل الدراسة بين الاعتبارات المتمثلة في السيولة والربحية وحماية حقوق المودعين؟

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل البيانات الواردة في القوائم المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة لمعرفة حقيقة الأداء المالي لتلك المصارف، وكذلك التعرف على كيفية توظيف الموارد المالية في المصارف التجارية عينة الدراسة باستخدام المؤشرات المالية المختارة من الأدب المحاسبي.

5.1 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في الأتي:

1. إن هذه الدراسة تناقش تحليل الأداء المالي للمصارف التجارية مما يساعد في معرفة الواقع المالي لهذه المصارف.

2. إن هذه الدراسة توضح كيف يتم توظيف الأموال في المصارف التجارية الليبية.
3. إن هذه الدراسة توضح الدور الذي يلعبه التحليل المالي في توفير المؤشرات المالية التي تمكننا من تحليل الأداء المالي للمصارف التجارية.
4. إثراء المكتبة الليبية بمثل هذا النوع من الأبحاث في تحليل الأداء المالي للمصارف مما قد يتيح العديد من المجالات في البحث عن هذا الموضوع.

6.1 منهجية الدراسة:

تم في هذه الدراسة أتباع منهج تحليل المحتوى - المضمون (Content Analysis) والذي يندرج ضمن المنهج الوصفي ، وتعتبر دراسات تحليل المحتوى من الدراسات الكمية، وهو وسيلة من وسائل جمع البيانات، حيث يستخدم كأداة لتحليل محتوى المواد والتي هي عبارة عن عدد الوثائق المرتبطة بموضوع الدراسة، والتي تحوي عن المعلومات التي يبحث عنها الباحث (بالقاسم، 2017). حيث قام الباحث بدراسة محتوى التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة للفترة المالية (2008 - 2010)، وتم اختيار هذه الفترة باعتبارها مستقرة نسبياً، وتم تطبيق مجموعة من المؤشرات المالية المختارة والمستخرجة من الأدب المحاسبي، واستخراج النسب المالية، ومن المؤشرات التي تم تطبيقها في الدراسة ما يلي:

1. مؤشرات السيولة.
2. مؤشرات الربحية.
3. مؤشرات التشغيل (توظيف الأموال).
4. مؤشرات متانة رأس المال.

5. مؤشرات الإقراض.

لقد اقتصرنا في هذه الدراسة على اختيار (5) مؤشرات مالية فقط حيث يري الباحث بأن هذه المؤشرات تعتبر من أهم المؤشرات التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية، وكذلك توضح كيف يتم توظيف الأموال في المصارف التجارية عينة الدراسة، وقد تم استخدام معظم هذه المؤشرات من قبل الدراسات التي أجريت في ليبيا، وهناك مؤشر واحد على حد علم الباحث وهو مؤشر كفاية رأس المال وفقاً لمقررات لجنة بازل(2) قد تم إجرائها في البحوث المطبقة في ليبيا، حيث إن الدراسات الليبية التي أستند عليها الباحث قد استخدمت مؤشر كفاية رأس المال وفقاً لمقررات لجنة بازل(1).

7.1 حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة علي عينة من المصارف التجارية العاملة في ليبيا، حيث تم الاعتماد علي التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة المالية 2008-2010، وتم الاقتصار على هذه الفترة لكونها مستقرة نسبياً، وكذلك لم يتم الحصول على تقارير مالية كاملة لا قبل أو بعد هذه الفترة.

8.1 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية ذات ملكية عامة وذات ملكية خاصة، أما عينة الدراسة فاقترنت على مصرفين هما:

1. مصرف الوحدة.

2. مصرف التجارة والتنمية.

تم الاقتصار على هذين المصرفين نظراً لصعوبة الحصول على التقارير المالية من الإدارات العامة للباقي المصارف التجارية الأخرى، وكذلك كان لموظفي مصرفي (الوحدة، والتجارة والتنمية) دور في الحصول على معلومات بسهولة ويسر.

9.1 هيكلية الدراسة:

- الجانب النظري: يتكون من المقالات والدراسات البحثية والكتب العلمية والدراسات السابقة التي لها علاقة بالدراسة محل البحث.
- الجانب الميداني: سوف يتم الاعتماد علي التقارير المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة خلال الفترة 2008-2010 المالية.

10.1 تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة، واختص الفصل الثاني بالإطار النظري للدراسة والمتعلق بالانتماء المصرفي وتحليل الأداء المالي للمصارف التجارية باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة والدراسات السابقة، ويشمل الفصل الثالث الجانب التطبيقي للدراسة بالإضافة إلى النتائج والتوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري

نظراً لأهمية تحليل الأداء المالي للمصارف، فإن هذا الفصل سيتناول الائتمان

المصرفي وسوق يتم في هذا الفصل الطرق إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: الائتمان المصرفي باعتباره أحد أهم الأعمال المصرفية والذي من

خلاله يمكن الحكم على الأداء الفعلي للمصرف.

المبحث الثاني، تحليل الأداء المالي للمصارف.

المبحث الثالث: المؤشرات المالية المستخدمة في التحليل الأداء المالي.

المبحث الأول

الائتمان المصرفي

1.1.2 تعريف وأنواع الائتمان وأهميته:

يعرف الائتمان "الثقة التي يوليها المصرف لزيونه، في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في أغراض محددة، ويتم السداد فيها بشروط محددة، مقابل عائد مالي متفق عليه، وتقديم ضمانه تضمن للمصرف استرداد أمواله، إذا ما توقف الزبون عن السداد". (زايدة، 23: 2005)، وكذلك يعرف بأنه "عملية تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال علي أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو علي أقساط في تواريخ محددة" (السامرائي والدوري، 1999: 87)، ويصنف الائتمان المصرفي إلى عدة أنواع وهي:

أ. الائتمان المصرفي من حيث الأجل وهو ينقسم كما بينها انجرو في دراسته (2007) إلى:

- الائتمان المصرفي قصير الأجل: حيث لا يتجاوز السنة الواحدة.
 - الائتمان متوسط الأجل: فيمنح لمدة تزيد عن السنة ويمتد حتى عشر سنوات.
 - الائتمان طويل الأجل: يمنح لأجل تتجاوز (10) سنوات.
- ب. الائتمان من حيث مستفيد منه وينقسم كما أوضحها النعيمي (2010) إلى:
- الائتمان الخاص: وهو الذي يمثل الائتمان المستخدم من قبل الأفراد أو منشآت الأعمال.

- الائتمان العام: وهو ذلك النوع المستخدم من قبل الحكومة بكافة مستوياتها وتشكيلاتها.

ج. الائتمان من حيث نوع الضمان وبينت حابس في دراسته (2011) أنواع هذا الائتمان إلى:

- ائتمان مقابل أوراق مالية: وتعتبر أفضل الضمانات لسرعة بيعها وتسييلها.

- ائتمان مقابل أوراق تجارية: وهو يمنح مقابل الكمبيالات المسحوبة لصالح العميل ومودعة لديها.

- ائتمان مقابل بضائع: وهي السلع لا تتعرض للتلف سريعاً وتكون سهلة التصرف.

- ائتمان مقابل رهن عقاري: وهو يمنح مقابل في حال عدم استقرار الوضع المالي للعميل.

د. الائتمان من حيث الغرض منه كما أشار السامرائي والدوري (1999: 90) إلى ثلاثة أنواع وهي:

- الائتمان الاستثماري: وهي الأموال التي تمنح لتأسيس المؤسسات الإنتاجية أو تجديدها وتوفير السيولة اللازمة لها لممارسة نشاطها.

- الائتمان التجاري: وهو الذي يهدف إلى تنشيط تداول السلع وتسهيل العمليات التجارية.

- الائتمان الاستهلاكي: أي القروض والسلع لأغراض استهلاكية، وهي التي يستفيد منها الأفراد العاديون لسد حاجاتهم.

للائتمان المصرفي أهمية لكل من مانح الائتمان والمقترض والمجتمع بصفة عامة

ويمكن إيضاح هذه الأهمية كما بينت دراسة الزوام وإبراهيم (2009: 6) كالاتي:

أولاً: أهمية الائتمان للمصرف مانح الائتمان:

تعد وظيفة منح القروض والتسهيلات المصرفية من الوظائف الأساسية للعمل المصرفي، حيث يتم استخدام نسبة من موارده المختلفة (ودائع ومدخرات)، في شكل قروض وتسهيلات تمنح للجهات المقترضة، وتحقق المصارف من وراء ذلك عوائد مالية تشكل النسبة الكبرى من الأرباح المحققة من النشاط المصرفي.

ثانياً: أهمية الائتمان للمقترض (أفراد أو شركات):

الحصول على القروض والتسهيلات المصرفية يمكن المقترض من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لممارسة نشاطه، فهو بذلك يفتح المجال أمام حركة الإنتاج والنمو في مجالات العمل المختلفة ويمكن الوحدات الاقتصادية من تحقيق أهدافها والاستمرارية في ممارسة أعمالها.

ثالثاً: أهميته للمجتمع:

الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة يفسح المجال أمام خلق فرص استثمارية جديدة أو التوسع في الأنشطة الحالية، وفي جميع الأحوال يترتب على ذلك زيادة في الإنتاج والخدمات والتي تؤدي إلى فتح مجالات جديدة للتوظيف وزيادة مستوى الدخل لأفراد المجتمع وتحقيق المزيد من الرفاهية الاقتصادية.

2.1.2 أسس منح الائتمان:

الائتمان المصرفي يستند إلى عدد من القواعد والأسس المستقرة والمتعارف عليها كما أشار لها الأنصاري (1994: 258)، وهي:

أ. الأمان: حيث يقوم المصرف باستخدام أموال المودعين عند منح الائتمان وعليه أن يقوم بإعادة سدادها عند الطلب.

ب. تحقيق الربح: يهدف المصرف أساساً إلى تعظيم الربحية وذلك من خلال حسن استخدام أموال المودعين والعمل على تقليل المخاطر والخسائر لزيادة رقم الربح.

ج. السيولة: حيث يتوقع دائماً أن يقوم المصرف بمنح القروض التي تعتبر مرغوبة الاستخدام من وجهة نظر المجتمع والدولة أي توفير فرص استثمارية أكثر.

3.1.2 معايير منح الائتمان:

تتاح أمام إدارة الائتمان مجموعة من النماذج للمعايير الائتمانية التي تستخدم في التحليل الائتماني، ونكتفي في هذه الدراسة بذكر نموذج C5 كما ورد في دراسة عبادي (2014: 33-36):

1. المقدرة Capacity:

وتعني باختصار مدي قدرة المنشأة(العميل) على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات.

2. الشخصية Character:

إن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة، فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم المصرف له.

3. رأس المال Capital:

وتشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل على سداد التزاماته بشكل عام تعتمد في الجزء الأكبر منها على قيمة رأس المال الذي يملكه.

4. الضمان Collateral:

يقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض.

5. الظروف المحيطة conditions:

وهي الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل، ويقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وكذلك الإطار التشريعي والقانوني. أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل، مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها، شكل المنافسة.

4.1.2 العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني:

وبينت حابس في دراسته (2011: 19-20) العوامل التي لها تأثير على القرار

الائتمان المصرفي، وهذه العوامل هي:

أ. حجم الودائع: حيث كلما زاد حجمها زادت نسبة الإقراض لدي المصرف وبالتالي زادت إيراداته.

ب. الظروف الاقتصادية العامة: ففي حالة الكساد الاقتصادي يتشدد المصرف في منح الائتمان علي عكسه في حالة الرواج مما يؤدي إلي ازدهاره.

ج. معدل أسعار الفائدة علي القروض وعلي الودائع: كلما زاد الفرق بين معدل أسعار الفائدة علي القروض بالنسبة لمعدل أسعار الفائدة علي الودائع أدى ذلك إلي تعاظم الربح.

د. أوجه التوظيف الأخرى: يوظف المصرف أمواله أيضا في شراء الأسهم والسندات أو في خصم الكمبيالات وهذا التوظيف يؤثر علي مقدار ما يخصصه المصرف للائتمان.

هـ. المنافسة من المصارف الأخرى: كلما كانت قوية تقل قدرة المصرف على الإقراض.

و. النسب والمعدلات التي يقررها المصرف المركزي: حيث قد يحدد المصرف المركزي نسب معينة للإقراض للحفاظ على استقرار الوضع المالي للمصرف التجارية.

ز. أسعار الخدمات البنكية: حيث تعتمد هذه الأسعار على درجة المنافسة بين المصارف وحجم الطلب علي القروض.

ح. مدى ثبات الودائع: يجب على المصرف الموازنة بين الودائع بأنواعها حيث يستطيع المصرف أن يقرض الودائع الآجلة على عكس الودائع الجارية.

ط. مستوي الطلب علي القروض: تتحدد قدرة المصرف على الإقراض أيضا بمستوي الطلب علي القروض حيث إن توفر حجم كبير من الودائع لا يكفي لوحدها لمنح القروض.

المبحث الثاني

تحليل الأداء المالي للمصارف

1.2.2 ماهية تحليل الأداء المالي للمصارف وأهميته وأساسه وأركانه:

يعرف تحليل الأداء المالي للمصارف بأنه "استخدام المؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، والمساهمة في إتاحة الموارد المالية وتزويد المصرف بفرص الاستثمار". (عبد الصادق، 2014:20)، ويعرف أيضاً بأنه "تلك العمليات التي تقيس الأداء الجاري وتقوده إلى أهداف معينة محددة مسبقاً". (عاصي، 2008، 79)، وتبرز أهمية تحليل الأداء المالي من المصارف التجارية تمتاز بالتنوع في الخدمات والمنتجات التي تقدمها وهذا ما يجعل الصناعة المصرفية تتأثر لأي تغييرات في البيئة الاقتصادية والسياسية، الأمر الذي أدى إلى تزايد المخاطر المرافقة للعمل المصرفي، لذلك تحتاج الأطراف المهتمة بأداء المصارف التجارية إلى تحليل الأداء المالي لهذه المصارف والتعرف على كفاءة الإدارة في توظيف الأموال المتاحة لها بشكل جيد وتحقيق التوازن المرغوب بين إعتباري الربحية والسيولة. (السيسي:1998). والذي من خلاله تستطيع المصارف أن تتعرف على مدى قدرتها في تحقيق أهدافها الأساسية، وتحديد مدى كفاءتها في إدارة أصولها بالشكل الأمثل للمحافظة على استمرارها ونموها، وهناك العديد من الأسس التي يجب توافرها في تحليل الأداء المالي للمصارف التجارية، حيث تبدأ بتحديد الأهداف المستقبلية المتوقعة للمصرف، وكذلك تحديد الأساليب والمؤشرات لعملية تحليل عملية الأداء لتسهيل عملية المقارنة، وتوافر جهاز مستقل ليقوم بعملية تحليل الأداء، ووجود نظام موثوق ومتكامل من المعلومات. (جميل وسعيد، 2007:

(119)، وترتكز عملية تحليل الأداء المالي على الأركان الأساسية الآتية(بشناق،
2011: 20):

1. وجود معايير محددة: حتى تقارن مع نتائج الأداء الفعلي.
2. قياس الأداء الفعلي: حيث يتم الاعتماد على ما توفرها بيانات القوائم المالية.
3. مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير: وذلك لتحديد الانحرافات سواء ايجابية أو سلبية.
4. اتخاذ قرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات: إن تحليل الانحراف وبيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب وفي الوقت المناسبة، وفقاً للظروف المحيطة بالقرار.

2.2.2 التحليل المالي، وأهميته في تحليل الأداء، وأهدافه:

يعرف التحليل المالي بأنه "أداة للكشف عن مناطق القوة والضعف في السياسات التي تؤثر في الربحية وتقويم أداء المنشآت، معتمداً على البيانات التي تظهر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل". (مالك، 2007: 16)، ويعرف أيضاً " مجموعة من الأدوات والأساليب التي تساعد في التحقق من سلامة المركز المالي للمشروع، وكذا تقييم الأداء، واتخاذ القرارات". (السيسي، 1998، 249)، وتتبع أهمية التحليل المالي باعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تهتم بدراسة القوائم المالية، بشكل تحليلي مفصل، يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم، والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة، أو فترات زمنية متعددة، إضافة إلى توضيح حجم هذا التغير على الهيكل المالي للمصرف، وآثار هذا التغيير بشكل واضح، وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على كافة التساؤلات التي تطرحها كافة الجهات

المستفيدة من القوائم المالية.(الحيالي، 2007: 21)،ويهدف التحليل المالي إلى الحصول علي مجموعة من المؤشرات التي تساعد متخذ القرار في صياغة قراره الائتماني كما أشار لها الشنطي وآخرون(2009: 136) منها:

- أ. التعرف علي حقيقة الوضع المالي للمنشأة.
- ب. الحكم علي أداء كفاءة الإدارة.
- ج. بيان قدرة المنشأة علي خدمة ديونها وقدرتها علي الاقتراض.
- د. تقييم الخطط والبرامج التشغيلية المطبقة.
- هـ. الحكم علي جدوى الاستثمار في المنشأة.
- و. بيان وضع ومستوى المنشأة في القطاع الذي تنتمي إليه.
- ز. المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.
- ح. الحكم علي مستوى أنظمة الرقابة المستخدمة.

3.2.2 الأطراف المستفيدة من التحليل الأداء المالي للقوائم المالية

للمصرف:

ويعتبر التحليل المالي للقوائم المالية للمصرف مهما لعدة جهات مستفيدة وهي:(الشماع وعبدالله، 1990: 47-48).

أ. إدارة المصرف: حيث تهتم إدارة المصرف بالتحليل المالي باعتباره يمثل تغذية عكسية للمعلومات عن الأداء الذي يقارن بين ما هو مخطط وما تم تنفيذه.

ب. المصرف المركزي: إن المصرف المركزي (بصفته السلطة النقدية) مسؤول عن الرقابة على المصارف، وعن تنفيذ السياسة النقدية بوسائلها الكمية والنوعية، ولكي يستطيع المصرف المركزي أداء مهامه، فإنه يجب أن يحصل علي مؤشرات دورية ولغرض توحيد البيانات المالية والأئتمانية الواردة له من المصارف وصياغتها بالشكل الذي يخدم أغراض السياسة النقدية وأهدافها.

ج. المودعون: يهتم المودعين بتوافر السيولة بمستويات مناسبة وايضاً بطبيعة محفظة موجودات المصرف، لأنها تعكس قدرة المصرف علي التوفيق بين المخاطرة والعائد، ويتحصل المودعون على هذه المؤشرات من أدوات التحليل المالي.

د. المالكون أو المساهمون: يحتل التحليل المالي موقعا خاصا ضمن مجموعة الأساليب التي تساعد المالكون المساهمين في الرقابة علي عمليات المصرف.

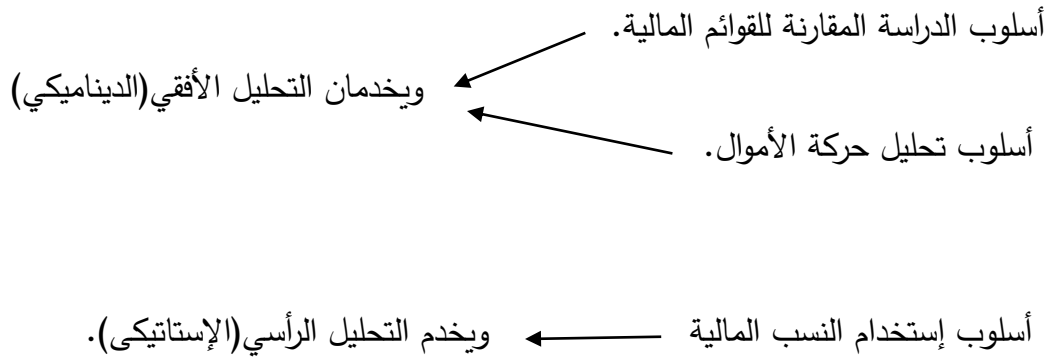
هـ. السوق المالي: يراقب السوق المالي المؤشرات المتنوعة عن أداء المصرف من قبل جهات عديدة، ويهتم السوق المالي من التأكد من التزام المصرف بالشروط والتعليمات.

و. السلطة الضريبية: وهي تمثل الدولة في جباية الضرائب المستحقة دوريا علي المصرف، فهي بحاجة إلي تحليل دقيق لمصادر إيرادات وتكاليف المصرف.

ز. الجمهور: يستطيع الجمهور متابعة أوجه الخدمات التي يقدمها المصرف فإنه يعتمد علي مجموعة من الأساليب علي نتائج تحليل وتقييم الأداء.

4.2.2 أدوات وأساليب تحليل الأداء المالي في المصارف التجارية:

إن التحليل الأداء المالي في المصارف التجارية يمكن أن يستخدم عدداً كبيراً من الطرق والأساليب والأدوات، غير إن أكثر هذه الطرق والتي غالباً ما تقي بالغرض، إذا ما استخدمت مجتمعة بالقدر الملائم وبالطريقة المناسبة، وهي (بوجوراي، 2005):



وفي هذه الدراسة سوف يتم الاعتماد على التحليل الأداء المالي باستخدام النسب المالية.

5.2.2 النسب المالية ومميزاتها وحدود استخدامها:

تعرف النسب المالية بأنها "عبارة عن علاقة رياضية بين قيمة وأخرى وتظهر عادة في شكل نسبة مئوية أو عدد مرات أو عدد أيام أو تناسب بين قيمة بندين". (الحصادي، 2005: 107)، وتتميز النسب المالية بأنها تعتبر سهلة التطبيق وكذلك تعدد الأغراض التي تحققها، وكما أنها تعطي مؤشرات عامة حول اتجاهات التغير في عناصر القوائم

المالية من خلال التعمق ودراسة العلاقة بين متغيرين أو أكثر، وهي تعطي كذلك قدرة أكبر من القيم المطلقة على التعبير عن حقيقة الوضع المالي للمنشأة وتساهم أيضاً في ترشيد القرارات.(خان وغرابية، 1995)، وبرغم من أهمية النسب المالية إلى إن هناك حدود لاستخدامها وهي:

- أ. قيام كثير من المصارف بإدماج بعض عناصر الميزانية مع بعضها مما يؤثر بالتالي علي مقدرة المحلل الخارجي علي الاستخدام الدقيق لأدوات التحليل.
- ب. النسب المالية هي أدوات للتحليل المالي وليست غاية في حد ذاتها، إذ أنها تعطينا مؤشرات فقط عن أداء الإدارة ولا تقوم بإعطاء تفسيرات أو حلول للمشاكل.
- ج. النسب المالية هي علاقات كمية ونسبية بين بنود في تاريخ محدد أو تاريخين محددين ولكنها لا تظهر نشاطات الإدارة أو خططها.
- د. اختلاف الطرق المحاسبية في تقييم الأصول والاستهلاكات الاختيارية، حيث سيؤدي تعدد الطرق المحاسبية أحياناً إلى نتائج عكسية.

المبحث الثالث

المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل الأداء المالي للمصارف التجارية

1.3.2 مؤشرات السيولة:

يستخدم البنك التجاري أكثر من مؤشر وذلك لإدارة السيولة التي تمثل أحد الأخطار الرئيسية التي يمكن أن تواجه البنك، وبالإضافة إلى نسبة السيولة والاحتياطي التي يطلبها البنك المركزي فإن البنوك تستخدم بعض المؤشرات الداخلية، وذلك للحكم على كفاءة إدارة السيولة طبقاً لسياسات وأهداف البنك (الانصاري، 1994: 370).

ومن أبرز المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل سيولة المصرف، ما يلي:

أ. مؤشر مجموع النقدية الجاهزة إلى مجموع الودائع (الخصوم الايداعية):

ويشير هذا المؤشر كما أشار له رمضان وجودة (2006) إلى مدى قدرة المصرف على مواجهة السحوبات التي يقوم بها أصحاب الودائع حيث تعتبر الودائع أكبر جزء في توفير النقد في الصندوق والاحتياطي النقدي لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى وتعتبر المصدر الرئيسي في منح الائتمان، ويتكون بسط هذا المؤشر من النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى المصرف المركزي، ولدى المصارف الأخرى وأية أرصدة أخرى كالعملات الأجنبية، وكذلك شهادات الإيداع لدى المصرف المركزي والودائع التي يحتفظ بها المصرف لدى المصارف الأخرى، والشيكات تحت التحصيل (صكوك المقاصة)، بينما يشمل المقام الودائع بأنواعها، وإن ارتفع هذا المؤشر يدل على انخفاض مخاطر السيولة لدى

المصرف، على اعتبار إن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية لدى المصرف التي يواجه بها التزاماتها المختلفة والعكس صحيح. وتنقسم الودائع حسب الزمن كما أشار لها جبر (2010: 192-193) إلى ثلاثة أنواع وهي كالآتي:

- الودائع تحت الطلب:

وهي اتفاق بين الزبون والمصرف يودع بموجبه الزبون مبلغا من المال لدى المصرف، علي أن يكون له الحق في سحبه في أي وقت يشاء، ويمكن سحبها بموجب أوامر يصدرها المودع إلى المصرف ليتم الدفع بموجبها له أو لشخص يعينه المودع في الأمر الصادر منه، وكذلك فان هذه الودائع تتضمن التزاما فوريا على المصرف بالدفع مما يتعين عليه أن يكون علي استعداد دائم لمقابلة السحب منها.

- وداائع التوفير:

وتمثل اتفاق بين المصرف والزبون يودع بموجبه الزبون مبلغا من النقود لدى المصرف مقابل حصوله علي فائدة، علي أن يكون للزبون الحق في السحب من الوديعة في أي وقت يشاء دون إخطار سابق منه، ولا يجوز كشف حساب التوفير ولا تمنح دفاتر شيكات لأصحابها، بل يتم منحهم دفاتر توفير يتم الإيداع والسحب بموجبها، وتحاسب فوائد التوفير عادة في نهاية العام علي أساس الرصيد الشهري الأدنى لكل شهر من أشهر السنة بسعر فائدة محدد.

- الودائع لأجل: وهي نوعان:

النوع الأول الودائع لأجل محدد:

وتتمثل في الأموال التي يرغب الأفراد والهيئات الخاصة في إيداعها في المصارف لمدة محددة مقدماً علي أن لا يجوز السحب منها جزئياً أو كلياً قبل انقضاء الأجل المحدد لإيداعها.

النوع الثاني الودائع لأجل بإخطار:

فيقصد بها الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات بالمصارف على أن لا يتم السحب منها إلا بعد إخطار المصرف بفترة تحدد عند الإيداع وبالمقابل يدفع المصرف فائدة علي هذه الودائع قد تكون معدلاتها أقل أو مساوية لأسعار الفوائد علي الودائع لأجل محدد.

ب. مؤشر النقدية الجاهزة إلي مجموع الودائع والالتزامات المستحقة:

يشير هذا المؤشر كما أشار له عبدالله والطراد (2011) إلى مدى قدرة النقد الجاهز، علي الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة علي ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، بينما يشمل المقام علي الودائع بأنواعها، ويقصد بالالتزامات المستحقة هي التي تقترب من صفة الودائع ويتعين علي المصرف الوفاء بها حالاً، أو في الوقت القريب مثال ذلك: الحوالات والتأمينات النقدية والأرصدة المستحقة للبنوك والديون الأخرى، وإن ارتفاع هذا المؤشر يدل علي

انخفاض مخاطر السيولة لدى المصرف، على اعتبار إن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية لدى المصرف التي يواجه بها التزاماتها المختلفة والعكس صحيح.

ج. مؤشر النقدية الجاهزة إلى إجمالي الأصول:

يتكون بسط هذا المؤشر كما أشارت لها دراسة أبو رحمة (2009) من النقد الجاهز، بينما يتمثل المقام في إجمالي الأصول، وتدل هذه النسبة علي ما تمثلها النقدية الجاهزة إلى إجمالي الأصول، وإن ارتفاع هذا المؤشر يدل علي انخفاض مخاطر السيولة لدى المصرف، على اعتبار إن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية لدي المصرف التي يواجه بها التزاماتها المختلفة والعكس صحيح.

2.3.2 مؤشرات الربحية:

لكي يتمكن المصرف من تحقيق الربحية عليه أن يوظف الأموال التي حصل عليها في موجودات تدر عليه عوائد مناسبة كالقروض والاستثمارات، فكلما سعت المصارف التجارية إلى زيادة إيراداتها وتخفيض نفقاتها سيؤدي ذلك إلى زيادة ربحية المصرف، وتساعد مؤشرات الربحية على قياس قدرة المصرف على توليد الأرباح وتحديد مدى كفاءته في استخدام الأموال المتاحة للمصرف (جميل وسعيد، 2007: 122).

وكما نجد أن لربحية المصرف أهمية في المجتمع، فمساهمو المصرف يهتمون بالربحية لأنها تمثل العائد على رأسمالهم المستثمر، ويستفيد مودعو المصارف من الربحية لأنها تؤدي إلى نظام مصرفي قوي عن طريق الأرباح المحتجزة المقيدة وغير المقيدة التي تزيد من ضمان ودائعهم، وكذلك المقترضون من المصارف يستفيدون من

أرباح المصارف لأنها توسع إمكانيات المصارف الإقراضية لتوسيع قاعدة رأسمالهم التي تتغذى بشكل رئيسي من الأرباح المحققة، وحتى الفئات التي لا تتعامل مع المصرف، قد تجني فائدة غير مباشرة من الأرباح في القطاع المصرفي للمدى الذي تؤدي هذه الأرباح إلى تثبيت سلامة القطاع المصرفي، وضمان الودائع وتوفير التسليف والائتمان اللازمين لدفع حركة الاقتصاد المحلي، بمعنى الربحية أهمية كبرى بالنسبة للمصارف، حيث تمكنها من تأدية خدماتها بشكل أفضل (القذافي، 2012: 33).

وهناك العديد من المؤشرات التي يتم وفقاً لها قياس ربحية المصرف، لكن نركز على المؤشرات الأكثر استخداماً وشيوعاً من قبل الممارسين للعمل المصرفي أو الكتاب في المجال المصرفي، وهذه المعايير هي:

أ. مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى الفوائد الدائنة:

ويقاس هذا المؤشر كما بينت دراسة جميل وسعيد (2007) إلى مدى مساهمة الفوائد الدائنة في خلق أرباح بعد استقطاع الضرائب. ويقصد بمكونات المؤشر:

- صافي الدخل:

ويقصد به الربح المحقق من عمليات المنشأة أو أية مصادر أخرى بعد طرح الضرائب، أي الربح الشامل الصافي، وهناك من يري احتساب هذه النسبة قبل الضريبة باعتبار أن الضريبة عنصر لا سيطرة لإدارة المنشأة عليه، وهناك من يري بأنه إذا كانت الدراسة محصورة في حدود دولة واحدة كما هو الحال بالنسبة لهذه الدراسة، يبدو الخيار بين صافي الدخل قبل الضريبة أو صافي الدخل بعد

الضريبة، غير ذو أهمية لأن كل المصارف تكون خاضعة لنفس معدل الضريبة المفروضة على المصارف (القذافي، 2012: 47).

- الفوائد الدائنة:

وهي تعد أهم عنصر من عناصر إيرادات المصرف التجاري، وهي الفوائد المستحقة للمصرف عن التسهيلات الائتمانية بأشكالها كافة، وتشمل الفوائد على أنواع السلف والقروض والجاري المدين (السحب على المكشوف)، والفوائد على الكمبيالات المخصومة كافة، وعادة ما يقوم المصرف باحتساب هذه الفوائد شهرياً، ويحملها على حساب التسهيلات المختلفة، تمهيداً لتحميلها إلى حساب الأرباح والخسائر، لتظهر ضمن بند الإيرادات (حنفي، 2002: 371).

ب. مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى حقوق الملكية:

يدل هذا المؤشر كما أشار له حنفي وأبو قحف (2000) على كفاءة البنك التجاري في استخدام موارده الذاتية من خلال مدى قدرة هذه الموارد على توليد الأرباح، أي إن المؤشر هذا يبين ربحية الدينار الواحد (الوحدة النقدية) المستثمر من قبل المالكين، حيث كلما ارتفع هذا المؤشر، كلما دل على الكفاءة بضمان تحقيق عائد أكبر والعكس صحيح. ويقصد بحقوق الملكية "هي رأس المال المدفوع مضافاً إليه الاحتياطات المختلفة القانونية والاختيارية، وكذلك الأرباح غير الموزعة، وهذه الحقوق هي عبارة عن صافي أصول المصرف" (القذافي، 2012: 47).

ج. مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى مجموع الودائع:

ويستخدم هذا المؤشر لقياس مدى نجاح إدارة المصرف التجاري في توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها، ويقيس هذا المعدل نصيب كل

وحدة من وحدات الودائع من صافي الدخل المتحقق للمصرف التجاري بعد دفع الضرائب، أي قيمة الدينار الواحد المستثمر في الودائع على تحقيق أرباح (جبر، 2010: 318).

د. مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول:

يستخدم هذا المؤشر لقياس الربحية المحققة بالنسبة لجميع الأموال المتاحة بالمصرف ولا يفرق في ذلك أن تكون مستثمرة أو غير مستثمرة، أي نصيب كل أصل من أصول المصرف من صافي الدخل بعد الضرائب، وزيادة هذا المؤشر تعني كفاءة إدارة المصرف في استغلال أصولها بشكل أفضل (الصيرفي، 2007: 326).

3.3.2 مؤشرات توظيف الأموال:

تقيس هذه المؤشرات مدى كفاءة إدارة المصرف في استثمار الأموال المتاحة له في تلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف وكذلك استثمارها، وكلما ارتفعت هذه المؤشرات دلت على مقدرة المصرف على توظيف الأموال المتاحة، ولكن في الوقت نفسه تشير إلى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، أي أنها تظهر انخفاض السيولة، وأهمها ما يأتي:

أ. مؤشر الائتمان النقدي إلى مجموع الأصول: يقيس هذا المؤشر مدى توظيف الأموال المتاحة للمصرف في الائتمان النقدي حصرا وفصله عن باقي الاستثمارات قياسا إلى مجموع الموجودات، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطر

الائتمانية علي اعتبار ذلك يعكس زيادة القروض التي على المصرف مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين في مواعيدها المحددة (أبو رحمة، 2009: 51).

ب. مؤشر الائتمان النقدي إلى مجموع الودائع:

يقيس هذا المؤشر مدى نجاح إدارة المصرف في تشغيل ودائع المصرف في العمليات التي تدر أعلى أرباح (الإقراض)، وهذا يعني مدى مساهمة ودائع المصرف في قروضه التي يقدمها إلى زبائنه، وإن ارتفاع هذا المؤشر يعني ارتفاع حجم المبالغ التي يقدمها المصرف كقروض وتسهيلات مصرفية، كما يعني انخفاضاً في حجم ودائعه، والعكس صحيح (سعيد، 2006: 9).

ج. مؤشر الائتمان النقدي والاستثمارات إلى مجموع الأصول:

يشمل بسط هذا المؤشر الائتمان النقدي (القروض، والسلف، والحسابات الجارية، والأوراق التجارية المخصومة)، وهو يعتبر أكبر بند في جانب الموجودات بالإضافة إلى الاستثمارات الطويلة وقصيرة الأجل، بينما يشمل مقام هذا المؤشر رأس المال ومجموع الحسابات الجارية والودائع بأنواعها، وتدل هذه النسبة علي مدى توظيف المصرف للأموال المتاحة لها في الموجودات المربحة: الائتمان النقدي، والاستثمارات (الشماع وعبدالله، 1999: 85).

د. مؤشر الائتمان النقدي والاستثمارات إلى مجموع الودائع:

يقيس هذا المؤشر مدى نجاح الإدارة في تشغيل ودائع المصرف في مجالات التشغيل التي تدر أرباحاً (القروض والاستثمارات)، حيث إن ارتفاع هذا المؤشر يعني ارتفاع حجم المبالغ المستخدمة في مجالات القروض والاستثمارات وانخفاض حجم الودائع، والعكس صحيح (بشناق، 2011: 37).

4.3.2 مؤشرات متانة (ملاءة) رأس المال:

يلعب رأس المال دوراً هاماً في تحقيق الأمان للمودعين، وتظهر أهمية هذا الدور من أن المصارف التجارية من أكثر أنواع منشآت الأعمال تعرضاً لمخاطر الرفع المالي (درجة اعتماد المصرف على المصادر الخارجية في تمويل استثماراته)، بمعنى أن انخفاض معين في الإيرادات يترتب عليه انخفاض أكبر في الأرباح، بل وقد تتحول تلك الأرباح إلى خسائر تلتهم رأس المال وتمتد لأموال المودعين (هندي، 2002: 417).

وتوضح المؤشرات المستخدمة في قياس متانة رأس المال مدى نجاح سياسة التمويل المتبعة في المصرف في الموازنة بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي، ومن ثم انعكاسات هذه السياسة على مخاطر الوضع المالي التي يمكن رفع نسبة كفايتها من خلال تحديد السقوف الائتمانية التي لا يجوز للمصرف تجاوزها، والتأكد من أن المصرف يحتفظ بحد أدنى من أمواله الذاتية لمواجهة الخسائر المحتملة، وكما تعتبر ملاءة رأس المال العنصر الحاسم في مواجهة مخاطر العمل المصرفي والتي أصبحت في تزايد مستمر و ثم تقليل حجم المخاطر لديه، ويستطيع أيضاً ضغط حجم موجوداته لتصبح ملائمة مع رأس المال لتقليل المخاطرة أو بزيادة رأس ماله عن طريق طرح أسهم جديدة أو تدعيم حسابات رأس المال عن طريق عدم توزيع أية أرباح أو بلكى الأسلوبين. ومن المؤشرات التي يمكن أن تستخدم في تحليل متانة رأس المال ما يلي:

أ. مؤشر رأس المال المقرر المدفوع إلى الائتمان والاستثمارات:

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة رأس المال المدفوع في مواجهة المخاطر الناجمة عن توظيف الأموال المتاحة للمصرف في الائتمان والاستثمارات، ورأس المال المدفوع هو الأموال التي تحصل عليها المصرف من مالكيها عند تكوينه مع الأخذ في الاعتبار أي إضافات أو تخفيضات في المدة اللاحقة، وتعتبر نسبة صغيرة جداً مقارنة بمصادر الأموال التي يحصل عليها المصرف من المصادر الأخرى (الشماح وعبدالله، 1990: 89).

ب. مؤشر رأس المال المدفوع إلى الائتمان النقدي:

ويقصد به رأس المال المستثمر في نشاط المصرف قياساً إلى الائتمان (القروض، والسلف، والحسابات الجارية، والأوراق التجارية المخصومة) فقط، ويعد هذا المؤشر مقياساً لهامش الأمان في مواجهة مخاطر الإخفاق في استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض (الجزرواي والنعمي، 2010: 17).

ج. مؤشر حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة:

ويقيس هذا المؤشر نصيب حقوق الملكية في تمويل الموجودات الخطرة، وهو يبين مدى قدرة حقوق الملكية على مقابلة المخاطر الناشئة عن احتمال عدم الوفاء في الاستثمارات عامة، وهذا المؤشر يعتبر منطقي لأن حق الملكية هو السند الرئيسي الذي تعتمد عليه إدارة المصرف لمواجهة مخاطر التوظيف في الأصول الخطرة (أبو زيد، 1994).

ويرى البعض إن النسبة النمطية لهذا المؤشر هي (1: 6) بمعنى الاحتفاظ
بدينار واحد كحق ملكية في المصرف مقابل (6) دينارات من الاستثمار في الأصول
الخطرة (مادي، 2005: 92).

ويقصد بالأصول الخطرة "هي تلك الأصول التي يصعب تحويلها إلى نقدية
بسرعة ودون خسارة في قيمتها"، والموجودات الخطرة هي كافة الموجودات
المصرفية عدا النقدية في الصندوق ولدى المصرف المركزي، ولدى المصارف
الأخرى، وأذون الخزانة والسندات التي تصدرها الدولة باعتبارها أصول مضمونة
السداد، أما الأصول الأخرى فهي تعتبر أصول غير سائلة، أي أصول خطرة مثل
الأصول الثابتة والأوراق المالية غير المضمونة، وكل أنواع القروض ما عدا تلك
الممنوحة للدولة (القذافي، 2012).

د. مؤشر كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل 2: (غانية، 2015: 40).

$$\text{إجمالي رأس المال} \div (\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل}) \leq 8\%$$

حيث إن إجمالي رأس المال = (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة)

ويقصد بعناصر ومكونات معادلة احتساب نسبة كفاية رأس المال ما يلي:

الشريحة الأولى رأس المال الأساسي: (محمد وآخرون، 2013: 30)

- رأس المال المدفوع.

- الاحتياطي القانوني.

- علاوة إصدار الأسهم.

- الإرباح غير الموزعة والمتحققة من السنوات السابقة.

- الاحتياطات الأخرى (إعادة تقييم الموجودات الأجنبية، المبالغ المخصصة لإغراض التوسعات المستقبلية في المصرف).
- صافي أرباح السنة الماضية والتي لم يتم إضافتها إلى الإرباح المدورة والموافق عليها من مراقب حسابات المصرف، إلا أنها لم تعرض بعد في اجتماع الجمعية العمومية للمصرف.

يستنزل من رأس المال الأساسي ما يأتي:

- صافي المساهمات في المصارف والمؤسسات المالية.
- صافي الموجودات الثابتة غير المادية (الشهرة).
- صافي الخسائر الدفترية لغاية نهاية المدة الحالية.
- صافي الخسائر غير المحققة لاستثمارات المصرف.
- النقص في الاحتياطات المقررة علي القروض والموجودات الأخرى.
- المبالغ الممنوحة إلى كبار المساهمين وأعضاء مجلس إدارة المصرف أو المستعملة منهم، أيهما اكبر.

الشريحة الثانية رأس المال المساند أو الإضافي: (الزعاوي، 2008: 60-61).

حيث يتكون من العناصر التالية:

- الاحتياطات غير المعلنة: وهي الاحتياطات السرية أو المخبأة التي لا تظهر ضمن الحسابات الختامية عند نشرها علي الجمهور، وعلي الرغم من عدم نشر هذه الاحتياطات إلا أنه يتم احتسابها ضمن رأس المال شريطة أن يكون قد تم تمريرها

من خلال حساب الأرباح والخسائر، وأن تكون مقبولة من قبل السلطات التي تتولي الرقابة علي البنوك.

- احتياطات إعادة التقييم: وتتكون هذه الاحتياطات نتيجة تقييم الأصول لإبراز قيمتها الجارية بدلا من كلفتها الدفترية، وتبرز عادة عند إعادة تقييم العقارات وأدوات الاستثمار التي يمتلكها البنك، ويتم احتساب هذه الاحتياطات ضمن رأس المال المساند شريطة أن يكون تقييمها معقولا يعكس احتمال تذبذب أسعارها والقدرة علي بيعها بالأسعار التي تمت بها إذا ما دعت الضرورة لذلك، وتخضع الفروقات بين القيمة الجارية والكلفة الدفترية إلى خصم قدره 55% لتحوط من مخاطر تذبذب الأسعار وخضوعها للضريبة عند الإعلان عنها، أما بخصوص احتياطات إعادة تقييم العقارات فقد رفضت لجنة بازل إدراجها ضمن رأس المال المساند.

- المخصصات العامة: احتياطات الديون المشكوك في تحصيلها: حيث يتم حجز هذه الاحتياطات لمواجهة أي خسائر مستقبلية، ويتم احتسابها في رأس المال المساند إذا كانت غير مخصصة لمقابلة خسائر في أموال محددة كما يمكن التصرف بها بحرية تامة.

- الأدوات الرأسمالية المتنوعة: ويندرج تحت هذه الفئة عدد من الأدوات الرأسمالية التي تضم فئات متنوعة من الأسهم وأدوات الدين، ويخضع إدخالها ضمن رأس المال المساند إلى شروط عديدة أهمها أن تكون مدفوعة بالكامل، وقابلة للمشاركة في الخسائر وغير قابلة للإطفاء، ويمكن تأجيل دفع العوائد المستحقة عليها.

- الدين المساند: ويضم هذا البند الديون المساندة التي يزيد أجلها عن (5) سنوات والأسهم الممتازة محدودة الأجل القابلة للإطفاء، ويتم خصم 20% من قيمتها في

كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة، وحيث أن هذه الأدوات غير قابلة للمشاركة في الخسائر إلا في حالة التصفية، فقد تم تحديدها بحيث لا تزيد عن 50% من قيمة رأس المال الأساسي.

الشريحة الثالثة ديون مساعدة ذات أجل قصير لتغطية مخاطر السوق: وتتكون هذه الشريحة من القروض المساندة وذلك بعد موافقة السلطة الرقابية علي أن تتوفر في هذه القروض الشروط التالية: (أبو كمال، 2007: 34)

- أن تكون القروض غير مضمونة ومدفوعة بالكامل.
- تاريخ الاستحقاق عند إصدارها لا يقل عن سنتين.
- لا تسدد إلا بموافقة السلطات الرقابية خوفاً من انخفاض رأس المال وتدني نسبة الملاءة عن الحد الأدنى.
- يجب ألا تزيد الشريحة الثالثة عن 250% من الشريحة الأولى لرأس مال المصرف.

مخاطر الائتمان: هي خسائر مالية محتملة ناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف في الوقت المحدد، والتي تتأثر بها إيرادات المصرف ورأسماله وتعتبر القروض من أهم مصادر الائتمان، مما يؤدي إلى خسائر للمصرف تمتد إلى تكاليف الفرصة الضائعة والمصاريف والتكاليف المتعلقة بمتابعة القروض المتعثرة (الفراء، 2008: 58).

تنشأ مخاطر الائتمان بسبب مصادر متنوعة كما أشارت لها دراسة أبو كمال (2007) من أبرزها ما يلي:

- مخاطر الظروف العامة: والمتعلقة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية.

- مخاطر العميل: والمتعلقة بالسمعة الائتمانية والملاءة المالية للعميل.

- مخاطر قطاع المصرف نفسه: وترتبط بطبيعة النشاط التي يعمل فيه العميل ويختلف طبقاً للظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية للقطاع.

- مخاطر تتعلق بأخطاء المصرف: والخاصة بمدى كفاءة إدارة الائتمان في متابعة الائتمان الممنوح للعميل والتحقق من قيام العميل بشروط منح الائتمان.

أعطت لجنة بازل للبنوك حرية الاختيار بين طريقتين من أجل حساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية، وهاتين الطريقتين كما بينت دراسة غانية (2015) هما:

1. الطريقة المعيارية. 2. طريقة القياس الداخلي.

أولاً: الطريقة المعيارية: ففي هذه الطريقة يتم تحديد أوزان المخاطر لكل فئة من الأصول، وهذا يرتكز أساساً علي وجود تصنيف خارجي مقدم من طرف وكالة خارجية لتقييم القروض، ومن أبرز هذه الوكالات نجد كل من (ستاندر اند بور، موديز، فيتش)، حيث يقدم هذا التصنيف مقياساً للجدارة الائتمانية للمدين، وتتميز هذه الطريقة بالسهولة والبساطة في احتساب متطلبات رأس المال، وتستخدمها المصارف التي تمارس أنشطة غير معقدة، وتتضمن تصنيفاً أدق للمخاطر، كما تتضمن توسيع إطار الرهونات لتغطية المخاطر الائتمانية، وذلك ضمن وسائل جديدة لتخفيف مخاطرها وبالتالي تخفيف الأعباء الرأسمالية المرتبطة بها. (مصبح، 2018: 34).

جدول (1-2)

أوزان ترجيح الأصول بالمخاطر وفقا للأسلوب المعياري

متطلبات علي	AAA TO AA-	A to A-	BBB TO BBB-	BB+ to B-	اقل من B-	غير مصنف
الدول	%0	%20	%50	%100	%150	%100
المصارف (الخيار الأول)	%20	%50	%100	%100	%150	%100
المصارف (الخيار الثاني) المطالبات لأكثر من 3 شهور	%20	%50	%50	%100	%150	%50
المصارف (الخيار الثاني) المطالبات أقل من 3 شهور	%20	%20	%20	%50	%150	%20
الشركات	%20	%50	%100	%100	%150	%100

المصدر: (أبو كمال، 2007: 104).

- تعطي جميع الالتزامات علي الحكومة المحلية والبنك المركزي بالعملة المحلية وزن ترجيحي 0% شريطة أن تكون مصادر هذه الالتزامات بالعملة المحلية.
- المطالبات علي مؤسسات القطاع العام تقدر أوزان المخاطر لهذه المطالبات طبقا للخيار الأول أو الثاني للمطالبات علي المصارف إذا ما اختير الخيار الثاني يجري تطبيقه دون استخدام المعاملة التفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل.
- الشركات المملوكة للحكومة أو مملوكة للسلطات الإقليمية، تعامل معاملة الشركات الخاصة.
- تعطي المؤسسات الدولية التالية وزن ترجيحي 0% وهي (بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي، البنك المركزي الأوروبي، الاتحاد الأوروبي، صندوق الدولي) .

- يعتمد وزن المخاطر البنك على وزن مخاطر الدولة التي أنشأ فيها، ولا يجوز لأي بنك غير مصنف أن يتلقى وزناً للمخاطر الائتمانية يقل عن الوزن المطبق على الدولة التي أنشأ فيها.
- وزن المخاطر للمطالبات القصيرة الأجل على البنوك المحلية وبالعملة المحلية 20%.
- لا يجوز إعطاء أي شركة غير مصنفة وزن مخاطر أفضل من وزن المخاطر المعطى للدولة التي أنشئت بها.
- للبنك المركزي زيادة أوزان المخاطر عن 100% للشركات غير المصنفة استناداً لملاحظات التعثر في القطاعات المختلفة.
- يمكن تطبيق وزن مخاطر 100% على كافة الشركات بغض النظر عن تصنيفها.
- تعامل منشآت الأوراق المالية معاملة المطالبات على المصارف، وبشرط أن تخضع لرقابة متطلبات كفاية رأس المال القائمة على أساس المخاطر، وبدون ذلك تخضع هذه المطالبات لذات القواعد التي تخضع لها المطالبات على الشركات.
- الأصول الأخرى حددت اللجنة وزن ترجيحي 100%.
- المطالبات التي ينطبق عليها تعريف التجزئة تتلقى وزن مخاطره 75% شريطة انطباق جميع الشروط التالية عليها: (الزعايبي، 2008: 70)
- 1. معيار العميل: أن يكون الائتمان ممنوح لفرد أو جماعة من العملاء ذوي الصلة أو منشأة صغيرة (حسب تعريف المصرف المركزي).
- 2. معيار المنتج: أن يكون الائتمان ضمن المنتجات التالية:
 - السلف الشخصية.

- قروض السيارات.
- بطاقات الائتمان.
- التأجير التمويلي.
- القروض الاستهلاكية.

3. معيار التنوع: أن تكون المحفظة متنوعة بشكل كافي وبحيث لا تزيد المطالبة الواحدة عن (0.2%) من إجمالي تلك المحفظة.

4. معيار القيمة القصوى: أن لا تتجاوز المطالبة الإجمالية تجاه مقترض واحد عن مبلغ مليون يورو على مستوى البنك الواحد.

- تعطي تسهيلات التجزئة التي لا تنطبق عليها الشروط الأربعة أعلاه وزن ترجيحي 100%.

- تعطي مطالبات القروض السكنية المضمونة برهونات عقارية وزن ترجيحي 35% في حال انطباق الشروط التالية:

1. مضمونة بالكامل برهن عقار سكني (مشغول من المقترض أو مؤجر للغير).
2. الغرض لإغراض سكنية وليس لإغراض تجارية.
3. الغاية من القرض لشراء بناء أو توسعه أو تجديد عقار سكني.
4. أن لا يزيد القرض عن 80% من القيمة التقديرية للعقار أو القيمة السوقية أيهما أقل.
5. أن يكون المالك فرد أو مجموعة أفراد.

- تعطي مطالبات القروض العقارية التجارية وزن ترجيحي 100% ويحق للبنك المركزي إعطاء هذه المطالبات وزن ترجيحي 150% إذا انطبق عليها تعريف التدذب.

- تعطي المطالبات التالية وزن ترجيحي 150%:

1. المطالبات على الدول ومؤسسات القطاع العام وشركات الأوراق المالية التي تحمل تصنيف ائتماني أقل من B- .

2. مطالبات علي شركات القطاع الخاص التي تحمل تصنيف اقل من BB- .

3. الحسابات الجارية المكشوفة.

4. التسهيلات الممنوحة لتمويل الاكتتاب بأسهم شركات مساهمة عامة تحت التأسيس.

في إطار الطريقة المعيارية، يتم إيجاد متطلبات رأس المال لتغطية المخاطر الائتمانية كالتالي:

قيمة الأصل المرجح بوزن مخاطره = قيمة الأصل * درجة المخاطرة.

الحد الأدنى من رأس المال المطلوب = قيمة الأصل المرجح بوزن مخاطرة * 8%.

بالنسبة للبنود خارج الميزانية فيتم تحويلها إلى التزامات مباشرة عن طريق ضربها بعوامل التحويل المبينة في الجدول التالي:

جدول (2-2)

يوضح هذا الجدول معاملات التحويل للبنود خارج الميزانية حسب مقررات لجنة بازل.

معامل التحويل	البند
%0	الالتزامات التابعة ذات الاستحقاقات حتى سنة، أو تلك القابلة للإلغاء في أي وقت وبدون شروط.
%20	الاعتمادات المستندية بضمان بضائع.
%50	خطابات ضمان مقاولات. اعتمادات مستندية استيراد وتصدير. عقود مشتقات ومستقبليات. الاعتمادات المستندية المرتبطة بمعاملات معينة. تسهيلات إصدار الأوراق. التسهيلات الرسمية وخطوط الائتمان ذات استحقاقات تزيد عن سنة.
%100	خطابات ضمان عامة. بدائل ائتمان. اعتمادات مستندية لضمان قروض. اتفاقيات بيع وإعادة شراء.

المصدر: قارون(2013: 61).

ويتم تحويل البند خارج الميزانية إلى التزام مباشر من خلال المعادلة الآتية:

التزام مباشر (القيمة المكافئة للبند داخل الميزانية) = البند خارج الميزانية * معامل التحويل.

وبعد أن يتم تحويلها يتم ضربها بالأوزان الترجيحية التي تقابلها حسب أوزان بازل 2 وقد حددت لجنة بازل أوزان للبنود خارج الميزانية وهي كما يلي:

جدول (2-3)

جدول يبين الأوزان الترجيحية للبنود خارج الميزانية بعد تحويلها إلى التزامات مباشرة.

الوزن الترجيحي	البند
20%	الالتزامات التي يكون تاريخ استحقاقها أقل أو يساوي سنة.
50%	الالتزامات التي تتجاوز مدتها سنة.
100%	بدائل الائتمان المباشرة التي مثل خطوط الائتمان والقبولات بما فيها عمليات التطهير التي تمتلك صفة القبول.
100%	عملية التنازل عن القروض، إذا كان البنك يتحمل مخاطر هذه القروض.
50%	بعض البنود التي تتضمنها الصفقات مثل ضمانات الأداء الجيد.
20%	خطابات الاعتماد التجاري قصيرة الأجل والاعتمادات المستندية المضمونة و يتم تطبيق هذا المعامل سواء بالنسبة للبنك المصدر للاعتماد أو البنك الذي يقوم بتأكيد عملية التنفيذ.

المصدر: أعداد الباحث.

ويتم ضرب البند خارج الميزانية بعد أن تم تحويلها إلى التزام مباشر بأوزان الترجيحية المحددة في الجدول السابق، لنحصل على القيمة المرجحة للبند خارج الميزانية من خلال المعادلة الآتية:

القيمة المرجحة للبند خارج الميزانية =

التزام مباشر (القيمة المكافئة للبند خارج الميزانية) * الوزن الترجيحي.

وعليه فإن القيمة الدنيا للمتطلبات رأس المال تكون:

الحد الأدنى من رأس المال المطلوب = المخاطرة المرجحة * 8%

ثانياً: طريقة التصنيف الداخلي: (غانية، 2015: 52).

حسب هذه فإنه يسمح للبنوك باستخدام نظام التصنيف الداخلي لديها لتقييم مقدرة المقترض سواء كانت شركات، حكومات أو بنوك لكن مع ضرورة الحصول على موافقة السلطات المحلية، وهناك أربعة مكونات للمخاطرة يمكن اشتقاقها من نظام التصنيف الداخلي والتي تؤثر على أوزان المخاطر والتي أوضحتها غانية في دراسته (2015) وهي:

- احتمالية تخلف العميل عن الدفع.
- الخسائر المحتملة في ظل تخلف العميل عن الدفع.
- حجم الديون عند تخلف العميل عن الدفع.
- موعد استحقاق العملية.

مخاطر السوق: (محمد وآخرون، 2013: 31)

هي المخاطر التي يواجهها المصرف عن الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والتي تنتج عن تغيير أسعار الفائدة وأسعار الأسهم وأسعار العملات الأجنبية وتتألف من:

أ. مخاطر سعر الفائدة.

ب. مخاطر أسعار الصرف.

ج. مخاطر أسعار الأسهم.

د. مخاطر السلع.

وهناك نوعين من المخاطر وهما: (الزعاوي، 2008: 71).

أ. مخاطر الخاصة: تتمثل في المخاطر المرتبطة بالجدارة الائتمانية، فمثلاً إذا تعرض مصدر الأداة إلى صعوبات، فإن وكالات التصنيف تقوم بتخفيض درجة تصنيفه ومنه فإن قيمة الأداة المالية سوف تنخفض.

ب. مخاطر العامة: تتمثل في مخاطر الخسارة نتيجة لتغير في السلوك الإجمالي للسوق مثل موجة الانخفاض في أسواق المنطقة أو الانهيار في الأسعار والتي تؤثر في سعر الفائدة.

وحددت لجنة بازل طريقتين لأجل تحديد قيمة هذه المتطلبات:

1. الطريقة المعيارية.

2. طريقة النماذج الداخلية.

أولاً: الطريقة المعيارية: (قارون، 2013: 62).

وفقاً لهذه الطريقة يتم احتساب متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر السوق من خلال رأس المال اللازم لكل نوع من أنواع المخاطر المذكورة أعلاه، ثم تجميع القيم المحصل عليها لأجل تحديد إجمالي متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر السوق.

ويتم احتساب متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر السوق لكل نوع من المخاطر الأربعة كالتالي:

1. مخاطر أسعار الفائدة: يتم الأخذ بعين الاعتبار جميع الأدوات المالية التي تتأثر بسعر الفائدة وتتمثل هذه الأدوات في: (السندات ذات معدلات الفائدة ثابتة أو متغيرة، الأسهم الممتازة، العقود طويلة الأجل على معدلات الفائدة، العقود المستقبلية، السندات القابلة للتحويل إلى أسهم حيث يجب اعتبارها كأدوات دين).

جدول (2-4)

أوزان المخاطر لمصدر الأدوات المالية حسب مقررات لجنة بازل

الأدوات	نسبة الترحيح
أدوات مديونية صادرة من طرف حكومة يتراوح تصنيفها بين AAA و AA+.	%0
أدوات مديونية صادرة من طرف حكومة يتراوح تصنيفها بين A+ و BBB- تكون مدتها أقل من سنتين.	%0.25
أدوات مديونية صادرة من طرف حكومة يتراوح تصنيفها بين A+ و BBB- تكون مدتها من 6 أشهر إلى سنتين.	%1
أدوات مديونية صادرة من طرف حكومة يتراوح تصنيفها بين A+ و BBB- تكون مدتها سنتين.	%1.6
أدوات مديونية أخرى.	%8

المصدر: (قارون، 2013: 64).

2. مخاطر الأسهم: (محمد وآخرون، 2013، 32)

من أجل تغطية هذه المخاطر تم تحديد قيمة متطلبات رأس المال 8% من صافي مركز كل نوع من الأسهم، أما المخاطر العامة للأسهم فقد تم تحديد متطلبات رأس المال ب 8% من محفظة الأسهم.

3. مخاطر أسعار الصرف: (قارون، 2013: 65).

يتم قياس رأس المال لأجل تغطية مخاطر أسعار الصرف علي مرحلتين:

- قياس حجم تعامل البنك من كل عملة أجنبية.
- قياس مخاطر سعر الصرف التي تتعرض محفظة البنك من العملات الأجنبية والذهب.

هذا وقد حددت لجنة بازل متطلبات رأس المال لمواجهة هذا النوع من المخاطر ب8% من صافي الأصول أو الخصوم أيهما أكبر مضاف إليه صافي مركز الذهب.

4. مخاطر أسعار السلع: يتم حساب رأس المال المقابل لهذا النوع من المخاطر على أساس نسبة 15% من القيمة الصافية للمراكز المفتوحة.

ثانياً: طريقة النماذج الداخلية: (مصباح، 2018، 39).

يمكن استخدام هذه الطريقة من جانب المصارف إذا استوفيت مجموعة من المعايير النوعية والمعايير الكمية، وكذلك الحصول مسبقاً على موافقة السلطات الرقابية المحلية، وتم السماح باستخدام هذه الطريقة من قبل العديد من المصارف الكبرى التي تمتلك تقنيات متقدمة في إدارة المخاطر، وكذلك تأخذ هذه الطريقة بعين الاعتبار فوائد التنوع، كما أن مستوي رأس المال المطلوب يكون أقل.

أما بالنسبة للشروط النوعية والكمية التي يجب أن تتوفر حتى تقوم السلطات الرقابية بالسماح للمصارف باستخدام نماذجها الداخلية لأجل قياس القيمة المعرضة للمخاطر، فهذه الشروط هي: (قارون، 2013: 66).

أولاً: الشروط النوعية: يجب أن تتوفر في النماذج الداخلية الشروط الدنيا التالية:

- نظام إدارة المخاطر في المصرف يركز على أسس سليمة كما يعمل بطريقة متكاملة.
- يجب أن يمتلك المصرف عدد كاف من الأشخاص المؤهلين لاستخدام النماذج الداخلية.
- يجب أن تكون النماذج المستخدمة تقيس المخاطر بطريقة عقلانية.
- يقوم المصرف دورياً بافتراض حالات أزمة.

ثانياً: الشروط الكمية: فيما يلي الحد الأدنى من الشروط الواجب احترامها عند قياس القيمة المعرضة للمخاطر:

- ضرورة قياس القيمة المعرضة للمخاطرة على أساس يومي، ولفترة احتفاظ تقدر بعشرة أيام.
- يجب أن يتم احتساب القيمة المعرضة للمخاطرة بمستوي ثقة 99%.
- ينبغي أن يكون عدد المشاهدات التاريخية المستخدمة لقياس القيمة المعرضة للمخاطر مساو لعدد أيام سنة مالية سابقة على الأقل، إلا في بعض الحالات التي تتطلب فترة ملاحظة أقل نظراً لحدوث تقلبات كبيرة وملحوظة في الأسعار.
- يجب على المصرف أن يقوم بتحديث قاعدة بياناته على الأقل كل ثلاثة أشهر.

مخاطر التشغيل:

أشار اتفاق بازل إلى أن مخاطر التشغيل تعتبر من المخاطر المهمة التي تواجه العمل المصرفي وذلك بسبب احتياجها إلى الاحتفاظ برأس مال لمواجهة

الخسائر المتوقعة وقد عرفت لجنة بازل مخاطر التشغيل: بأنها مخاطر الخسائر التي تنشأ من عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو أحداث خارجية. (أبو كمال، 2007: 48).

ولقياس مخاطر التشغيل فإن هناك ثلاث طرق وهي:

1. منهج المؤشر الأساسي.

2. المنهج المعياري.

3. منهج القياس المتقدم.

أولاً: طريقة منهج المؤشر الأساسي: وفقاً لهذه الطريقة يتوجب على المصارف الاحتفاظ برأس مال لمواجهة مخاطر التشغيل يساوي نسبة ثابتة (ألفا) من إجمالي الدخل لأخر ثلاث سنوات حقق فيها المصرف ربحاً إجمالياً، ولقد حددت لجنة بازل نسبة ألفا ب 15% وهي تمثل الحد الأدنى، وهذه النسبة أعدت بناء على تجربة الدول الأعضاء في لجنة بازل. (بادي وآخرون، 2007: 148)

ولكي يتم الوصول إلي رأس المال المطلوب لتغطية هذه المخاطر يتم استخدام المعادلة التالية:

$$K_{IB} = [\sum P B_i \times \alpha] / n$$

حيث أن:

▪ K_{IB} : رأس المال المطلوب بموجب مدخل المؤشر الأساسي.

- $P B_i$: الدخل الإجمالي السنوي الموجب خلال السنوات الثلاثة الماضية.
- n : عدد السنوات الثلاثة الماضية التي كان فيها الدخل الإجمالي السنوي موجباً.
- α : وهي تساوي 15% حسب ما حددته لجنة بازل.

ثانياً: طريقة الأسلوب المعياري: يعتمد هذا الأسلوب على تقسيم أنشطة البنوك إلى ثمانية أنواع من الأنشطة، وهي أنشطة الشركات والتجارة والمبيعات والتجزئة المصرفية والتسوية وخدمات الوكالة وإدارة الأصول والسمسرة بالتجزئة، ويتم تقدير نسبة لكل نوع من هذه الأنشطة كنسبة من دخل كل نشاط وهي تعبر عن رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل وهي تتراوح بين 12% و18%(غانية، 2015: 55).

ويتم احتساب رأس المال المطلوب الكلي لتغطية المخاطر التشغيلية عن طريق جمع رأس المال المطلوب لكل نوع من خطوط الأعمال كالتالي: (بادي وآخرون، 2007: 148).

$$K_{TSA} = \sum(GI_{1-8} \times \beta_{1-8})$$

حيث إن:

- K_{TSA} : كلفة رأس المال وفقاً للمدخل المعياري.
- GI_{1-8} : متوسط إجمالي الدخل لكل خط من خطوط الأعمال الثمانية خلال ثلاث السنوات السابقة.
- β_{1-8} : نسبة ثابت وضعتها لجنة بازل ومرتبطة بكل خط من خطوط الأعمال الثمانية.

جدول (2-5)

قيم بيتا المرتبطة بكل خط أعمال

خطوط الأعمال	المؤشر Indicator	معامل رأس المال
تمويل الشركات $\beta 1$	الدخل الإجمالي	%18
تمويل التجارة والبيع $\beta 2$	الدخل الإجمالي	%18
الصيرفة بالتجزئة $\beta 3$	الدخل الإجمالي	%12
الصيرفة التجارية $\beta 4$	الدخل الإجمالي	%15
المدفوعات والتسويات $\beta 5$	الدخل الإجمالي	%18
خدمات الوكالة $\beta 6$	الدخل الإجمالي	%15
إدارة الأصول $\beta 7$	الدخل الإجمالي	%12
السمسة بالتجزئة β	الدخل الإجمالي	%12

المصدر: (مصباح، 2018: 40)

ثالثاً: طريقة منهج القياس المتقدم:

سمحت اتفاقية بازل الثانية تحت شرط موافقة السلطات الرقابية، الاعتماد على هذه الطريقة عند قياس القيمة المعرضة للمخاطر، وكذلك حددت اتفاقية بازل الثانية المعايير التي يجب أن تتوفر في المصرف حتى يتم الترخيص له باستعمال هذه الطريقة (مع شرط الحصول على موافقة السلطات الرقابية المحلية).

وقد بينت نجار في دراسته (2014) المعايير التي يجب أن تتوفر في المصرف حتى يتم الترخيص لها باستخدام طريقة المنهج المتقدم، وهذه المعايير هي:

أولاً: المعايير النوعية: حتى يتم السماح للمصرف بتطبيق طريقة المنهج المتقدم يجب أن تتوفر لديه المعايير النوعية التالية:

- يجب أن يمتلك المصرف وظيفة إدارة المخاطر التشغيلية تكون مسؤولة عن تحديد وتقييم ومراقبة هذا النوع من المخاطر.
- يجب على البنك أن يمتلك قاعدة للبيانات التاريخية للخسائر حسب أنشطته.
- يجب أن يتم إعداد تقارير دورية عن الخسائر التشغيلية.
- يجب أن يكون نظام إدارة المخاطر موثق بطريقة جيدة.
- يجب أن يخضع نظام إدارة مخاطر المصرف دورياً للتدقيق الداخلي والخارجي المستقل، كما يخضع للرقابة من السلطات الرقابية.

ثانياً: المعايير الكمية: من بين المعايير الكمية التي اشترطتها اتفاقية بازل نذكر ما يلي:

- يجب أن يشمل ويغطي النظام الداخلي لقياس المخاطر إجمالي المخاطر التشغيلية المحددة من طرف اللجنة.
- يجب على المصرف أن يقوم باحتساب متطلبات رأس المال بإدراج جميع الخسائر المتوقعة والخسائر غير المتوقعة.
- يجب أن يكون نظام قياس المخاطر كاف من أجل ضبط المصادر الأساسية للمخاطر التشغيلية.

5.3.2 مؤشرات الإقراض:

تعتبر القروض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للمصارف التجارية، إذا تمثل الجانب الأكبر من الأصول كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات، بل هي المحور الرئيسي لعمل المصارف التجارية، لذا يصبح من المنطقي أن يولي المسئولين في المصرف عناية خاصة لهذا النوع من الأصول، والحاجة إلى القروض تكاد تكون هامة للغالبية العظمى من الأفراد وأصحاب المهن والمشروعات وغيرها من القطاعات الاقتصادية، إذ نادراً ما نجد في الحياة العملية أياً من المشروعات تعتمد في نشاطها على مواردها الذاتية، بل إن هذه المشروعات تسعى عن طريق القروض التي تحصل عليه عن طريق المصارف إلى تغذية رأسمالها العامل أو المتداول. (الحسيني والدوري، 2008).

ومن الخطأ ما يعتقد به البعض بأن القروض هي نفسها التسهيلات الائتمانية التي يقدمها المصرف، فواقع الأمر أن التسهيلات الائتمانية تشمل من ضمنها العديد من البنود أحدهما القروض.

وتتميز القروض بأنها تنطوي على درجة عالية من المخاطر الناتجة عن احتمال عدم قدرة المقترض على سداد الالتزامات التي تستحق عليه للمصارف في مواعيدها دون تأخير، ومن ناحية أخرى تتميز القروض بانخفاض درجة سيولتها بالمقارنة مع أصول المصرف الأخرى وخاصة الأوراق المالية، وتبرز بين محفظة القروض تلك الممنوحة إلى المنشآت التجارية والصناعية تليها في ذلك القروض الاستهلاكية، وفي المصارف التي لا تعمل على الأساس التخصصي تمثل القروض العقارية والاستهلاكية

ثاني مرتبة مهمة بعد القروض التجارية والصناعية، أما في الدول النامية فيبرز كذلك بند القروض للدولة والقطاع العام بشكل مباشر ضمن محفظة القروض. (القذافي، 2012: 59).

وفيما يتعلق بتوزيع القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية في ليبيا على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية فأنها على النحو التالي: (منشورات مصرف ليبيا المركزي، 2006).

- قروض الأنشطة الاقتصادية: حيث شملت هذه القروض في المتوسط نسبة 52% خلال الفترة (1990-2006) من إجمالي القروض الممنوحة.

- القروض العقارية: وهي قروض تتراوح فترة سدادها ما بين (25-60 سنة)، وشكل هذا النوع من القروض نسبة 29% من إجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة (1990-2006).

- السلف الاجتماعية: بالرغم من التطور الملحوظ لهذه القروض وكذلك القرار رقم (24) لسنة 2004، بشأن زيادة سقف سلف القروض الاجتماعية التي تمنحها المصارف من 20% إلى 30% من إجمالي خصومها الايداعية، إلا أنها لم تشكل إلا نسبة 12% من إجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة (1990-2005).

- قروض النهر الصناعي: حيث شكل هذا النوع من القروض ما نسبته 6% من إجمالي القروض الممنوحة من قبل المصارف خلال الفترة (1990-2005).

ومن المؤشرات التي تستخدم في قياس الإقراض ما يلي:

1. مؤشر تغير القروض: ويعكس هذا المؤشر توسع الائتمان الممنوح من قبل المصرف والناجم عن زيادة الطلب علي الائتمان في القروض (قروض السنة الحالية - قروض السنة السابقة). (الجزراوي والنعمي، 2010).

2. مؤشر الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض والسلف: ينشأ على عدم قدرة العميل على سداد القرض أو بعض أقساطه تكوين مخصص لمواجهة خسائر الناجمة عن عدم السداد الأصل وفوائدها في مواعيدها المحددة، ويقيس هذا المؤشر إلى مدى كفاءة الإدارة في إدارة هذا البند بصورة مرضية، وكذلك يبين هذا المؤشر مقدار الخسارة المتوقعة نتيجة للديون المشكوك في تحصيلها قياساً بإجمالي القروض الممنوحة (حنفي وأبو قحف، 2000: 268).

3. مؤشر القروض والسلف إلى مجموع الودائع: ويعتبر هذا المؤشر مقياساً للحكم على نشاط المصرف فيما يتعلق بالقدر الذي يزود به المجتمع بالأموال في صورة قروض وسلفيات، فالمهمة الأساسية للمصرف هي تجميع الأموال من المودعين وإقراضها للأشخاص الذين يحتاجون التمويل، ويعد هذا المؤشر من المؤشرات الرئيسية التي لقياس قدرة المصرف على توظيف الودائع، وهو يوضح حجم الأموال التي استخدمها ووظفها المصرف من إجمالي ودائع العملاء، وزيادة هذا المؤشر تعني زيادة المصرف على توظيف الأموال المتاحة له في شكل قروض وسلف. (السيبي، 1998: 259).

4. مؤشر القروض والاستثمارات إلى الودائع وحقوق الملكية (الموارد التقليدية): يقصد بالموارد التقليدية كما أشار لها هندي (2002) هي الودائع وحقوق الملكية، اللذان يمثلان حتى اليوم المصدران الرئيسيان للأموال في كثير من المصارف التجارية، ويتم قياس هذا المؤشر بقسمة مجموع الاستثمارات وتشمل أيضا على (محفظة الأوراق المالية وأذونات الخزينة والأوراق التجارية المخصوصة) والقروض إلى مجموع الموارد التقليدية، ويقاس هذا المؤشر درجة النشاط في مجال توظيف المصرف للودائع وحقوق الملكية في القروض والاستثمارات.

وترجع أهمية إدراج حقوق الملكية ضمن مقام المعادلة السابقة إلى أن المصرف يدفع عنها عائد يزيد بكثير عن العائد الذي يدفعه على الأموال التي يحصل عليها من المصادر الأخرى، ومن ثم يصبح من الضروري التأكد من كفاءة توظيف تلك الأموال.

الفصل الثالث

الجانب التطبيقي للدراسة

1.3 مقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى توضيح منهجية الدراسة المتبعة، وكذلك أداة الدراسة وهي تتمثل في المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل البيانات الواردة في التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة، والنتائج التي تم الوصول من تحليل البيانات المالية وكذلك توصيات الدراسة.

2.3 منهجية الدراسة:

يمكن اعتبار منهج البحث بأنه الطريقة التي يتبعها الباحث ليصل إلى النتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، وهو الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث، إلى إضافة أنه العلم الذي يعني بكيفية إجراء البحوث العلمية.

ويوجد هناك عدة مناهج تتبع في البحث العلمي، حيث يستخدم كل منهج من المناهج حسب الظاهرة التي يتم دراستها، وقد يتم استخدام أكثر من منهج في نفس الدراسة، وحيث إن الباحث يعرف مسبقاً جوانب وأبعاد الظاهرة موضوع الدراسة من خلال إطلاع على الدراسات بموضوع البحث، وهو الوصول إلى تحليل الأداء المالي للمصارف التجارية باستخدام المؤشرات المالية (دراسة محتوى التقارير المالية)، فأن تحقيق هذا الهدف يتوافق مع استخدام تحليل المحتوى - المضمون (Content Analysis) والذي يندرج ضمن المنهج الوصفي، وتعتبر دراسات تحليل المحتوى من الدراسات الكمية، وهو وسيلة من وسائل جمع البيانات، حيث يستخدم كأداة لتحليل محتوى المواد والتي هي عبارة عن عدد الوثائق المرتبطة بموضوع

الدراسة، والتي تحوي عن المعلومات التي يبحث عنها، حيث قام الباحث بدراسة محتوى التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة للفترة المالية (2008 - 2010)، وتم اختيار هذه الفترة باعتبارها مستقرة نسبياً، وتم تطبيق مجموعة من المؤشرات المالية المختارة والمستخرجة من الأدب المحاسبي، واستخراج النسب المالية، ومن المؤشرات التي تم تطبيقها في الدراسة ما يلي: (السيولة، الربحية، توظيف الأموال، متانة رأس المال، الإقراض).

وقد اعتمدت الدراسة في جمع البيانات لغرض إجراء التحليل عليها على التقارير المالية للمصارف محل الدراسة للفترة المالية (2008-2010)، وتم اختيار هذه الفترة باعتبارها فترة مستقرة نسبياً.

3.3 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من التقارير المالية لمصرفي (الوحدة، والتجارة والتنمية)، وتم اختيار هذين المصرفين نظراً لصعوبة الحصول على التقارير المالية من باقي المصارف الأخرى.

4.3 تحليل الأداء المالي لمصرف الوحدة للفترة المالية 2008 -

:2010

1.4.3 نبذة عن مصرف الوحدة:

أسس مصرف الوحدة في شكل شركة مساهمة ليبية بناءً على أحكام القانون رقم (153) لسنة (1970) ف، بشأن تأميم الحصص الأجنبية في المصارف، حيث تم

وفقاً للقانون رقم(153)، دمج خمسة مصارف في مصرف واحد سمي(مصرف الوحدة)، كانت تعمل آنذاك وهي:

1. الشركة العربية المصرفية الأفريقية.
2. مصرف شمال أفريقيا.
3. مصرف القافلة الأهلي.
4. مصرف النهضة.
5. البنك التجاري.(التقرير السنوي للمصرف الوحدة، 2008).

بلغ رأس مال المصرف أكثر من مئة وثمانية مليون دينار ليبي، ثم تم زيادتها إلى أربعمئة واثنين وثلاثين مليون دينار ليبي في سنة (2010)، ويملك صندوق التنمية الاجتماعية الاقتصادية(54.1%) من الأسهم، والقطاع الخاص(26.9%)، والبنك العربي (19%)، ومن العمليات التي يقوم بها المصرف ما يلي:

1. فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع بأنواعها.
2. عمليات الإقراض وتقديم القروض الشخصية وتمويل المشاريع الصغيرة.
3. المشاركة في تقديم القروض التجارية مع المصارف المحلية الأخرى.
4. القيام بعمليات التحويلات والتحويل.
5. الصرف الأجنبي.
6. تمويل عمليات التجارة الخارجية.
7. إصدار خطابات الضمان.(التقرير السنوي لمصرف الوحدة، 2010).

2.4.3 تحليل مؤشرات السيولة وتطوراتها لمصرف الوحدة:

من الجدول (1-3) الخاص بمجموعة مؤشرات السيولة وتطورها لمصرف الوحدة نلاحظ ما يلي:

جدول (1-3)

مصرف الوحدة

جدول تحليلي لمؤشرات السيولة وتطورها المئوية خلال الفترة المالية 2008-2010.

التغير في المؤشر %	مؤشرات الفترة المالية				مؤشرات السيولة	ت			
	100*3:4	100*2:4	100*2:3	المتوسط العام للمؤشر			2010	2009	2008
				5	4	3	2	1	
%105	%113.5	%108.2	%86.5	0.916	0.873	0.807		مؤشر مجموع النقدية الجاهزة إلى مجموع الودائع.	1.
%108.5	%112.6	%103.8	%80	0.855	0.788	0.759		مؤشر النقدية الجاهزة إلى مجموع الودائع والالتزامات الأخرى.	2.
%99	%111	%112	%76.7	0.792	0.795	0.713		مؤشر النقدية الجاهزة إلى إجمالي الأصول.	3.

المصدر: أعداد الباحث استناداً إلى البيانات الواردة في التقارير السنوية لمصرف الوحدة للفترة المالية 2008-2010.

إن مؤشر مجموع النقدية الجاهزة إلى مجموع الودائع كان يمثل ما نسبته (80.7%) خلال السنة المالية (2008)، وبدراسة التغيرات يلاحظ خلال السنتين الماليتين (2009) و(2010) إن هذا المؤشر قد ارتفع ليشكل ما نسبته (87.3%) و (91.6%) على التوالي، أي أن هذا المؤشر يسلك اتجاهًا تصاعدياً خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في المؤشر، فإن مؤشر النقدية الجاهزة إلى مجموع الودائع قد ارتفع بنسبة (8.2%) عام (2009)، مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزي سبب هذا الارتفاع إلى إن نسبة الزيادة في النقدية الجاهزة كانت أكبر من نسبة الزيادة في مجموع الودائع، ثم ارتفعت بنسبة (13.5%) عام (2010)، مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزي سبب هذا الارتفاع إلى إن نسبة الزيادة في النقدية الجاهزة

كانت أكبر من نسبة الزيادة في المقام المتمثل في مجموع الودائع، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير، فأن مؤشر النقدية الجاهزة إلى مجموع الودائع قد ارتفع بنسبة (5%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (86.5%) خلال فترة الدراسة، وهذا يعني إن المصرف يحتفظ بأكثر من ثلاثة أرباع الودائع المتاحة له في شكل أصول سائلة، أي إن لكل (1) دينار وديان يوجد (0.865) دينار نقد جاهز في المصرف، وهو ما يعكس قدرة الأرصد النقدية التي يمتلكها المصرف على تغطية الالتزامات المترتبة على الودائع، وهو دليل على ارتفاع مستويات الأمان لدى المصرف وانخفاض مستويات المخاطرة التي يمكن أن تترتب على انخفاض السيولة وضعف القدرة في مواجهة السحب على الودائع في حالة حدوث أي طلب مفاجئ على تلك الودائع، ولكن ارتفاع السيولة لدى المصرف الوحدة يدل على وجود نقدية عاطلة لم يستعد منها وتوظيفها بشكل جيد في استثمارات تدر عوائد، وإن عدم استغلال هذه الأموال بشكل جيد يؤدي في النهاية إلى التأثير على ربحية المصرف بالإضافة إلى تكبد المصرف تكاليف تشمل الفوائد المدفوعة عن مصادر هذه الأموال وأيضاً تكلفة إدارتها وخدمتها. وهي النتيجة التي توصلت إليها دراسات (الشيخي 2004، بوجوراي، 2005، ومادي، 2005، القطعاني، 2007، وسعد، 2015).

إن مؤشر النقدية الجاهزة إلى مجموع الودائع والالتزامات الأخرى كان يمثل ما نسبته (75.9%) خلال السنة المالية (2008)، نجد إن هذا المؤشر قد انخفض عن المؤشر السابق بسبب ثبات البسط المتمثل في النقدية الجاهزة وزيادة المقام من خلال إضافة الالتزامات الأخرى، وبدراسة التغييرات يلاحظ خلال السنتين الماليتين (2009) و (2010) إن هذا المؤشر قد ارتفع ليشكل ما نسبته (78.8%) و (85.5%) على التوالي، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهًا تصاعدياً خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في المؤشر، فأن مؤشر النقدية الجاهزة إلى مجموع الودائع والالتزامات الأخرى قد ارتفع بنسبة (3.8%) عام (2009)، مقارنة بسنة الأساس

(2008)، ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى إن نسبة الزيادة في النقدية الجاهزة كانت أكبر من نسبة الزيادة في مجموع الودائع والالتزامات الأخرى، ثم ارتفعت بنسبة (12.6%) عام (2010)، مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى أن نسبة الزيادة في النقدية الجاهزة كانت أكبر من نسبة الزيادة في الودائع والالتزامات الأخرى، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير فأن مجموع النقدية الجاهزة إلى مجموع الودائع والالتزامات الأخرى قد ارتفع بنسبة (8.5%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستنتج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (80%) خلال فترة الدراسة، أي إن المصرف يحتفظ بأكثر من ثلاثة أرباع مجموع الودائع والالتزامات الأخرى في شكل نقدية سائلة، أي إن لكل (1) دينار من ودائع والالتزامات أخرى يوجد (0.8) دينار نقد جاهز في المصرف، وبالتالي فأن المصرف لا يواجه أي مخاطر من حيث نقص السيولة أو من ناحية الإيفاء بالتزامات اتجاه المودعين وأصحاب الالتزامات الأخرى، بمعنى المصرف لم يقيم بتوظيف الأموال المتاحة له من المودعين والالتزامات الأخرى واستغلالها بشكل جيد في استثمارات تدر عوائد، وهو ما يؤثر على ربحية المصرف نتجه لعدم توظيف هذه الأموال في استثمارات مربحة. وهي النتيجة التي توصلت إليها دراسات (الشيخى 2004، بوجوراي، 2005، ومادي، 2005، القطعاني، 2007 وسعد، 2015).

إن مؤشر النقدية الجاهزة إلى إجمالي الأصول كان يمثل ما نسبته (71.3%) خلال السنة المالية (2008)، نجد إن هذا المؤشر قد انخفض عن المؤشر السابق بسبب ثبات البسط المتمثل في النقدية الجاهزة وتغيير جذري في المقام من خلال إجمالي الأصول وهي قيمة أكبر من الودائع والالتزامات الأخرى، وبدراسة المتغيرات يلاحظ إن هذا المؤشر قد ارتفع خلال السنة المالية (2009) ليشكل ما نسبته (79.5%)، ثم انخفض هذا المؤشر بشكل طفيف خلال السنة المالية (2010) ليشكل

ما نسبته (79.2%)، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهًا متذبذبًا بين التزايد والتناقص خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في المؤشر، فإن مؤشر النقدية الجاهزة إلى إجمالي الأصول قد ارتفع بنسبة (12%) عام (2009)، مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى إن نسبة الزيادة في النقدية الجاهزة كانت أكبر من نسبة الزيادة في المقام المتمثل في إجمالي الأصول، ثم ارتفعت بنسبة (11%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى إن نسبة الزيادة في النقدية الجاهزة كانت أكبر من نسبة الزيادة في المقام المتمثل في إجمالي الأصول، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير، فإن مؤشر النقدية الجاهزة إلى إجمالي الأصول قد انخفض بمقدار (1%) عام (2010)، مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستنتج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (76.7%) خلال فترة الدراسة، وهذا يعني إن المصرف يحتفظ بحوالي ثلاثة أرباع أصولها في شكل أصول سائلة، أي إن كل (1) دينار من إجمالي الأصول يكون منه (0.767) دينار في شكل أصول سائلة، وهذا يعني وجود فائض نقدي كبير جداً يدل على مبالغ لم يتم توظيفها بشكل جيد، وبقيت في شكل أصول سائلة لا تدر أي عائد للمصرف، وقد يرجع سبب الاحتفاظ بهذا الفائض إلى عدم وجود استثمارات مناسبة يتم فيه توظيف هذه النقدية لتدر عوائد مناسبة، وهذا سيؤدي في النهاية إلى التأثير على هدف الربحية للمصرف، وتكبد المصرف أيضاً تكاليف تشمل الفوائد المدفوعة على هذه الأموال بالإضافة إلى تكلفة خدماتها وإدارتها. وهي النتيجة التي توصلت إليها

دراسات (الشيخي 2004، بوجوري، 2005، ومادي، 2005، القطعاني، 2007 وسعد، 2015).

3.4.3 تحليل مؤشرات الربحية وتطوراتها المئوية لمصرف الوحدة:

من الجدول (2-3) الخاص بمجموعة مؤشرات الربحية وتطورها لمصرف الوحدة نلاحظ ما

يلي:

جدول (2-3)

مصرف الوحدة

جدول تحليلي لمؤشرات الربحية وتطورها خلال الفترة المالية 2008-2010.

التغير في المؤشر %	مؤشرات الفترة المالية					مؤشرات الربحية	ت	
	100*3:4	100*2:4	100*2:3	المتوسط العام للمؤشر	2010			2009
			5	4	3	2	1	
%84.2	%117	%139.2	%31.2	0.308	0.366	0.263	مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى الفوائد الدائنة.	1.
%40	%60	%148	%12.3	0.072	0.178	0.120	مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى حقوق الملكية.	2.
%81	%80	%99	%0.64	0.0055	0.0068	0.0069	مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى مجموع الودائع.	3.
%76	%77	%102	%0.58	0.0048	-0.0063	0.0062	مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول.	4.

المصدر: أعداد الباحث استناداً إلى البيانات الواردة في التقارير السنوية لمصرف الوحدة للفترة المالية 2008-2010.

إن مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى الفوائد الدائنة كان يمثل ما نسبته (26.3%)

خلال السنة المالية (2008)، وبدراسة التغيرات يلاحظ خلال السنة المالية (2009) إن هذا

المؤشر قد ارتفع ليشكل ما نسبته (36.6%) ثم انخفض هذا لمؤشر خلال السنة المالية (2010) ليشكل ما نسبته (30.8%)، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهًا متذبذبًا بين التزايد والتناقص خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في المؤشر، فإن مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى الفوائد الدائنة قد ارتفع بنسبة (39.2%) عام (2009)، مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى إن نسبة الزيادة في صافي الدخل بعد الضرائب كانت أكبر من نسبة الزيادة في الفوائد الدائنة، ثم ارتفعت بنسبة (17%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى إن نسبة الزيادة في البسط المتمثل في صافي الدخل بعد الضرائب كانت أكبر من نسبة الزيادة في المقام المتمثل في الفوائد الدائنة، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير، فإن مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى الفوائد الدائنة قد انخفض بنسبة (15.8%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستنتج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (31.2%) خلال فترة الدراسة، وهذا يعني إن الفوائد الدائنة ساهمت بحوالي ثلث صافي الدخل بعد الضرائب، أي إن كل (100) دينار حققها المصرف أرباح صافية فإن الفوائد الدائنة كان نصيبها (31.2) دينار في خلق هذه الأرباح، وهذا يدل على أهمية هذا البند لأنه يعتبر من أكبر البنود المولدة للدخل، لذلك على إدارة المصرف أن تولي اهتمام أكبر لهذا البند من خلال زيادة الاستثمار في القروض باعتبارها أكبر مصدر للفوائد بدلاً من تكديس النقدية العاطلة.

إن مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى حقوق الملكية كان يمثل ما نسبته (12%) خلال السنة المالية (2008)، نجد إن هذا المؤشر قد انخفض بسبب إن المقام أصبح يحتوي على حقوق الملكية وهي تمثل قيمة أكبر بدلاً من الفوائد الدائنة مع ثبات البسط المتمثل في صافي الدخل بعد الضرائب، وبدراسة التغيرات يلاحظ خلال السنة المالية (2009) إن هذا المؤشر قد ارتفع ليشكل ما نسبته (17.8%)، ثم انخفض هذا المؤشر خلال السنة المالية (2010) ليشكل ما نسبته (7.2%)، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهاً متذبذباً بين التزايد والتناقص خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في المؤشر، فأن مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى حقوق الملكية قد ارتفع بنسبة (48%) عام (2009)، مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى إن نسبة الزيادة في صافي الدخل بعد الضرائب كانت أكبر من نسبة الزيادة في حقوق الملكية، ثم انخفض هذا المؤشر بنسبة (40%) عام (2010)، مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى إن نسبة الزيادة في صافي الدخل بعد الضرائب كانت أقل من نسبة الزيادة في حقوق الملكية، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير، فأن مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى حقوق الملكية قد انخفض بنسبة (60%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستنتج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (12.3%) خلال فترة الدراسة، أي إن كل (100) دينار من حقوق الملكية حققت عائداً يبلغ (12.3) دينار، ويمكن لإدارة المصرف زيادة هذا المعدل من خلال توظيف الأموال العاطلة في استثمارات مربحة لتحقيق عائد أكبر للمساهمين بدلاً من الاحتفاظ

بها في شكل نقدية عاطلة. وهي النتيجة التي توصلت إليها دراسات (بوجوراي، 2005، مادي، 2005، الفلاح، 2005، سعد، 2015).

إن مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى مجموع الودائع كان يمثل ما نسبته (0.69%) خلال السنة المالية (2008)، نجد إن هذا المؤشر قد انخفض مقارنة بالمؤشر السابق بسبب إن المقام أصبح يحتوي على مجموع الودائع بدلاً من حقوق الملكية وهي قيمة أقل مقارنة بمجموع الودائع مع ثبات البسط المتمثل في صافي الدخل بعد الضرائب، وبدراسة التغييرات يلاحظ إن هذا المؤشر خلال السنتين الماليتين (2009) و (2010) قد انخفض ليشكل ما نسبته (0.68%) و (0.55%) على التوالي، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهًا تنازلياً خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس الغير في المؤشر، فأن مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب على مجموع الودائع قد انخفض بنسبة (1%) عام (2009)، مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى إن نسبة الزيادة في صافي الدخل بعد الضرائب كانت أقل من نسبة الزيادة في مجموع الودائع، ثم انخفض هذا المؤشر بنسبة (20%) عام (2010)، مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى إن نسبة الزيادة في صافي الدخل بعد الضرائب كانت أقل من نسبة الزيادة في مجموع الودائع، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير، فأن مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى مجموع الودائع قد انخفض بنسبة (19%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستنتج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (0.64%) خلال فترة الدراسة، أي إن كل مئة دينار من مجموع الودائع تم توظيفها حققت عائد (0.64) دينار، ويعتبر هذا العائد منخفض جداً مقارنة بحجم الأموال المتاحة للمصرف، ويرجع سبب ضعف هذا العائد إلى عدم وجود استثمارات تدر عوائد يمكن من خلالها توظيف أموال المودعين. وهي النتيجة التي توصلت إليها (بوجوراي، 2005، مادي، 2005، الفلاح، 2005، سعد، 2015).

إن مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول كان يمثل ما نسبته (0.62%) خلال السنة المالية (2008)، ونجد إن هذا المؤشر قد انخفض عن المؤشر السابق بسبب إن المقام أصبح يحتوي إجمالي الأصول وهو قيمة أكبر بدلاً من مجموع الودائع، وبدراسة المتغيرات يلاحظ خلال السنة المالية (2009) إن هذا المؤشر قد ارتفع بشكل طفيف ليشكل ما نسبته (0.63%) ثم انخفض هذا المؤشر ليشكل ما نسبته (0.48%) خلال السنة المالية (2010)، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهاً متذبذباً بين التزايد والتناقص خلال فترة البحث، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في المؤشر، فأن مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول قد ارتفع بنسبة (2%) عام (2009)، مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى نسبة الزيادة في البسط المتمثل في صافي الربح بعد الضرائب كانت أكبر من نسبة الزيادة في المقام المتمثل في إجمالي الأصول، ثم انخفض هذا المؤشر بنسبة (23%) عام (2010)، مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى إن نسبة الزيادة في البسط المتمثل في صافي الربح بعد الضرائب كانت أقل من نسبة الزيادة في المقام المتمثل في إجمالي الأصول، هذا في حال تمت المقارنة على

الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير، فإن مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول قد انخفض بنسبة (24%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (0.58%) خلال فترة الدراسة، أي إن كل مئة دينار مستثمره من الأصول حققت عائداً (0.58) دينار، ويدل هذا العائد الضعيف إلى عدم كفاءة الإدارة على الاستغلال الجيد للموجودات وتوظيفها بشكل جيد في مجالات تدر أرباح أكثر، وهذا العائد يعتبر ضعيف جداً مقارنة بحجم الأصول التي يمتلكها المصرف، وقد يرجع سبب هذا العائد الضعيف إلى عدم وجود استثمارات تدر عوائد للمصرف يتم توظيف الفائض النقدي بدلاً من تكديسها في المصرف، وهذه نتيجة طبيعية لأن المصارف التي تمتلك معظم أصولها في شكل سيولة عاطلة تحقق أرباحاً قليلة، وقد يرجع سبب هذا العائد الضعيف أيضاً إلى زيادة الفوائد والمصروفات المدفوعة من جهة وزيادة الفوائد المجنبة من جهة أخرى. وهي النتيجة التي توصلت إليها دراسات (بوجوراي، 2005، مادي، 2005، الفلاح، 2005، سعد، 2015).

4.4.3 تحليل مؤشرات توظيف الأموال (مؤشرات تشغيل الأموال)

وتطورها المئوية لمصرف الوحدة:

من الجدول (3-3) الخاص بمجموعة مؤشرات توظيف الأموال (مؤشرات تشغيل الأموال)

وتطورها لمصرف الوحدة نلاحظ ما يلي:

الجدول (3-3)

مصرف الوحدة

جدول تحليلي لمؤشرات التشغيل (توظيف الأموال) وتطورها للفترة المالية 2010-2008

التغير في المؤشر %	مؤشرات الفترة المالية				مؤشرات التشغيل (توظيف الأموال)	ت		
	100*3:4	100*2:4	100*2:3	المتوسط العام للمؤشر			2010	2009
			5	4	3	2	1	
%112.5	%67.6	%60.12	%26.3	0.234	0.208	0.346	مؤشر الائتمان النقدي إلى مجموع الأصول.	1.
%118	%69	%58	%29.3	0.271	0.229	0.392	مؤشر الائتمان النقدي إلى مجموع الودائع.	2.
%96	%101.5	%106	%70.4	0.697	0.729	0.687	مؤشر الائتمان النقدي والاستثمارات إلى مجموع الأصول.	3.
%101	%104	%103	%79.5	0.806	0.801	0.778	مؤشر الائتمان النقدي والاستثمارات إلى مجموع الودائع.	4.

المصدر : أعداد الباحث استناداً إلى البيانات الواردة في التقارير المالية للمصرف الوحدة للفترة المالية 2010-2008.

إن مؤشر الائتمان النقدي إلى مجموع الأصول كان يمثل ما نسبته (34.6%) خلال السنة المالية (2008)، ودراسة التغييرات يلاحظ إن هذا المؤشر خلال السنة المالية (2009)، قد انخفض ليشكل ما نسبته (20.8%)، ثم ارتفع هذا المؤشر خلال السنة المالية (2010)، ليشكل ما نسبته (23.4%)، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهاً متذبذباً بين التناقص والتزايد خلال فترة

الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في المؤشر، فإن مؤشر الائتمان النقدي إلى مجموع الأصول قد انخفض بنسبة مقدارها (39.88%) خلال عام (2009)، مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض ا في الائتمان النقدي مع زيادة مجموع الأصول، ثم انخفض هذا المؤشر بنسبة مقدارها (32.4%) عام (2010)، مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى إن نسبة الزيادة في الائتمان النقدي كانت أقل من نسبة الزيادة في مجموع الأصول، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير، فإن مؤشر الائتمان النقدي إلى مجموع الأصول قد ارتفع بنسبة (12.5%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (26.3%) خلال فترة الدراسة، وهذا يعني إن المصرف قام بتوظيف ربع الأصول في الائتمان النقدي، مما يشير إلى احتفاظ المصرف بأصول سائلة كبيرة لم يتم توظيفها في مجال الائتمان النقدي الذي يعتبر المحور الرئيسي في إيرادات أي مصرف، وهي نسبة توظيف غير جيدة نظراً لكبر حجم الأصول التي يمتلكها المصرف وهي تدل على عدم استغلال المصرف للأموال المتاحة له بشكل جيد، ويرجع هذا الانخفاض في توظيف المصرف للأموال في مجال الائتمان النقدي إلى عدم توفر مناخ الأعمال المناسب، وضعف الضمانات التي يمكن تقديمها مقابل الحصول على الائتمان من المصرف الأمر الذي أدى إلى ارتفاع السيولة لدي المصرف، وكذلك شدة المنافسة من مؤسسات الإقراض المتخصصة الأخرى. وهي النتيجة التي توصلت إليها دراسات(الشيخي، 2004، بوجوراي، 2005).

إن مؤشر الائتمان النقدي إلى مجموع الودائع كان يمثل ما نسبته (39.2%) خلال السنة المالية (2008)، نجد إن هذا المؤشر قد ارتفع عن المؤشر السابق لأن المقام أصبح يتضمن مجموع الودائع وهي قيمة أقل من مجموع الموجودات، وبدراسة التغيرات يلاحظ خلال السنة المالية (2009) إن هذا المؤشر قد انخفض ليشكل ما نسبته (22.9%)، ثم ارتفع هذا المؤشر ليشكل ما نسبته (27.1%) خلال السنة المالية (2010)، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهًا متذبذبًا بين التناقص والتزايد خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في المؤشر، فإن مؤشر الائتمان النقدي إلى مجموع الودائع قد انخفض بنسبة (42%) عام (2009)، مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب انخفاض هذا المؤشر إلى انخفاض في الائتمان النقدي مع زيادة ا في مجموع الودائع، ثم انخفض هذا المؤشر بنسبة (31%) عام (2010)، مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى إن نسبة الزيادة في الائتمان النقدي كانت أقل من نسبة الزيادة في مجموع الودائع، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير، فإن مؤشر الائتمان النقدي إلى مجموع الودائع قد ارتفع بنسبة (18%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستنتج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (29.3%) خلال فترة الدراسة، وهذا يعني إن المصرف قام بتوظيف أقل من ثلث الودائع في الائتمان النقدي، واحتفظ بالباقي في شكل أصول سائلة لا تدر عوائد، مما يكبد المصرف تكاليف الاحتفاظ بهذه الأموال و دفع فوائد عليها، وهذا مؤشر غير جيد لأن الودائع تمثل المصدر الرئيسي لأموال المصرف والائتمان النقدي يمثل الشكل

الرئيسي لتوظيف هذه الأموال، وهذا قد يرجع هذا الانخفاض في توظيف الودائع في الائتمان المصرفي إلى عدم توفر المناخ المناسب للأعمال وكذلك ضعف الضمانات المقدمة مقابل الحصول على الائتمان النقدي من المصرف، وشدة المنافسة من مؤسسات الإقراض المتخصصة الأخرى. وهي النتيجة التي توصلت إليها دراسات (الشيخي، 2004، بوجوراي، 2005).

إن مؤشر الائتمان النقدي والاستثمارات إلى مجموع الأصول كان يمثل ما نسبته (68.7%) خلال السنة المالية (2008)، نجد إن هذا المؤشر قد ارتفع عن المؤشر السابق بسبب إن البسط أصبح يتضمن الاستثمارات بالإضافة إلي الائتمان النقدي وهي نسبة زيادة أكبر من نسبة الزيادة في المقام، الذي أصبح يتضمن مجموع الأصول وهي قيمة أكبر بدلاً من مجموع الودائع، أي إن نسبة الزيادة في البسط كانت أكبر من نسبة الزيادة في المقام، وبدراسة التغييرات يلاحظ إن هذا المؤشر خلال السنة المالية (2009) قد ارتفع ليشكل ما نسبته (72.9%)، ثم انخفض هذا المؤشر ليشكل ما نسبته (69.7%) خلال السنة المالية (2010)، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهاً متذبذباً بين التزايد والتناقص خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في المؤشر، فأن مؤشر الائتمان النقدي والاستثمارات إلى مجموع الأصول قد ارتفع بنسبة (6%) عام (2009)، مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى إن نسبة الزيادة في الائتمان النقدي والاستثمارات كانت أكبر من نسبة الزيادة مجموع الأصول، ثم ارتفع هذا المؤشر بنسبة (1.5%) عام (2010)، مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى إن نسبة الزيادة في الائتمان النقدي كانت أكبر من نسبة الزيادة في مجموع الأصول، هذا في حال تمت المقارنة

على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير، فإن مؤشر الائتمان النقدي والاستثمارات إلى مجموع الموجودات قد انخفض بنسبة (4%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (70.4%) خلال فترة الدراسة، وهذا يعني إن المصرف قام بتوظيف ثلثي موجوداتها في الائتمان النقدي والاستثمارات، وهي نسبة توظيف عالية جداً، وبالرغم من ذلك نجد إن ربحية المصرف تعتبر متدنية لإن المصرف يوظف الحصة الأكبر في شهادات الإيداع لدي المصرف المركزي ذات العائد المنخفض والتي شكلت نسبة مقدارها (71%) من مجموع المحفظة الاستثمارية خلال فترة الدراسة، أي إن المصرف يفضل توظيفات مرتفعة السيولة وقليلة المخاطرة مقارنة مع التوظيفات في الائتمان النقدي وذلك بسبب المخاطر العالية وحالة عدم اليقين المصاحبة للمناخ الاقتصادي غير المواتي الذي تعمل فيه المصارف التجارية. وهي النتيجة التي توصلت إليها دراسات (الشيخي، 2004، بوجوراي، 2005).

إن مؤشر الائتمان النقدي والاستثمارات إلى مجموع الودائع كان يمثل ما نسبته (77.8%) خلال السنة المالية (2008)، نجد إن هذا المؤشر قد ارتفع عن المؤشر السابق بسبب ثبات البسط المتمثل في الائتمان النقدي والاستثمارات مع تغيير المقام حيث أصبح يتمثل في مجموع الودائع وهي قيمة أقل من مجموع الودائع، وبدراسة التغييرات يلاحظ إن هذا المؤشر خلال السنتين الماليتين (2009) و(2010) قد ارتفع ليشكل ما نسبته (80.1%) و (80.6%) على التوالي، أي إن هذا المؤشر يسلك

اتجاهاً تصاعدياً خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في المؤشر، فإن مؤشر الائتمان النقدي والاستثمارات إلى مجموع الودائع قد ارتفع بنسبة (3%) عام (2009)، مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى إن نسبة الزيادة في الائتمان النقدي والاستثمارات كانت أكبر من نسبة الزيادة في مجموع الودائع، ثم ارتفع هذا لمؤشر بنسبة (4%) عام (2010)، مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى إن نسبة الزيادة في الائتمان النقدي والاستثمارات كانت أكبر من نسبة الزيادة في مجموع الودائع، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير، فإن مؤشر الائتمان النقدي والاستثمارات قد ارتفع بنسبة (1%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (79.5%) خلال فترة الدراسة، وهذا يعني إن المصرف قام بتوظيف أكثر من ثلثي الودائع في الائتمان النقدي والاستثمارات، وهي نسبة توظيف عالية جداً، ويعتبر ارتفاع هذا المؤشر زيادة المخاطر لدى المودعين في حال عدم استرجاع أموالهم في حال فشل المصرف في هذه التوظيفات، ولكن أغلب هذه التوظيفات كانت متوجهة إلى شهادات الإيداع لدى مصرف ليبيا المركزي ذات العائد المنخفض والمخاطرة أقل، والتي شكلت نسبة مقدارها (71%) من مجموع المحفظة الاستثمارية خلال فترة الدراسة، أي إن المصرف يفضل توظيفات مرتفعة السيولة وقليلة المخاطرة مقارنة مع التوظيفات في الائتمان النقدي وذلك بسبب المخاطر العالية وحالة عدم اليقين المصاحبة للمناخ

الاقتصادي غير المواتي الذي تعمل فيه المصارف التجارية. وهي النتيجة التي توصلت إليها دراسات (الشيخ، 2004، بوجوراي، 2005، وسعد، 2015).

5.4.3 تحليل مؤشرات متانة رأس المال وتطوراتها لمصرف الوحدة:

من جدول (3-4) الخاص بمجموعة مؤشرات متانة رأس المال وتطورها لمصرف الوحدة

نلاحظ ما يلي:

جدول (3-4)

مصرف الوحدة

جدول تحليلي لمؤشرات متانة رأس المال وتطورها للفترة المالية 2008-2010.

التغير في المؤشر %	مؤشرات الفترة المالية				مؤشرات متانة رأس المال	ت			
	100*3:4	100*2:4	100*2:3	المتوسط العام للمؤشر			2010	2009	2008
				5	4	3	2	1	
%442	%263	%59	%4.5	0.084	0.019	0.032		مؤشر رأس المال المدفوع إلى الائتمان النقدي والاستثمارات	1.
%373	%390.6	%104.7	%12.7	0.250	0.067	0.064		مؤشر رأس المال المدفوع إلى الائتمان النقدي	2.
%185	%180	%97	%22.2	0.319	0.172	0.177		مؤشر حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة.	3.
%138	%94	%68	%11.2	0.12	0.087	0.128		مؤشر كفاية رأس المال	4.

المصدر: أعداد الباحث استناداً إلى البيانات الواردة في التقارير المالية للمصرف للفترة المالية 2008-2010.

إن مؤشر رأس المال المدفوع إلى الائتمان النقدي والاستثمارات كان يمثل ما نسبته (3.2%) خلال السنة المالية (2008)، وبدراسة التغييرات يلاحظ إن هذا المؤشر خلال السنة المالية (2009) قد انخفض ليشكل ما نسبته (1.9%)، ثم ارتفع هذا المؤشر ليشكل ما نسبته (8.4%) خلال السنة المالية (2010)، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهاً متذبذباً بين التناقص والتزايد خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في المؤشر، فأن مؤشر رأس المال المدفوع إلى الائتمان النقدي والاستثمارات قد انخفض بنسبة (41%) عام (2009)، مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى ثبات رأس المال المدفوع مع زيادة في الائتمان النقدي والاستثمارات، ثم ارتفع هذا المؤشر بسنة (163%) عام (2010)، مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى إن نسبة الزيادة المتمثل في رأس المال المدفوع كانت أكبر من نسبة الزيادة في الائتمان النقدي والاستثمارات، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير، فأن مؤشر رأس المال المدفوع إلى الائتمان النقدي والاستثمارات قد ارتفع بنسبة (342%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (4.5%) خلال فترة الدراسة، وهذا يعني إن رأس المال المدفوع يوفر هامش أمان من الأموال المستثمرة في الائتمان النقدي والاستثمارات بمقدار (4.5) دينار مقابل كل (100) دينار تم استثمارها في الائتمان النقدي والاستثمارات.

إن مؤشر رأس المال المدفوع إلى الائتمان النقدي كان يمثل ما نسبته (6.4%) خلال السنة المالية (2008)، نجد إن هذا المؤشر قد ارتفع عن المؤشر السابق بسبب

ثبات البسط المتمثل في رأس المال المدفوع، وانخفاض قيمة المقام من خلال إبعاد قيمة الاستثمارات والإبقاء على قيمة الائتمان النقدي، وبدراسة التغيرات يلاحظ إن هذا المؤشر خلال السنة الماليين (2009) و (2010) قد ارتفع ليشكل ما نسبته (6.7%) (25%) على التوالي، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهًا تصاعدياً خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في المؤشر، فأن مؤشر رأس المال المدفوع إلى الائتمان النقدي قد ارتفع بنسبة (4.7%) عام (2009)، مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى ثبات رأس المال المدفوع وانخفاض في الائتمان النقدي، ثم ارتفع هذا المؤشر بنسبة (209.6%) عام (2010)، مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى إن نسبة الزيادة في رأس المال المدفوع كانت أكبر من نسبة الزيادة في الائتمان النقدي، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير، فأن مؤشر رأس المال المدفوع إلى الائتمان النقدي قد ارتفع بنسبة (273%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (12.7%) خلال فترة الدراسة، وهذا يعني إن رأس المال المدفوع يوفر هامش أمان من الأموال المستثمرة في الائتمان النقدي بمقدار (12.7) دينار لكل (100) دينار تم استثمارها في الائتمان النقدي.

إن مؤشر حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة كان يمثل ما نسبته (17.7%) خلال السنة المالية (2008) وبدراسة المتغيرات نلاحظ إن هذا المؤشر خلال السنة

المالية (2009) قد انخفض ليشكل ما نسبته (17%)، ثم ارتفع هذا المؤشر خلال السنة المالية (2010) ليشكل ما نسبته (31.9%)، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهاً متذبذباً بين التناقص والتزايد خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في المؤشر، فأن مؤشر حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة قد انخفض بنسبة (3%) عام (2009)، مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى إن نسبة الزيادة في البسط المتمثل في حقوق الملكية كانت أقل من نسبة الزيادة في المقام المتمثل في الموجودات الخطرة، ثم ارتفع هذا المؤشر بنسبة (80%) عام (2010)، مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى إن نسبة الزيادة في البسط المتمثل في حقوق الملكية كانت أكبر من نسبة الزيادة في المقام المتمثل في حقوق الملكية، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما في حال تمت المقارنة على الأساس المتغير، فأن مؤشر حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة قد ارتفع بنسبة (85%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستنتج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة قد بلغ معدل (22.2%) خلال فترة الدراسة، أي إن كل (100) دينار تم استثمارها في الأصول الخطرة يمكن استرداد ما قيمته (22.2) دينار من خلال حقوق الملكية، ويعتبر هذا المؤشر جيد حيث تجاوز النسبة النمطية وهي (16.6%)، بمعنى الاحتفاظ (1) دينار كحق ملكية في المصرف مقابل (6) دينارات تم استثمارها في الأصول الخطرة، وهذا يدل على قدرة المصرف على مواجهة المخاطر في استرداد الأموال المستثمرة في الأصول الخطرة بالاعتماد على حقوق الملكية. وهي النتيجة التي توصلت إليها دراسة (سعد، 2015).

إن مؤشر كفاية رأس المال شكل ما نسبته (12.8%) خلال السنة المالية (2008)، وبدراسة التغييرات يلاحظ خلال السنة المالية (2009)، إن هذا المؤشر قد انخفض ليشكل ما نسبته (8.7%)، ثم ارتفع خلال السنة المالية (2010) ليشكل ما نسبته (12%)، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهًا متذبذبًا بين التناقص والتزايد خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في المؤشر، فأن مؤشر كفاية رأس المال قد انخفض بنسبة (32%) خلال السنة المالية (2009) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى إن نسبة الزيادة في البسط المتمثل في مجموع رأس المال الكلي كانت أقل من نسبة الزيادة في المقام المتمثل في مجموع مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، ثم انخفض بنسبة (6%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى إن نسبة الزيادة في البسط المتمثل في مجموع رأس المال الكلي كانت أقل من نسبة الزيادة في المقام المتمثل في مجموع مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير، فأن مؤشر كفاية رأس المال قد ارتفع بنسبة (38%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (11.2%) خلال فترة الدراسة، وهي نسبة تعتبر ممتازة مقارنة بمعايير لجنة بازل التي حددت هذه النسبة بمعدل (8%)، غير إن حقيقة هذه النسبة ترجع إلى عدم توظيف الأموال المتاحة للمصرف في المجالات التي تدر عوائد أكبر ومخاطر أكبر، بل التوسع في توظيف الأموال في شهادات الإيداع لدي المصرف المركزي ذات العائد

المنخفض ومخاطرة أقل، وهو ما انعكس على الأرباح النهائية للمصرف. وهي النتيجة التي توصلت إليها دراسة (عبد السلام، 2014).

6.4.3 تحليل مؤشرات الإقراض وتطوراتها المئوية لمصرف الوحدة:

من جدول (3-5) الخاص بمؤشرات الإقراض وتطورها لمصرف الوحدة نلاحظ ما يلي:

جدول (3-5)

مصرف الوحدة

جدول تحليلي لمؤشرات الإقراض وتطورها للفترة المالية 2010-2008.

التغير في المؤشر %	مؤشرات الفترة المالية				مؤشرات الإقراض	ت		
	المتوسط العام للمؤشر	2010	2009	2008				
100*3:4	100*2:4	100*2:3	5	4	3	2	1	
(%1.09)	(%0.294)	(%27)	%4.5	(0.0004)	(0.037)	0.136	مؤشر تغير القروض	1.
%93	%97	%104	%25.4	0.246	0.263	0.253	مؤشر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض والسلف.	2.
%113	%65	%56	%24.5	0.215	0.190	0.330	مؤشر القروض والسلف إلى مجموع الودائع	3.
%96	%98	%103	%78	0.766	0.800	0.779	مؤشر القروض والاستثمارات إلى الودائع وحقوق الملكية	4.

المصدر: أعداد الباحث استناداً إلى البيانات الواردة في التقارير المالية للمصرف للفترة المالية 2010-2008.

إن مؤشر تغير القروض كان يمثل ما نسبته (13.6%) خلال السنة المالية (2008)،

وبدراسة التغييرات يلاحظ إن هذا المؤشر خلال السنة المالية (2009) قد انخفض ليشكل ما

نسبته بالسالب (3.7%) ، ثم انخفض هذا المؤشر خلال السنة المالية (2010) ليشكل ما

نسبته بالسالب (0.04-%)، وهذا يعني إن حجم الإقراض يتناقص، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهًا تنازلياً خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في المؤشر، فإن مؤشر تغير القروض قد انخفض بنسبة (127%) عام (2009)، مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض في تغير القروض الحالية مع زيادة في القروض في السنوات السابقة، ثم انخفض هذا المؤشر بنسبة مقدارها (100.249%) عام (2010)، مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض في تغير القروض الحالية مع زيادة في القروض في السنوات السابقة، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير، فإن مؤشر تغير القروض قد انخفض بنسبة (101.09%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (4.5%) خلال فترة الدراسة، وهي نسبة غير جيدة نظراً لحجم الأموال الفائضة لدي المصرف، لذلك على المصرف أن يعمل على زيادة نمو هذه النسبة لأن هذا البند يعتبر من مصادر الرئيسية لدخل أي مصرف.

إن مؤشر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض والسلف كان يمثل ما نسبته (25.3%) خلال السنة المالية (2008)، وبدراسة التغييرات يلاحظ إن هذا المؤشر خلال السنة المالية (2009) قد ارتفع ليشكل ما نسبته (26.3%)، ثم انخفض هذا المؤشر خلال السنة المالية (2010) لشكل ما نسبته (24.6%)، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهًا متذبذباً بين التزايد والتناقص خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في المؤشر، فإن مؤشر الديون

المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض والسلف قد ارتفع بنسبة (4%) عام (2009)، مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى ثبات الديون المشكوك في تحصيلها وانخفاض في إجمالي القروض والسلف، ثم انخفض هذا المؤشر بنسبة (3%) عام (2010)، مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى ثبات الديون المشكوك في تحصيلها وزيادة في إجمالي القروض والسلف، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير، فأن مؤشر الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض والسلف قد انخفض بنسبة (7%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (25.4%) خلال فترة الدراسة، وهذا يعني إن كل (100) دينار تم توظيفها في شكل قروض وسلف تم تكوين مخصص (25) دينار لها أي ربع القروض والسلف، وهذا يدل على كبر حجم الديون المتعثرة لدى المصرف والتي تؤثر بدورها على توسع المصرف في مجال الإقراض. وهي النتيجة التي توصلت إليها دراسة (الشيخي، 2004، الفلاح، 2005).

إن مؤشر القروض والسلف إلى مجموع الودائع كان يمثل ما نسبته (33%) خلال السنة المالية (2008)، وبدراسة التغييرات يلاحظ إن هذا المؤشر خلال السنة المالية (2009) قد انخفض ليشكل ما نسبته (19%)، ثم ارتفع هذا المؤشر خلال السنة المالية (2010) ليشكل ما نسبته (21.5%)، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهاً متذبذباً بين التناقص والتزايد خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على التغير في

المؤشر، فأن مؤشر القروض والسلف إلى مجموع الودائع قد انخفض بنسبة (44%) عام (2009) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض في القروض والسلف مع زيادة مجموع الودائع، ثم انخفض هذا المؤشر بنسبة (35%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى إن نسبة الزيادة في القروض والسلف كانت أقل من نسبة الزيادة في مجموع الودائع، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير فأن مؤشر القروض والسلف إلى مجموع الودائع قد ارتفع بنسبة (13%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (24.5%) خلال فترة الدراسة، وهذا يعني إن كل (100) دينار من مجموع الودائع تم توظيف (24.5) دينار في شكل قروض وسلف، وهي تعتبر نسبة غير جيدة مقارنة بحجم الودائع التي يمتلكها المصرف والتي يتحمل المصرف تكاليف الاحتفاظ به في شكل أموال سائلة والفوائد المدفوعة عنها، ويرجع سبب هذا المعدل الضعيف إلى عدم توفر الضمانات المناسبة المقدمة مقابل الحصول على القروض والسلف من المصرف، وكذلك شدة المنافسة من مؤسسات الإقراض المتخصصة الأخرى. وهي النتيجة التي توصلت إليها دراسة (على، 2001، الشخي، 2004).

إن مؤشر القروض والاستثمارات إلى مجموع الودائع وحقوق الملكية كان يمثل ما نسبته (77.9%) خلال السنة المالية (2008)، ونجد إن هذا المؤشر قد ارتفع عن المؤشر السابق بسبب زيادة البسط لیتضمن الاستثمارات بالإضافة إلى القروض وهي

تمثل نسبة زيادة أكبر من نسبة الزيادة في المقام المتمثل في إضافة حقوق الملكية، وبدراسة التغييرات نلاحظ إن هذا المؤشر خلال السنة المالية (2009) قد ارتفع ليشكل ما نسبته (80%)، ثم انخفض هذا المؤشر خلال السنة المالية (2010) ليشكل ما نسبته (76.6%)، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهاً متذبذباً بين التزايد والتناقص خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في المؤشر، فأن مؤشر القروض والاستثمارات إلى مجموع الودائع وحقوق الملكية قد ارتفع بنسبة (3%) عام (2009) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى إن نسبة الزيادة في القروض والاستثمارات كانت أكبر من نسبة الزيادة في مجموع الودائع وحقوق الملكية، ثم انخفض هذا المؤشر بنسبة (2%) عام (2010)، مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض في إن نسبة الزيادة في القروض والاستثمارات كانت أقل من نسبة الزيادة في مجموع الودائع وحقوق الملكية، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير، فأن هذا المؤشر قد انخفض بنسبة (4%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (78%) خلال فترة الدراسة، وهذا يعني إن كل (100) دينار من الودائع وحقوق الملكية تم توظيف (78) دينار في شكل قروض واستثمارات، وهي نسبة توظيف جيدة وبالرغم من ذلك يعتبر العائد المصرفي متدني، لإن اغلب هذه التوظيفات في شكل شهادات إيداع لدي مصرف ليبيا المركزي ذات العائد المنخفض، أي إن المصرف يفضل توظيفات مرتفعة السيولة وقليلة المخاطرة مقارنة مع التوظيفات في القروض وذلك بسبب المخاطر العالية وحالة عدم اليقين المصاحبة للمناخ الاقتصادي غير

المواتي الذي تعمل فيه المصارف التجارية. وهي النتيجة التي توصلت إليها دراسة(سعد، 2015).

5.3 تحليل الأداء المالي لمصرف التجارة والتنمية للفترة المالية 2008-2010:

1.5.3 نبذة عن مصرف التجارة والتنمية:

تأسس مصرف التجارة والتنمية في شكل شركة ليبية مساهمة بناءً علي القانون رقم (1) لسنة (1993) وتعديلاته بشأن المصرف والنقد والائتمان، ويعتبر مصرف التجارة والتنمية هو أول وأكبر مصرف خاص في ليبيا، تم افتتاح المصرف رسمياً (6.9.1996)، كما أنضم كعضو في الاتحاد العربي للمصارف في (1996)، وانضم كعضو في جمعية مصارف الليبية في (1.8.1996)، وانضم إلى عضوية اتحاد المصارف المغربية بتاريخ (30.5.1998)، يبلغ رأس المال المدفوع خلال مدة الدراسة خمسين مليون دينار لبيبي، يملك الشريك الاستراتيجي (QNP) نسبة (48.96%) و(15.52) جهات اعتبارية، و (36.50%) أفراد طبيعيين، يقدم المصرف الخدمات المصرفية بجميع أنواعها من خلال الفروع والوكالات التي يمتلكها المصرف، ومن العمليات التي يقوم بها المصرف:

1. فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع بأشكالها.
2. تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية.
3. فتح حسابات جارية بعملات أجنبية للأفراد والشركات.

4. مشروع استخدام بطاقات الفيزا.

5. مصرف النقل الالكتروني.

6. بطاقة الدفع الالكتروني.

7. مشروع وثبة .

8. منظومة إصدار وطباعة صكوك الممغنطة.(التقرير السنوي لمصرف التجارة

والتنمية، 2010).

2.5.3 تحليل مؤشرات السيولة وتطوراتها لمصرف التجارة والتنمية:

من جدول (3-6) الخاص بمجموعات مؤشرات السيولة وتطورها لمصرف التجارة

والتنمية نلاحظ ما يلي:

جدول (3-6)

مصرف التجارة والتنمية

جدول تحليلي لمؤشرات السيولة وتطورها خلال الفترة المالية 2008-2010.

التغير في المؤشر %	مؤشرات الفترة المالية				مؤشرات السيولة	ت		
	المتوسط العام للمؤشر	2010	2009	2008				
100*3:4	100*2:4	100*2:3	5	4	3	2	1	
%99.4	%100	%100.5	%84.4	0.842	0.847	0.842	مؤشر النقدية الجاهزة إلى مجموع والودائع.	1.
%100.2	%100.4	%100.1	%82.7	0.829	0.827	0.826	مؤشر مجموع النقدية الجاهزة إلى مجموع الودائع والالتزامات الأخرى.	2.
%100.8	%101.3	%100.5	%75.8	0.781	0.775	0.771	مؤشر النقدية الجاهزة إلى إجمالي الأصول.	3.

المصدر: أعداد الباحث استناداً إلى البيانات الواردة في التقارير السنوية لمصرف التجارة والتنمية للفترة المالية 2008-2010.

إن مؤشر النقدية الجاهزة إلى مجموع الودائع كان يمثل ما نسبته (84.2%) خلال السنة المالية (2008)، وبدراسة التغيرات يلاحظ إن هذا المؤشر قد ارتفع خلال السنة المالية (2009) ليشكل ما نسبته (84.7%)، ثم انخفض هذا المؤشر بشكل طفيف خلال السنة المالية (2010) ليشكل ما نسبته (84.2%)، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهاً متذبذباً بين التزايد والتناقص خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في المؤشر، فأن مؤشر النقدية الجاهزة إلى مجموع الودائع قد ارتفع بنسبة مقدارها (0.5%) عام (2009) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى إن نسبة الزيادة في النقدية الجاهزة كانت أكبر من نسبة الزيادة في مجموع الودائع، أما في عام (2010) لم يكن هناك أي تغير في المؤشر مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا إلى إن نسبة الزيادة في البسط هي نفس نسبة الزيادة في المقام، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير، فأن مؤشر النقدية الجاهزة إلى مجموع الودائع قد انخفض بنسبة (0.6%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستنتج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (84.4%) خلال فترة الدراسة، وهذا يعني إن المصرف يحتفظ بأكثر من ثلاثة أرباع الودائع المتاحة له في شكل أصول سائلة، أي إن لكل (1) دينار وديان يوجد (0.844) دينار نقد جاهز في المصرف، وهو ما يعكس قدرة الأرصد النقدية التي يمتلكها المصرف على تغطية الالتزامات المترتبة على الودائع، وهو دليل على ارتفاع مستويات الأمان لدى المصرف وانخفاض مستويات المخاطرة التي يمكن أن تترتب على انخفاض السيولة وضعف القدرة في مواجهة السحب على الودائع في حالة حدوث أي طلب مفاجئ على تلك الودائع، ولكن ارتفاع السيولة لدى المصرف يدل على وجود

نقدية عاطلة لم يستفيد منها وتوظيفها بشكل جيد في استثمارات تدر عوائد، وإن عدم استغلال هذه الأموال بشكل جيد يؤدي في النهاية إلى التأثير على ربحية المصرف بالإضافة إلى تكبد المصرف تكاليف تشمل الفوائد المدفوعة عن مصادر هذه الأموال وأيضاً تكلفة إدارتها وخدمتها. وهي النتيجة التي توصلت إليها دراسات (الشيخي 2004، بوجوراي، 2005، ومادي، 2005، القطعاني، 2007، وسعد، 2015)

إن مؤشر النقدية الجاهزة إلى مجموع الودائع والالتزامات الأخرى كان يمثل ما نسبته (82.6%) خلال السنة المالية (2008)، نجد إن هذا المؤشر قد انخفض عن المؤشر السابق بسبب ثبات البسط المتمثل في النقدية الجاهزة وزيادة المقام من خلال إضافة الالتزامات الأخرى، وبدراسة التغيرات يلاحظ خلال السنتين الماليتين (2009) و (2010) إن هذا المؤشر قد ارتفع بشكل طفيف ليشكل ما نسبته (82.7%) و (82.9%) على التوالي، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهاً تصاعدياً خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في المؤشر، فأن مؤشر النقدية الجاهزة إلى مجموع الودائع والالتزامات الأخرى قد ارتفع بنسبة (0.1%) عام (2009) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى إن نسبة الزيادة في النقدية الجاهزة كانت أكبر من نسبة في مجموع الودائع والالتزامات الأخرى، ثم ارتفعت بنسبة (0.4%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى إن نسبة الزيادة في النقدية الجاهزة كانت أكبر من نسبة الزيادة في مجموع الودائع والالتزامات الأخرى، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير فأن مؤشر النقدية الجاهزة إلى مجموع الودائع

والالتزامات الأخرى قد ارتفع بنسبة مقدارها (0.2%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستنج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (82.7%) خلال فترة الدراسة، أي إن المصرف يحتفظ بأكثر من ثلاثة أرباع مجموع الودائع والالتزامات الأخرى في شكل نقدية سائلة، أي إن لكل (1) دينار من ودايع والالتزامات أخرى يوجد (0.827) دينار نقد جاهز في المصرف، وبالتالي فأن المصرف لا يواجه أي مخاطر من حيث نقص السيولة أو من ناحية أيفاء التزاماتها اتجاه المودعين وأصحاب الالتزامات الأخرى، بمعنى المصرف لم يقم بتوظيف الأموال المتاحة له من المودعين والالتزامات الأخرى واستغلالها بشكل جيد في استثمارات تدر عوائد، وهو ما يؤثر على ربحية المصرف نتجه لعدم توظيف هذه الأموال في استثمارات مربحة. وهي النتيجة التي توصلت إليها دراسات (الشيخي 2004، بوجوري، 2005، ومادي، 2005، القطعاني، 2007، وسعد، 2015)

إن مؤشر النقدية الجاهزة إلى إجمالي الأصول كان يمثل ما نسبته (77.1%) خلال السنة المالية (2008)، نجد إن هذا المؤشر قد انخفض عن المؤشر السابق بسبب ثبات البسط المتمثل في النقدية الجاهزة وتغيير جذري في المقام من خلال إجمالي الأصول وهي قيمة أكبر من الودائع والالتزامات الأخرى، وبدراسة التغيرات يلاحظ خلال السنتين الماليتين (2009) و (2010) إن هذا المؤشر قد ارتفع بشكل طفيف ليشكل ما نسبته (77.5%) و(78.1%) على التوالي، أي إن هذا المؤشر

يسلك اتجاهًا تصاعدياً خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في المؤشر، فإن مؤشر النقدية الجاهزة إلى إجمالي الأصول قد ارتفع بنسبة (0.5%) عام (2009) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى أن نسبة الزيادة في النقدية الجاهزة كانت أكبر من نسبة الزيادة في إجمالي الأصول، ثم ارتفعت بنسبة (0.3%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى نسبة الزيادة في النقدية الجاهزة كانت أكبر من نسبة الزيادة في إجمالي الأصول، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير، فإن مؤشر النقدية الجاهزة إلى إجمالي الأصول قد ارتفع بنسبة (0.8%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (75.8%)، خلال فترة الدراسة، وهذا يعني إن المصرف يحتفظ بحوالي ثلاثة أرباع أصولها في شكل أصول سائلة، أي إن كل (1) دينار من إجمالي الأصول يكون منه (0.758) دينار في شكل أصول سائلة، وهذا يعني وجود فائض نقدي كبير جداً يدل على مبالغ لم يتم توظيفها بشكل جيد، وبقيت في شكل أصول سائلة لا تدر أي عائد للمصرف، وقد يرجع سبب الاحتفاظ بهذا الفائض إلى عدم وجود استثمارات مناسبة يتم فيه توظيف هذه النقدية لتدر عوائد مناسبة، وهذا سيؤدي في النهاية إلى التأثير على هدف الربحية للمصرف، وتكبد المصرف أيضاً تكاليف تشمل الفوائد المدفوعة على هذه الأموال بالإضافة إلى تكلفة خدماتها وإدارتها. وهي النتيجة التي توصلت إليها دراسات (الشيخي 2004، بوجوراي، 2005، ومادي، 2005، القطعاني، 2007، وسعد،

(2015)

3.5.3 تحليل مؤشرات الربحية وتطوراتها لمصرف التجارة والتنمية:

من جدول (7-3) الخاص بمؤشرات الربحية وتطورها لمصرف التجارة والتنمية

نلاحظ ما يلي:

جدول (7-3)

مصرف التجارة والتنمية

جدول تحليلي لمؤشرات الربحية وتطورها خلال الفترة المالية 2010-2008:

التغير في المؤشر %	مؤشرات الفترة المالية				مؤشرات الربحية	ت		
	100*3:4	100*2:4	100*2:3	المتوسط العام للمؤشر			2010	2009
			5	4	3	2	1	
%118	%73.8	%62.5	%42.6	0.399	0.338	0.541	مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى الفوائد الدائنة.	.1
%87	%64	%74	%16.8	0.136	0.156	0.212	مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى حقوق الملكية.	.2
%78	%79	%101.4	%19.7	0.167	0.214	0.211	مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى مجموع الودائع.	.3
%80	%72	%91	%0.97	0.008	0.010	0.011	مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول.	.4

المصدر: أعداد الباحث استناداً إلى البيانات الواردة في التقارير السنوية لمصرف التجارة والتنمية للفترة المالية 2010-2008.

إن مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى الفوائد الدائنة كان يمثل ما نسبته

(%54.1) خلال السنة المالية (2008)، وبدراسة التغيرات يلاحظ خلال السنة المالية

(2009) إن هذا المؤشر قد انخفض ليشكل ما نسبته (%33.8)، ثم ارتفع هذا

المؤشر خلال السنة المالية (2010) ليشكل ما نسبته (39.9%)، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهًا متذبذبًا بين التناقص والتزايد خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في المؤشر، فإن مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى الفوائد الدائنة قد انخفض بنسبة (37.5%) عام (2009) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى إن نسبة الزيادة في صافي الدخل بعد الضرائب كانت أقل من نسبة الزيادة في الفوائد الدائنة، ثم انخفض هذا المؤشر بنسبة مقدارها (26.2%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى إن انخفاض في صافي الدخل بعد الضرائب كانت أكبر من نسبة الانخفاض في الفوائد الدائنة، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير، فإن مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى الفوائد الدائنة قد ارتفع بنسبة (18%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستنتج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (42.6%) خلال فترة الدراسة، وهذا يعني إن الفوائد الدائنة قد ساهمت في خلق أكثر من ثلث صافي الدخل بعد الضرائب، أي إن كل (100) دينار حققها المصرف أرباح صافية فإن الفوائد الدائنة كان نصيبها (42.6) دينار في خلق هذه الأرباح، وهذا دليل على أهمية هذا البند في خلق عوائد للمصرف لأنه يعتبر من أكبر البنود المولدة للدخل، لذلك على المصرف إن يستثمر الأموال العاطلة لديها في القروض باعتبارها المصدر الرئيسي للفوائد.

إن مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى حقوق الملكية كان يمثل ما نسبته (21.2%) خلال السنة المالية (2008)، نجد إن هذا المؤشر قد انخفض بسبب إن المقام أصبح يحتوي على حقوق الملكية وهي تمثل قيمة أكبر بدلاً من الفوائد الدائنة مع ثبات البسط المتمثل في صافي الدخل بعد الضرائب، وبدراسة التغيرات يلاحظ إن هذا المؤشر خلال السنتين الماليتين (2009) و (2010) قد انخفض ليشكل ما نسبته (15.6%) و(13.6%) على التوالي ، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهًا متناقصًا خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في المؤشر، فإن مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى حقوق الملكية قد انخفض بنسبة (26%) عام (2009) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى إن نسبة الزيادة في صافي الدخل بعد الضرائب كانت أقل من نسبة الزيادة في حقوق الملكية، ثم انخفض هذا المؤشر بنسبة (36%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض في صافي الدخل بعد الضرائب وزيادة في حقوق الملكية، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير فإن مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى حقوق الملكية قد انخفض بنسبة (13%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (16.8%) خلال فترة الدراسة، أي إن كل (100) دينار من حقوق الملكية تم توظيفها حققت عائداً يبلغ (16.8) دينار، ويمكن لإدارة المصرف زيادة هذا المعدل من خلال توظيف الأموال العاطلة في استثمارات مربحة لتحقيق عائد أكبر للمساهمين بدلاً من

الاحتفاظ بها في شكل نقدية عاطلة. وهي النتيجة التي توصلت إليها دراسات (بوجوراي، 2005، مادي، 2005، الفلاح، 2005، سعد، 2015).

إن مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى مجموع الودائع كان يمثل ما نسبته (21.1%) خلال السنة المالية (2008)، نجد إن هذا المؤشر قد انخفض مقارنة بالمؤشر السابق بسبب إن المقام أصبح يحتوي على مجموع الودائع بدلاً من حقوق الملكية وهي قيمة أقل مقارنة بمجموع الودائع مع ثبات البسط المتمثل في صافي الدخل بعد الضرائب، وبدراسة التغيرات يلاحظ خلال السنة المالية (2009) إن هذا المؤشر قد ارتفع بشكل طفيف ليشكل ما نسبته (21.4%)، ثم انخفض هذا المؤشر خلال السنة المالية (2010) ليشكل ما نسبته (16.7%)، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهاً متذبذباً بين التزايد والتناقص خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في المؤشر فأن مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى مجموع الودائع قد ارتفع بنسبة (1.4%) عام (2009) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى إن نسبة الزيادة في صافي الدخل بعد الضرائب كانت أكبر من نسبة الزيادة في مجموع الودائع، ثم انخفض بنسبة (21%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض في صافي الدخل بعد الضرائب مع زيادة في مجموع الودائع، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير، فأن مؤشر صافي الدخل بعد

الضرائب إلى مجموع الودائع قد انخفض بنسبة (22%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (19.7%) خلال فترة الدراسة، أي إن كل (100) دينار من مجموع الودائع تم توظيفها حققت عائد (19.7) دينار، ويعتبر هذا العائد غير جيد مقارنة بحجم الأموال المتاحة للمصرف، ويرجع سبب ضعف هذا العائد إلى عدم وجود استثمارات تدر عوائد يمكن من خلالها توظيف أموال المودعين. وهي النتيجة التي توصلت إليها دراسات (بوجوراي، 2005، مادي، 2005، الفلاح، 2005، سعد، 2015).

إن مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول كان يمثل ما نسبته (1.1%) خلال السنة المالية (2008)، ونجد إن هذا المؤشر قد انخفض عن المؤشر السابق بسبب إن المقام أصبح يحتوي إجمالي الأصول وهو قيمة أكبر بدلاً من مجموع الودائع، وبدراسة التغيرات يلاحظ خلال السنتين الماليتين (2009) و (2010) يلاحظ إن هذا المؤشر قد انخفض ليشكل ما نسبته مقدارها (1%) و (0.8%) على التوالي، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهاً متناقصاً خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في المؤشر، فإن مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى إجمالي قد انخفض بنسبة (9%) عام (2009) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى إن نسبة الزيادة في صافي الدخل بعد الضرائب كانت أقل من نسبة الزيادة في إجمالي الأصول، ثم انخفض هذا المؤشر بنسبة (28%) عام (2010)

مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض صافي الدخل بعد الضرائب وزيادة في إجمالي الأصول، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير فأن مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول، فأن مؤشر صافي الدخل بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول قد انخفض بنسبة (20%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (0.97%) خلال فترة الدراسة، أي إن كل (100) دينار مستثمره من الأصول حققت عائداً (0.97) دينار، ويدل هذا العائد الضعيف إلى عدم كفاءة الإدارة على الاستغلال الجيد للموجودات وتوظيفها بشكل جيد في مجالات تدر أرباح أكثر، وقد يرجع سبب هذا العائد الضعيف إلى عدم وجود استثمارات تدر عوائد للمصرف يتم توظيف الفائض النقدي بدلاً من تكديسها في المصرف، وهذه نتيجة طبيعية لأن المصارف التي تمتلك معظم أصولها في شكل سيولة عاطلة تحقق أرباحاً قليلة، وقد يرجع سبب هذا العائد الضعيف أيضاً إلى زيادة الفوائد والمصروفات المدفوعة من جهة وزيادة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. وهي النتيجة التي توصلت إليها دراسات (بوجوراي، 2005، مادي، 2005، الفلاح، 2005، سعد، 2015).

4.5.3 تحليل مؤشرات توظيف الأموال (مؤشرات تشغيل الأموال)

وتطوراتها لمصرف التجارة والتنمية:

من جدول (3-8) الخاص بمجموعة مؤشرات توظيف الأموال (مؤشرات تشغيل

الأموال) وتطورها لمصرف التجارة والتنمية نلاحظ ما يلي:

جدول (3-8)

مصرف التجارة والتنمية

جدول تحليلي لمؤشرات التشغيل (توظيف الأموال) وتطورها للفترة المالية 2008-2010.

التغير في المؤشر %	مؤشرات الفترة المالية				مؤشرات التشغيل (توظيف الأموال)	ت		
	100*3:4	100*2:4	100*2:3	المتوسط العام للمؤشر			2010	2009
			5	4	3	2	1	
%101	%94	%93	%18	0.177	0.175	0.188	مؤشر الائتمان النقدي إلى مجموع الأصول.	1.
%96	%87	%91	%18.1	0.170	0.177	0.195	مؤشر الائتمان النقدي إلى مجموع الودائع.	2.
%99	%91	%92	%60.3	0.582	0.587	0.640	مؤشر الائتمان النقدي والاستثمارات إلى مجموع الأصول.	3.
%98	%89	%91	%64.7	0.616	0.630	0.695	مؤشر الائتمان النقدي والاستثمارات إلى مجموع الودائع.	4.

المصدر: أعداد الباحث استناداً إلى البيانات الواردة في التقارير السنوية لمصرف التجارة والتنمية للفترة المالية 2008-2010.

إن مؤشر الائتمان النقدي إلى مجموع الأصول كان يمثل ما نسبته (18.8%) خلال السنة المالية (2008)، وبدراسة التغييرات يلاحظ إن هذا المؤشر خلال السنة المالية (2009) قد انخفض ليشكل ما نسبته (17.5%)، ثم ارتفع هذا المؤشر خلال السنة المالية (2010) ليشكل ما نسبته (17.7%)، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهاً متذبذباً بين التناقص والتزايد خلال فترة

الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في المؤشر، فإن مؤشر الائتمان النقدي إلى مجموع الأصول قد انخفض بنسبة (7%) عام (2009) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى نسبة الزيادة في الائتمان النقدي كانت أقل من نسبة الزيادة في مجموع الأصول، ثم انخفض بنسبة (6%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى إن نسبة الزيادة في الائتمان النقدي كانت أقل من نسبة الزيادة في مجموع الأصول، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير، فإن مؤشر الائتمان النقدي إلى مجموع الأصول قد ارتفع بنسبة (1%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستنتج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (18%) خلال فترة الدراسة، وهذا يعني إن المصرف قام بتوظيف أقل من ربع الأصول في الائتمان النقدي، مما يشير إلى احتفاظ المصرف بأصول سائلة كبيرة لم يتم توظيفها في مجال الائتمان النقدي الذي يعتبر المحور الرئيسي في إيرادات أي مصرف، وهي نسبة توظيف غير جيدة نظراً لحجم الأصول التي يمتلكها المصرف تدل على عدم استغلال المصرف للأموال المتاحة له بشكل جيد، ويرجع هذا الانخفاض في توظيف المصرف للأموال في مجال الائتمان النقدي إلى عدم توفر مناخ الأعمال المناسب، وضعف الضمانات التي يمكن تقديمها مقابل الحصول على الائتمان من المصرف الأمر الذي أدى إلى ارتفاع السيولة لدى المصرف، وكذلك شدة المنافسة من مؤسسات الإقراض المتخصصة الأخرى. وهي النتيجة التي توصلت إليها دراسات (الشيخي، 2004، بوجوراي، 2005، وسعد، 2015).

إن مؤشر الائتمان النقدي إلى مجموع الودائع كان يمثل ما نسبته (19.5%) خلال السنة المالية (2008)، نجد إن هذا المؤشر قد ارتفع عن المؤشر السابق لأن المقام أصبح يتضمن مجموع الودائع وهي قيمة أقل من مجموع الأصول، وبدراسة التغييرات يلاحظ خلال السنتين الماليتين (2009) و (2010) إن هذا المؤشر قد انخفض ليشكل ما نسبته (17.7%) و (17%) على التوالي، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهًا متناقصًا خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغيير في المؤشر، فإن مؤشر الائتمان النقدي إلى مجموع الودائع قد انخفض بنسبة (9%) عام (2009) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى أن نسبة الزيادة في الائتمان النقدي كانت أقل من نسبة الزيادة في مجموع الودائع، ثم انخفض بنسبة (13%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى أن نسبة الزيادة في الائتمان النقدي كانت أقل من نسبة الزيادة في مجموع الودائع، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير، فإن مؤشر الائتمان النقدي إلى مجموع الودائع قد انخفض بنسبة (4%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (18.1%) خلال فترة الدراسة، وهذا يعني إن المصرف قام بتوظيف أقل من ربع الودائع في الائتمان النقدي، واحتفظ بالباقي في شكل أصول سائلة لا تدر عوائد، مما يكبد المصرف تكاليف الاحتفاظ بهذه الأموال و دفع فوائد عليها، وهذا مؤشر غير جيد لأن الودائع تمثل المصدر الرئيسي لأموال المصرف والائتمان النقدي يمثل الشكل الرئيسي لتوظيف هذه الأموال، وهذا قد يرجع هذا الانخفاض في توظيف الودائع في

الائتمان المصرفي إلى عدم توفر المناخ المناسب للأعمال وكذلك ضعف الضمانات المقدمة مقابل الحصول على الائتمان النقدي من المصرف، وشدة المنافسة من مؤسسات الإقراض المتخصصة الأخرى. وهي النتيجة التي توصلت إليها دراسات (الشيخ، 2004، بوجوراي، 2005، وسعد، 2015).

إن مؤشر الائتمان النقدي والاستثمارات إلى مجموع الأصول كان يمثل ما نسبته (64%) خلال السنة المالية (2008)، نجد إن هذا المؤشر قد ارتفع عن المؤشر السابق بسبب إن البسط أصبح يتضمن الاستثمارات بالإضافة إلى الائتمان النقدي وهي نسبة زيادة أكبر من نسبة الزيادة في المقام، الذي أصبح يتضمن مجموع الأصول وهي قيمة أكبر بدلاً من مجموع الودائع، أي إن نسبة الزيادة في البسط كانت أكبر من نسبة الزيادة في المقام، وبدراسة التغييرات يلاحظ خلال السنتين الماليتين (2009) و (2010) إن هذا المؤشر قد انخفض ليشكل ما نسبته (58.7%) و (58.2%) على التوالي، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهًا متناقصًا خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في المؤشر فأن مؤشر الائتمان النقدي والاستثمارات إلى مجموع الموجودات قد انخفض بنسبة (8%) عام (2009) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى نسبة الزيادة في الائتمان النقدي والاستثمارات كانت أقل من نسبة الزيادة في مجموع الأصول، ثم انخفض بنسبة (9%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى إن نسبة الزيادة في الائتمان النقدي كانت أقل من نسبة الزيادة في مجموع الأصول، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس

المتغير، فإن مؤشر الائتمان النقدي والاستثمارات إلى مجموع الأصول قد انخفض بنسبة (1%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (60.3%) خلال فترة الدراسة، وهذا يعني إن المصرف قام بتوظيف أقل من ثلثي موجداتها في الائتمان النقدي والاستثمارات، وهي نسبة توظيف جيدة، وبالرغم من ذلك نجد إن ربحية المصرف تعتبر متدنية لإن المصرف يوظف الحصة الأكبر في شهادات الإيداع لدي المصرف المركزي ذات العائد المنخفض والتي شكلت نسبة مقدارها (65%) من مجموع المحفظة الاستثمارية خلال فترة الدراسة، أي إن المصرف يفضل توظيفات مرتفعة السيولة وقليلة المخاطرة مقارنة مع التوظيفات في الائتمان النقدي وذلك بسبب المخاطر العالية وحالة عدم اليقين المصاحبة للمناخ الاقتصادي غير المواتي الذي تعمل فيه المصارف التجارية. وهي النتيجة التي توصلت إليها دراسات (الشيخي، 2004، بوجوراي، 2005، وسعد، 2015).

إن مؤشر الائتمان النقدي والاستثمارات إلى مجموع الودائع كان يمثل ما نسبته (69.5%) خلال السنة المالية (2008)، نجد إن هذا المؤشر قد ارتفع عن المؤشر السابق بسبب ثبات البسط المتمثل في الائتمان النقدي والاستثمارات مع تغيير المقام حيث أصبح يتمثل في مجموع الودائع وهي قيمة أقل من مجموع الودائع، وبدراسة التغييرات يلاحظ خلال السنتين الماليتين (2009) و (2010) إن هذا المؤشر قد انخفض ليشكل ما نسبته (63%) و (61.6%) على التوالي، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهاً متناقصاً خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في

المؤشر، فإن مؤشر الائتمان النقدي والاستثمارات إلى مجموع الودائع قد انخفض بنسبة (9%) عام (2009) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى إن نسبة الزيادة في الائتمان النقدي والاستثمارات كانت أقل من نسبة الزيادة في مجموع الودائع، ثم انخفض بنسبة (11%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى إن نسبة الزيادة في الائتمان النقدي والاستثمارات كانت أقل من نسبة الزيادة في مجموع الودائع، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير، فإن مؤشر الائتمان النقدي والاستثمارات إلى مجموع الودائع قد انخفض بنسبة (2%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (64.7%) خلال فترة الدراسة، وهذا يعني إن المصرف قام بتوظيف ثلثي الودائع في الائتمان النقدي والاستثمارات، وهي نسبة توظيف عالية جداً، ويعتبر ارتفاع هذا المؤشر زيادة المخاطر لدي المودعين في حال عدم استرجاع أموالهم في حال فشل المصرف في هذه التوظيفات، ولكن أغلب هذه التوظيفات كانت متوجهة إلى شهادات الإيداع لدي مصرف ليبيا المركزي ذات العائد المنخفض والمخاطرة أقل والتي شكلت نسبة مقدارها (65%) من مجموع المحفظة الاستثمارية خلال فترة الدراسة، أي إن المصرف يفضل توظيفات مرتفعة السيولة وقليلة المخاطرة مقارنة مع التوظيفات في الائتمان النقدي وذلك بسبب المخاطر العالية وحالة عدم اليقين المصاحبة للمناخ الاقتصادي غير المواتي الذي تعمل فيه المصارف التجارية. وهي النتيجة التي توصلت إليها دراسات (الشيخي، 2004، بوجوراي، 2005، وسعد، 2015).

5.5.3 تحليل مؤشرات متانة رأس المال وتطوراتها لمصرف التجارة

والتنمية:

من جدول (9-3) الخاص بمجموعة مؤشرات متانة رأس المال وتطورها لمصرف

التجارة و التنمية نلاحظ ما يلي:

جدول(9-3)

مصرف التجارة والتنمية

جدول تحليلي لمؤشرات متانة رأس المال وتطورها للفترة المالية 2010-2008.

التغير في المؤشر %	مؤشرات الفترة المالية				مؤشرات متانة رأس المال	ت		
	المتوسط العام للمؤشر	2010	2009	2008				
100*3:4	100*2:4	100*2:3	5	4	3	2	1	
%97	%90	%93	%3.9	0.038	0.039	0.042	مؤشر رأس المال المدفوع إلى الائتمان النقدي والاستثمارات.	1.
%48.9	%43.8	%89.7	%11.4	0.064	0.131	0.146	مؤشر رأس المال المدفوع إلى الائتمان النقدي.	2.
%108	%103	%95	%7.5	0.078	0.072	0.076	مؤشر حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة.	3.
%112.5	%104	%92	%12.8	0.135	0.120	0.130	مؤشر كفاية رأس المال.	4.

المصدر: أعداد الباحث استناداً إلى البيانات الواردة في التقارير السنوية لمصرف التجارة والتنمية للفترة المالية 2010-2008.

إن مؤشر رأس المال المدفوع إلى الائتمان النقدي والاستثمارات كان يمثل ما نسبته (4.2%) خلال السنة المالية (2008)، وبدراسة التغييرات يلاحظ خلال السنتين الماليتين (2009) و (2010) إن هذا المؤشر قد انخفض ليشكل ما نسبته (3.9%) و (3.8%) على التوالي، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهًا متناقصًا خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في المؤشر، فإن مؤشر رأس المال المدفوع إلى الائتمان النقدي والاستثمارات قد انخفض بنسبة (7%) عام (2009) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى ثبات رأس المال المدفوع وزيادة الائتمان النقدي والاستثمارات، ثم انخفض بنسبة (10%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى ثبات رأس المال المدفوع وزيادة الائتمان النقدي والاستثمارات، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير، فإن مؤشر رأس المال المدفوع إلى الائتمان النقدي والاستثمارات قد انخفض بنسبة (3%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستنتج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (3.9%) خلال فترة الدراسة، وهذا يعني إن رأس المال المدفوع يوفر هامش أمان من الأموال المستثمرة في الائتمان النقدي والاستثمارات بمقدار (3.9) دينار مقابل كل (100) دينار تم استثمارها في الائتمان النقدي والاستثمارات.

إن مؤشر رأس المال المدفوع إلى الائتمان النقدي كان يمثل ما نسبته (14.6%) خلال السنة المالية (2008)، نجد إن هذا المؤشر قد ارتفع عن المؤشر السابق بسبب ثبات البسط المتمثل في رأس المال المدفوع، وانخفاض قيمة المقام من خلال إبعاد قيمة الاستثمارات والإبقاء على قيمة الائتمان النقدي، وبدراسة التغييرات يلاحظ خلال

السنتين الماليتين (2009) و (2010) إن هذا المؤشر قد انخفض ليشكل ما نسبته مقدارها (13.1%) و (6.4%) على التوالي، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهًا متناقصًا خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في المؤشر، فإن مؤشر رأس المال المدفوع إلى الائتمان النقدي قد انخفض بنسبة (10.3%) عام (2009) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى ثبات رأس المال المدفوع وزيادة الائتمان النقدي، ثم انخفض بنسبة (56.2%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى ثبات رأس المال المدفوع وزيادة الائتمان النقدي، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير، فإن مؤشر رأس المال المدفوع إلى الائتمان النقدي قد انخفض بنسبة (51.1%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (11.4%) خلال فترة الدراسة، وهذا يعني إن رأس المال المدفوع يوفر هامش أمان من الأموال المستثمرة في الائتمان النقدي بمقدار (11.4) دينار مقابل كل (100) دينار تم استثمارها في الائتمان النقدي.

إن مؤشر حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة كان يمثل ما نسبته (7.6%) خلال السنة المالية (2008)، وبدراسة التغييرات يلاحظ إن هذا المؤشر خلال السنة المالية (2009) قد انخفض ليشكل ما نسبته (7.2%)، ثم ارتفع هذا المؤشر خلال السنة المالية (2010) ليشكل ما نسبته (7.8%)، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهًا متذبذبًا بين التناقص والتزايد خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في

المؤشر، فأن مؤشر حقوق الملكية إلى الموجودات الخطرة قد انخفض بنسبة (5%) عام (2009) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى إن نسبة زيادة في حقوق الملكية كانت أقل من نسبة زيادة في الأصول الخطرة، ثم ارتفع بنسبة (3%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذه الارتفاع إلى إن نسبة الزيادة في حقوق الملكية كانت أكبر من نسبة الزيادة في الأصول الخطرة، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير، فأن مؤشر حقوق الملكية إلى الموجودات الخطرة قد ارتفع بنسبة (8%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (7.5%)، أي إن كل (100) دينار تم استثمارها في الأصول الخطرة يمكن استرداد ما قيمته (7.5) دينار من خلال حقوق الملكية، ويعتبر هذا المؤشر غير جيد حيث لم تتجاوز النسبة النمطية وهي (16.6%)، بمعنى الاحتفاظ (1) دينار كحق ملكية في المصرف مقابل (6) دينارات تم استثمارها في الأصول الخطرة، وهذا يدل على عدم قدرة المصرف على مواجهة المخاطر في استرداد الأموال المستثمرة في الأصول الخطرة بالاعتماد على حقوق الملكية. وهي النتيجة التي توصلت إليها دراسات (الشيخ، 2004، مادي، 2005).

إن مؤشر كفاية رأس المال شكل ما نسبته (13%) خلال السنة المالية (2008)، وبدراسة التغييرات يلاحظ خلال السنة المالية (2009)، إن هذا المؤشر قد انخفض ليشكل ما نسبته (12%)، ثم ارتفع خلال السنة المالية (2010) ليشكل ما نسبته

(13.5%)، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهاً متذبذباً بين التناقص والتزايد خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في المؤشر، فإن مؤشر كفاية رأس المال قد انخفض بنسبة (8%) خلال السنة المالية (2009) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى إن نسبة الزيادة في مجموع رأس المال الكلي كانت أقل من نسبة الزيادة في مجموع مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، ثم ارتفع بنسبة (4%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى إن نسبة الزيادة في مجموع رأس المال الكلي كانت أكبر من نسبة الزيادة في مجموع مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير، فإن مؤشر كفاية رأس المال قد ارتفع بنسبة (12.5%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (12.8%) خلال فترة الدراسة، وهي نسبة تعتبر ممتازة مقارنة بمعايير لجنة بازل التي حددت هذه النسبة بمعدل (8%)، غير إن حقيقة هذه النسبة ترجع إلى عدم توظيف الأموال المتاحة للمصرف في المجالات التي عوائد أكبر ومخاطر أكبر، بل التوسع في توظيف الأموال في شهادات الإيداع لدي المصرف المركزي ذات العائد المنخفض ومخاطرة أقل، وهو ما انعكس على الأرباح النهائية للمصرف. وهو ما توصلت إليها دراسة (عبدا لسلام، 2014).

6.5.3 تحليل مؤشرات الإقراض وتطوراتها لمصرف التجارة والتنمية:

من الجدول (3-10) الخاص بمؤشرات الإقراض وتطورها لمصرف التجارة والتنمية

نلاحظ ما يلي:

جدول (3-10)

مصرف التجارة والتنمية

جدول تحليلي لمؤشرات الإقراض وتطورها للفترة المالية 2010-2008.

التغير في المؤشر %	مؤشرات الفترة المالية					مؤشرات الإقراض	ت	
	100*3:4	100*2:4	100*2:3	المتوسط العام للمؤشر	2010			2009
			5	4	3	2	1	
%173.7	%257	%148	%83.2	1.27	0.731	0.494	مؤشر تغير القروض.	1.
%144	%205	%142	%6.4	0.088	0.061	0.043	مؤشر الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض والسلف.	2.
%99	%92	%93	%19.6	0.190	0.191	0.206	مؤشر القروض والسلف إلى مجموع الودائع.	3.
%102	%103	%101	%45.6	0.463	0.455	0.450	مؤشر القروض والاستثمارات إلى الودائع وحقوق الملكية.	4.

المصدر: أعداد الباحث استناداً إلى البيانات الواردة في التقارير السنوية لمصرف التجارة والتنمية للفترة المالية 2010-2008.

إن مؤشر تغير القروض كان يمثل ما نسبته (49.4%) خلال السنة المالية (2008)، وبدراسة التغييرات يلاحظ خلال السنتين الماليتين (2009) و (2010) إن هذا المؤشر قد ارتفع ليشكل ما نسبته (73.1%) و (127%) على التوالي، وهذا يعني إن حجم الإقراض في تزايد، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهًا تصاعدياً خلال فترة

البحث، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في المؤشر، فإن مؤشر تغير القروض قد ارتفع بنسبة (48%) عام (2009) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى زيادة في تغير القروض الحالية بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في القروض في السنوات السابقة، ثم ارتفع بنسبة (157%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى إن نسبة الزيادة في تغير القروض الحالية بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في المقام المتمثل في القروض في السنوات السابقة، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير، فإن مؤشر تغير القروض قد ارتفع بنسبة (73.7%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (83.2%) خلال فترة الدراسة، وهي نسبة تعتبر جيدة تدل على توسع المصرف في مجال الإقراض، وبالرغم من هذا التطور في مجال الإقراض إلا أنه مازالت هناك أموال عاطلة لدي المصرف لا تدر عوائد، لذلك على المصرف أن يعمل على زيادة نمو هذه النسبة لأن هذا البند يعتبر من مصادر الرئيسية لدخل أي مصرف.

إن مؤشر الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض والسلف كان يمثل ما نسبته (4.3%) خلال السنة المالية (2008)، وبدراسة التغييرات يلاحظ خلال السنتين الماليتين (2009) و (2010) إن هذا المؤشر قد ارتفع ليشكل ما نسبته (6.1%) و(8.8%) على التوالي، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهًا تصاعدياً خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في المؤشر، فإن مؤشر الديون

المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض والسلف قد ارتفع بنسبة (42%) عام (2009) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى نسبة الزيادة في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كانت أكبر من نسبة الزيادة في إجمالي القروض والسلف، ثم ارتفع بنسبة (105%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى نسبة الزيادة في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كانت أكبر من نسبة الزيادة في إجمالي القروض والسلف، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير، فإن مؤشر الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض والسلف قد ارتفع بنسبة (44%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (6.4%) خلال فترة الدراسة، وهذا يعني إن كل (100) دينار تم توظيفها في شكل قروض وسلف تم تكوين مخصص (6.4) دينار لها، ولكن نلاحظ خلال فترة الدراسة نمو هذا المخصص يدل على وجود ديون متعثرة. وهي النتيجة التي توصلت إليها دراسة(مادي، 2005).

إن مؤشر القروض والسلف إلى مجموع الودائع كان يمثل ما نسبته (20.6%) خلال السنة المالية (2008)، وبدراسة التغييرات يلاحظ خلال السنتين الماليتين (2009) و (2010) إن هذا المؤشر قد انخفض بشكل طفيف ليشكل ما نسبته (19.1%) و (19%) على التوالي، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهًا تنازلياً خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في المؤشر، فإن مؤشر القروض

والسلف إلى الودائع قد انخفض بنسبة (7%) عام (2009) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى إن نسبة الزيادة في القروض والسلف كانت أقل من نسبة الزيادة في الودائع، ثم انخفض بنسبة (8%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى إن نسبة الزيادة في القروض والسلف كانت أكبر من نسبة الزيادة في الودائع، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير، فأن مؤشر القروض والسلف إلى الودائع قد انخفض بنسبة (1%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (19.6%) خلال فترة الدراسة، وهذا يعني إن كل مئة دينار من مجموع الودائع تم توظيف (19.6) دينار في شكل قروض وسلف، وهي تعتبر نسبة غير جيدة مقارنة بحجم الودائع التي يمتلكها المصرف والتي يتحمل المصرف تكاليف الاحتفاظ به في شكل أموال سائلة والفوائد المدفوعة عنها، ويرجع سبب هذا المعدل الضعيف إلى عدم توفر الضمانات المناسبة المقدمة مقابل الحصول على القروض والسلف من المصرف، وكذلك شدة المنافسة من مؤسسات الإقراض المتخصصة الأخرى. وهي النتيجة التي توصلت إليها دراسة (الشيخي، 2004)

إن مؤشر القروض والاستثمارات إلى مجموع الودائع وحقوق الملكية كان يمثل ما نسبته (45%)، خلال السنة المالية (2008)، وبدراسة التغييرات يلاحظ خلال السنتين الماليتين (2009) و (2010) إن هذا المؤشر قد ارتفع ليشكل ما نسبته (45.5%) و

(46.3%) على التوالي، أي إن هذا المؤشر يسلك اتجاهًا تصاعدياً خلال فترة الدراسة، أما إذا تمت المقارنة على أساس التغير في المؤشر، فإن مؤشر القروض والاستثمارات إلى الودائع وحقوق الملكية قد ارتفع بنسبة (1%) عام (2009) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى إن نسبة الزيادة في القروض والاستثمارات كانت أكبر من نسبة الزيادة في الودائع وحقوق الملكية، ثم ارتفع بنسبة (3%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2008)، ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى إن نسبة الزيادة في القروض والسلف كانت أكبر من نسبة الزيادة في الودائع وحقوق الملكية، هذا في حال تمت المقارنة على الأساس الثابت، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير، فإن مؤشر القروض والاستثمارات إلى الودائع وحقوق الملكية قد ارتفع بنسبة (2%) عام (2010) مقارنة بسنة الأساس (2009).

نستج من تحليل المؤشر أعلاه إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ معدل (45.6%) خلال فترة الدراسة، أي إن المصرف قام بتوظيف أقل من نصف الموارد التقليدية (الودائع وحقوق الملكية) في القروض والاستثمارات، وهذا يعني إن كل (100) دينار من الودائع وحقوق الملكية تم توظيف (45.6) دينار منها في شكل قروض واستثمارات، وهي نسبة توظيف جيدة وبالرغم من ذلك يعتبر العائد المصرفي متدني، لإن أغلب هذه التوظيفات في شكل شهادات إيداع لدي مصرف ليبيا المركزي ذات العائد المنخفض، أي إن المصرف يفضل توظيفات مرتفعة السيولة وقليلة المخاطرة مقارنة مع التوظيفات في القروض وذلك بسبب المخاطر العالية وحالة عدم اليقين المصاحبة للمناخ الاقتصادي غير المواتي الذي تعمل فيه المصارف التجارية. وهي النتيجة التي توصلت إليها دراسة (سعد، 2015).

6.3 النتائج والتوصيات:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، وكذلك التعرف على كيفية توظيف الموارد المالية المتاحة للمصارف التجارية، وكذلك أظهر دور التحليل المالي في الموائمة بين مصادر الأموال المستخدمة ومخاطر استثمارها، وايضاً دور التحليل المالي في إعطاء قسم التسهيلات الائتمانية مؤشرات عن نسب توظيف الأموال المتاحة للمصرف، وكذلك الوصول إلى نتائج التي من شأنها تمكننا من التعرف على أداء المصارف التجارية الليبية محل الدراسة وكيف تتعامل هذه المصارف مع الأموال المتاحة لها، وبناء على ما تم استعراضه في هذه الدراسة من مراجعة الآداب المحاسبي و الإطار نظري وتحليل مالي للتقارير المالية للمصارف عينة الدراسة باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1.6.3 النتائج:

سوف يتم عرض نتائج تحليل أداء كل مصرف على حدي، نظراً للاختلاف حجم المصرف، ورأس مال كل منهما.

أولاً: نتائج تحليل الأداء المالي لمصرف الوحدة:

1. بينت نتائج تحليل مؤشرات السيولة لمصرف الوحدة إن المصرف يحتفظ بسيولة

عالية جداً، وهو ما انعكس على الأداء النهائي للمصرف.

2. بينت نتائج تحليل مؤشرات الربحية لمصرف الوحدة بأن المصرف يحقق أرباح متدنية مقارنة بحجم الأموال المتاحة لها، وهذا بطبيعة الحال نتيجة عكسية لتكدس السيولة لدى المصرف.

3. بينت نتائج تحليل مؤشرات توظيف الأموال لمصرف الوحدة بأن المصرف يقوم بتوظيف الأموال المتاحة له بنسب عالية جداً، ولكن رغم ذلك نجد إن ربحية المصرف متدنية، ويرجع سبب ذلك إن أغلب التوظيفات كانت في شكل إيداعات لدى المصرف المركزي ذات العائد المنخفض والمضمون، حيث شكلت بالمتوسط ما نسبته (71%) من مجموع المحفظة الاستثمارية.

4. بينت نتائج تحليل مؤشرات متانة رأس المال لمصرف الوحدة بأن المصرف قد حقق نسبة كفاية رأس مال تقدر (11.2%)، وهي بالتالي تجاوزت النسبة المحددة من لجنة بازل والمقدرة بنسبة (8%).

5. بينت نتائج تحليل مؤشرات الإقراض لمصرف الوحدة بأن المصرف قد خفض من التوسع في حجم الإقراض ويحتفظ بمخصص مرتفع وهو ما يدل على تعثر الديون.

ثانياً: نتائج تحليل أداء مصرف التجارة والتنمية:

1. بينت نتائج تحليل مؤشرات السيولة لمصرف التجارة والتنمية إن المصرف يحتفظ بسيولة عالية جداً، وهو ما انعكس على الأداء النهائي للمصرف.

2. بينت نتائج تحليل مؤشرات الربحية لمصرف التجارة والتنمية بأن المصرف يحقق أرباح متدنية مقارنة بحجم الأموال المتاحة لها، وهذا بطبيعة الحال نتيجة عكسية لتكدس السيولة لدى المصرف.

3. بينت نتائج تحليل مؤشرات توظيف الأموال لمصرف التجارة والتنمية بأن المصرف يقوم بتوظيف الأموال المتاحة له بنسب عالية جداً، ولكن رغم ذلك نجد إن ربحية المصرف متدنية، ويرجع سبب ذلك إن أغلب التوظيفات كانت في شكل إيداعات لدي المصرف المركزي ذات العائد المنخفض والمضمون، حيث شكلت بالمتوسط ما نسبته (65%) من مجموع المحفظة الاستثمارية.
4. بينت نتائج تحليل مؤشرات متانة رأس المال لمصرف الوحدة بأن المصرف قد حقق نسبة كفاية رأس مال تقدر (12.8%)، وهي بالتالي تجاوزت النسبة المحددة من لجنة بازل والمقدرة بنسبة (8%).
5. بينت نتائج تحليل مؤشرات الإقراض لمصرف التجارة والتنمية بأن المصرف قد توسع في حجم الإقراض ويحتفظ بمخصص جيد لمواجهة الديون المتعثرة.

2.6.3 التوصيات:

1. على إدارتي مصرف الوحدة ومصرف التجارة والتنمية إن تخلق فرص استثمارية جديدة حتى يمكن استثمار السيولة العالية جداً الموجودة لدي المصرفين، وبالتالي تحقيق عوائد أكبر وهو ما ينعكس على تحسين الأداء المالي في النهاية.
2. على مصرفي الوحدة والتجارة والتنمية إن تقوم بتوظيف الأموال المتاحة لديها في جوانب أكثر توليداً للدخل بدلاً من توظيف أغلبها في شكل إيداعات لدي المصرف المركزي ذات العائد المنخفض والمضمون.

3. على مصرف الوحدة أن يزيد من حجم الإقراض لديها لأنها يعتبر من أكبر البنود المصرفية المولدة للدخل.

4. على إدارتي مصرف الوحدة والتجارة والتنمية تحليل أدائهما المالي للوقوف على نقاط القوة وزيادتها لتطوير الأداء المالي للمصرف، والكشف عن مناطق الضعف لكل منهما.

قائمة المراجع

المراجع:

1. أبو رحمة، سيرين سميح، 2009، **سيونة المصرفية وأثرها علي العائد والمخاطرة**، رسالة ماجستير، فلسطين: غزة، الجامعة الإسلامية عمادة الدراسات العليا_ كلية التجارة_ قسم إدارة الأعمال.
2. أبو زيد، الدسوقي حامد، 1994، **إدارة البنوك (2) بدون طبعة**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح.
3. أبو كمال، مرفت علي، 2007، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية (بازل 2)**، رسالة ماجستير، فلسطين: الجامعة الإسلامية- غزة، عمادة الدراسات العليا- كلية التجارة- قسم المحاسبة والتمويل.
4. ادم، حسابو أحمد حسابو، 2016، **مدى استخدام أدوات التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي المصرفي**، المجلة العلمية لجامعة الإمام المهدي، العدد (7).
5. الألفي، أحمد عبد العزيز، 1997، **الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، دون ناشر، الإسكندرية، مصر.
6. انجرو، إيمان، 2007، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض**، رسالة ماجستير، سوريا: جامعة تشرين - كلية الاقتصاد - قسم المحاسبة.
7. الأنصاري، أسامة عبد الخالق، 1994، **أدارة المصارف التجارية والإسلامية**، كلية التجارة جامعة القاهرة، www.kotobarabie.com.

8. بادي، محمود محي الدين، فوكله، مصطفى محمد صالح، فياض، مصطفى أنور،
2007، المصارف التجارية الليبية ورأس المال المصرفي وفق معايير لجنة بازل،
ليبيا: مجلة البحوث الاقتصادية، بنغازي، المجلد 18، العدد الأول.
9. بالقاسم، محارب سعد سليمان، 2017، أثر الإفصاح على الاستدامة في إدارة
الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية، أطروحة دكتوراه، الأردن:
الجامعة الإسلامية للعلوم الاجتماعية- كلية الدراسات العليا- قسم المحاسبة.
10. بشناق، زاهر صبحي، 2011، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية
باستخدام المؤشرات المالية، رسالة ماجستير، فلسطين: الجامعة الإسلامية- غزة،
عمادة الدراسات العليا- كلية التجارة- قسم المحاسبة والتمويل.
11. بوجوراي، سلام حمد سعيد، 2005، جدوى استخدام النسب المالية في تقييم
كفاءة إدارة التدفقات النقدية في المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير غير
منشورة، ليبيا: جامعة بنغازي- كلية الاقتصاد- قسم المحاسبة.
12. جبر، هشام، 2010، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق، القاهرة،
مصر.
13. الجزراوي، إبراهيم محمد علي ونادية شاكر النعيمي، 2010، تحليل الائتمان
المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، العراق: مجلة الإدارة
والاقتصاد، العدد (83) جامعة بغداد- كلية الإدارة والاقتصاد.
14. جميل، سينان زهير محمد وسوسن أحمد سعيد، 2007، تقييم أداء المصارف
التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية، العراق: مجلة تنمية الرافدين جامعة
الموصل- كلية الإدارة والاقتصاد، مجلد (58) العدد 29.

15. حابيس، إيمان، 2011، دور التحليل المالي في منح القروض، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة قاصدي مرياح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.
16. الحسيني، فلاح حسن، والدوري، مؤيد عبد الرحمن، 2008، الطبعة الرابعة، إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
17. الحصادي، سالم إسماعيل، 2005، تحليل القوائم المالية، الناشر: المكتب الوطني للبحث والتطوير، طرابلس، ليبيا.
18. حنفي، عبد الغفار، 2002، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.
19. حنفي، عبد الغفار، وأبو قحف، عبد السلام، 2000، تنظيم وإدارة البنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر.
20. الحياي، وليد ناجي، 2007، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، كوبنهاغن.
21. خان، محمد يونس، وغرايبة، هشام صالح، الإدارة المالية، مركز الكتب الأردني، عمان، الأردن.
22. رمضان، زياد، وجودة، محفوظ، 2006، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن.
23. زائدة، دعاء محمد، 2006، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، رسالة ماجستير، فلسطين: الجامعة الإسلامية- غزة، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل.

24. الزعابي، تهاني محمود محمد، 2008، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل، رسالة ماجستير، فلسطين: الجامعة الإسلامية-غزة، عمادة الدراسات العليا-كلية التجارة-قسم المحاسبة والتمويل.
25. الزوام، السنوسي محمد ومختار محمد إبراهيم، 2009، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة العالمية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.
26. السامرائي، يسرى مهدي، والدوري، زكريا مطلق، 1999، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ليبيا- طرابلس.
27. سعد، رقية مصباح، 2015، تقييم الأداء المالي لمصرفي الصحاري والتجارة والتنمية، ليبيا: جامعة طرابلس_ إدارة الدراسات العليا.
28. سعيد، عبدا لسلام لفته، 2006، تحليل الودائع المصرفية، نموذج مقترح، العراق: مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (11).
29. السيسي، صلاح الدين حسن، 1998، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
30. شاكير، نورا أبراهيم، 2015، اثر اندماج المصارف الأهلية في المؤسسة الأهلية المصرفية على أداء تلك المصارف، رسالة ماجستير، ليبيا: بنغازي_ جامعة بنغازي_ كلية الاقتصاد.
31. شامية، عبدالله محمد، 1989، الائتمان المصرفي وأثره على الإنتاجية في الاقتصاد الليبي، ليبيا: مجلة البحوث الاقتصادية، بنغازي، المجلد (1) العدد (1).

32. الشماع, خليل، وعبدالله، خالد أمين, 1990، التحليل المالي للمصارف, اتحاد المصارف العربية.

33. الشنطي، أيمن، والحدرب، زهير، وعبدالله، عامر ، 2010، الطبعة الأولى، الإدارة والتحليل المالي، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

34. الشخي، أمال سعد، 2004، تحليل المخاطر المصرفية في المصارف الليبية، رسالة ماجستير، ليبيا: بنغازي_ جامعة بنغازي_ كلية الاقتصاد.

35. الصيرفي، محمد، 2007، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.

36. الطراونة، مدحت إبراهيم، 2006، أثر خدمة الائتمان المصرفي في ربحية المصارف الأردنية، ليبيا: مجلة البحوث الاقتصادية بنغازي، المجلد (17) العددان 2,1.

37. عاصي، أمارة محمد يحي، 2008، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، الأردن: عمان_ جامعة الشرق المتوسط.

38. عبادي، محمد، 2014، تقييم كفاءة البنوك التجارية في منح الائتمان، الجزائر: جامعة التيسير الإبراهيمي، مجلة التواصل في الاقتصاد والقانون، العدد التاسع والثلاثون.

39. عبد الخالق، محمد، 2010، الطبعة الأولى، الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

40. عبد الستار، رجاء رشيد، 2012، **تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية**، العراق: مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 31.
41. عبد السلام، مني محمد، 2014، **الملاءة المصرفية ومدى تأثيرها على الودائع**، رسالة ماجستير، ليبيا: جامعة طرابلس_ إدارة الدراسات العليا.
42. عبد الله، خالد أمين، والطراد، إسماعيل ، 2011، **الطبعة الثانية، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، دار وائل للنشر، الأردن.
43. عبدا لرحمن، تانيا قادر، 2012، **دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المنقرضة عند اتخاذ القرار الائتماني**، العراق: مجلة جامعة تكريت- كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد(8) العدد 26.
44. على، جميلة سعيد، 2001، **تقييم الائتمان المصرفي لمصرف الصحاري باستخدام النسب المالية**، رسالة ماجستير، ليبيا: بنغازي- أكاديمية الدراسات العليا.
45. غانية، هيفاء ، 2015، **إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2,3**، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة حمه لخضر بالوادي.
46. الفتلي، قيصر علي عبيد، 2014، **استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية**، العراق: مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (16) العدد 2 .
47. الفراء، أحمد نور الدين، 2008، **تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي**، رسالة ماجستير،

فلسطين: غزة، الجامعة الإسلامية _ عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة_ قسم المحاسبة.

48. الفلاح، عادل عياد، 2005، دراسة العلاقة بين الربحية ورأس المال في المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، ليبيا: جامعة بنغازي- كلية الاقتصاد- قسم المحاسبة.

49. قارون، أحمد، 2013، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقاً لتوصيات لجنة بازل، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة فرحات عباس- سطيف 1- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.

50. القذافي، محمد الطيب موسي، 2012، محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير منشورة، ليبيا: جامعة بنغازي- كلية الاقتصاد- قسم المحاسبة.

51. القطعاني، تعويضة محمد، 2007، مدي توافر العناصر الأساسية للسياسة الائتمانية بالمصارف الليبية، رسالة ماجستير، ليبيا: بنغازي_ جامعة بنغازي_ كلية الاقتصاد.

52. مادي، محمد الهادي سالم، 2005، الآثار المترتبة عن عدم استخدام أدوات وأساليب التحليل المالي في المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، ليبيا: جامعة بنغازي- كلية الاقتصاد- قسم المحاسبة.

53. مالك، موسى فضل المولى، 2007، دور التحليل المالي في تقويم أداء المنشآت، رسالة ماجستير، السودان: جامعة النيلين-كلية الدراسات العليا.

54.المسماري، أيهاب حمزة عيد، 2015، أثر الإفصاح عن ترتيبات التمويل خارج

الميزانية على قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير

غير منشورة، ليبيا: جامعة بنغازي - كلية الاقتصاد - قسم المحاسبة.

55.مصبح، حمدي محمد حمدي، 2018، واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني

لاتفاقيات بازل و تطوراتها، رسالة ماجستير، فلسطين: الجامعة الإسلامية غزة -

كلية التجارة - قسم التمويل والمحاسبة.

56.مطر، محمد، 2006، اتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة

الثانية، دار وائل للنشر، الأردن.

57.نجار، حياة، 2014، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل دراسة واقع

البنوك الجزائرية العمومية، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف

1- كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التيسير.

58.النشرتي، مصطفى، 2008، تقييم كفاءة البنوك الإسلامية في مصر، مصر: مجلة

التمويل والتجارة - جامعة طنطا، الملحق الأول العدد الثاني.

59.النعمي، عدنان تايه، 2010، الطبعة الأولى، إدارة الائتمان، دار المسيرة للنشر

والتوزيع، عمان، الأردن.

60.هندي، منير إبراهيم، 2002، الطبعة الثالثة، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ

القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر.

التقارير والنشرات

1. التقارير السنوية لمصرف الوحدة للفترة المالية 2008-2009-2010.

2. التقارير السنوية لمصرف التجارة والتنمية للفترة المالية 2008-2009-2010.
3. القوائم المالية لمصرف الوحدة 2006.
4. القوائم المالية لمصرف التجارة والتنمية 2006.
5. مصرف ليبيا المركزي، "السياسة الائتمانية والائتمان المصرفي في ليبيا" ، منشورات مصرف ليبيا المركزي، المجلد 46، الربع الثالث لسنة 2006.

الملاحق

الملحق رقم (1)

بيانات مصرف الوحدة

2010	2009	2008	البند
5841188	6167632	3450011	النقدية الجاهزة.
6375901	7062934	4273935	الخصوم الايداعية.
6884126	7481912	4593381	الخصوم الايداعية+الالتزامات الأخرى.
7372345	7755001	4838440	إجمالي الأصول.
35069	48674	29491	صافي الدخل.
114030	132983	112055	الفوائد الدائنة.
488219	273090	245058	حقوق الملكية.
1726364	1614328	1675572	الائتمان النقدي.
5138897	5656446	3325817	الائتمان النقدي+الاستثمارات(المحفظة الاستثمارية).
432000	108000	108000	رأس المال المدفوع.
1530467	1587726	1384514	الأصول الخطرة.
540812	265786	254372	مجموع رأس المال الكلي.
4506766	3055011	1987281	مجموع المخاطر(مخاطر الائتمان+ مخاطر السوق+ مخاطر التشغيل).
1372049	1358872	1413160	القروض والسلف.
424058	424058	424058	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

الملحق رقم(2)

بيانات مصرف التجارة والتنمية

2010	2009	2008	البند
17823572	1696711	1402500	النقدية الجاهزة.
2117372	2003353	1666373	الخصوم الايداعية.
2150008	2051645	1697942	الخصوم الايداعية+الالتزامات الأخرى.
2282182	2189860	1818524	إجمالي الأصول.
19290	23170	20151	صافي الدخل.
48345	68550	372492	الفوائد الدائنة.
115569	108059	952630	حقوق الملكية.
5105484	3591896	3266989	الائتمان النقدي.
1328230	1285448	1163855	الائتمان النقدي+الاستثمارات(المحفظة الاستثمارية).
50000	50000	50000	رأس المال المدفوع.
1481653	1500819	12534605	الأصول الخطرة.
126641	110968	101574	مجموع رأس المال الكلي.
938081	924733	781338	مجموع المخاطر(مخاطر الائتمان+ مخاطر السوق+ مخاطر التشغيل).
4020500	3827704	3737162	القروض والسلف.
353804	233490	160698	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

Abstract

This study aimed at analyzing the financial performance of the commercial banks in Libya, and also learn how to employ the funds available to commercial banks in the various aspects of Libyan investments, and for the purpose of achieving the objectives of this study, the use of curriculum content analysis Content-(Analysis Content), And was selected a sample of financial reports for the banking unit, trade and development for the financial period (2008- 2010), was the application of a set of financial indicators extracted from the accounting literature, and indicators that have been applied in the study include (liquidity, profitability, and capital investment, the durability of the head Money, lending), The most important results of this study: The bankers maintain high liquidity surpluses, which ultimately reflect the profitability of the two banks, and in terms of indicators of the recruitment of funds, the two banks have achieved high employment rates, However, most of these investments were in the form of certificates of deposit with the Central Bank of low yield and guaranteed, which accounted for 71% and 65% of the total investment portfolio of the Unit commerce and development Bank respectively. Exceeding the Basel Committee's 8%, Where this ratio stood at an average rate of (11.2%) of the Bank of the unit, and (12.8%) of the Trade and Development Bank, and in terms of leading indicators, it was clear that the Bank has reduced expansion in lending, while commerce and development Bank has expanded to grant lending, Among the recommendations that his proposals study are: The two banks' managements have to develop an appropriate strategy to invest the surplus liquidity of the two banks, so that this reflects on the end profitability of the two banks, and the search for more efficient employment areas instead of investing heavily in certificates of deposit with the low and guaranteed central bank. The financial performance of the suspension of areas of strength and increase to develop the financial performance of each bank and the detection of areas of weakness in them.



Analyzing the financial performance of banks using a set of financial indicators

"A study of financial reports for a sample of commercial banks for the financial period 2008 - 2010

Content"

:Submitted by

EL MABROUK KHALED MOHAMMED IDRIS

:Under the supervision of

Dr. Juma Khalifa Al-Hassi

This thesis was submitted to complete the requirements for
"obtaining a degree of "Master

Department of Accounting, Faculty of Economics, Benghazi
University

Benghazi University

Faculty of Economics

November of 2018